وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جـامعـة ديـالـى
كلية التربية للعلوم الإنسانية

# تعدّد الأَوجهِ الإِعرَابيَّة في الشواهدِ الشعريّة في خزَانةِ الأدَب للبغدَادِيِّ (ت١٠٩٣هـ)

رسالةٌ قدَّمها

مثنى عدنان محمّد

إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية في جامعة ديالى
وهي جزءٌ من متطلبات نيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها

بإشراف الأستاذ المساعد الدكتور

علي عبد اللّه العنبكي

ربيع الثاني ١٤٣٤هـ
شباط ٢٠١٣م

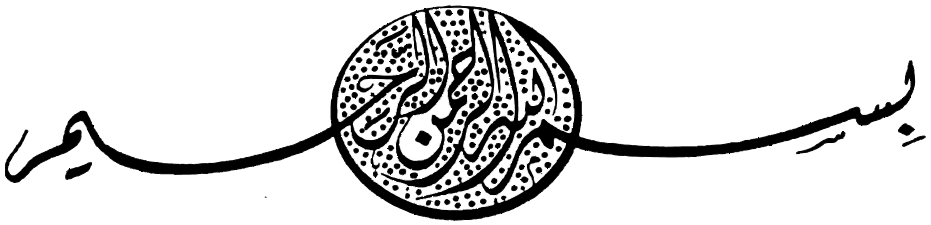

﴿ وَمَا عَلَّمۡنَٰهُ ٱلشِّعۡرَ وَمَا يَنۢبَغِي لَهُۥٓۚ إِنۡ هُوَ
إِلَّا ذِكۡرٞ وَقُرۡءَانٞ مُّبِينٞ ﴾

يس : ٦٩

# الإهداء

إلى والـــديَّ . . . بـــرًّا وطاعـــةً

إلى إخوتي وأخواتي . . . محبةً واعتـزازًا

إلى الصحـب . . والأصـدقـاء . . والأقربـاء . . .

إلى التي كانت لي خير معين . . زوجتي الغالية . . .

أهدي ثمرةَ جهدي هذا

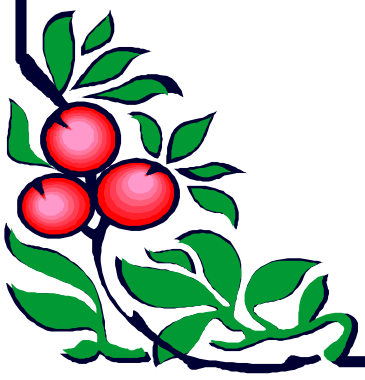

بسم الله الرحمن الرحيم

# إقرار الخبير العلمي

أشهد أن هذهِ الرسالة الموسومة بـ ﴿ تعدد الأوجه الإعرابية في الشواهد الشعرية في خزانة الأدب للبغداديّ (ت١٠٩٤هـ) ﴾ قد تمت مراجعتها من الناحية العلمية تحت إشرافي، وقد صارت خالية من الأخطاء العلمية ولأجله وقعت .

التوقيـــــع :

الخبير العلمي :

التـاريـــخ : / / ٢٠١٣ م

بسم الله الرحمن الرحيم

## قرار لجنة المناقشة

نحن - أعضاء لجنة المناقشة - نشهدُ أننا اطلعنا على هذه الرسالة الموسومة بـ ﴿ تعدد الأوجه الإعرابية في الشواهد الشعرية في خزانة الأدب للبغداديّ (ت١٠٩٤هـ) ﴾ التي قدّمها الطالب ( مثنى عدنان محمد ) وقد ناقشنا الطالب في محتوياتها ، وفي ما له علاقة بها ، ونرى أنها جديرة بالقبول لنيل شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها بتقدير ( ) .

رئيساً

التوقيع :

الاسم : أ.د. إبراهيم رحمن حميد

التاريخ : ٢٠ / ٥ / ٢٠١٣ م

عضواً

التوقيع :

الاسم : أ.م.د. عماد مجيد علي

التاريخ : ٢٠ / ٥ / ٢٠١٣ م

عضواً

التوقيع :

الاسم : أ.م.د. غادة غازي عبد المجيد

التاريخ : ٢٠ / ٥ / ٢٠١٣ م

عضواً ومشرفاً

التوقيع :

الاسم : أ.م.د. علي عبد الله حسين

التاريخ : ٢٠ / ٥ / ٢٠١٣ م

صادق على الرسالة مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية – جامعة ديالى .

**الأستاذ المساعد الدكتور**

**نصيف جاسم محمد الخفاجي**

**عميد كلية التربية للعلوم الإنسانية _ جامعة ديالى**

**التاريخ** : / / ٢٠١٣ م

# المحتويات


| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| المقدّمة | ١ – 3 |
| التمهيد : مفهوم الأوجه الإعرابية ومنهج البغدادي فيها | 4 – ٢٠ |
| أولاً : مفهوم الوجه والتوجيه وأسباب تعدد الأوجه الإعرابية | ٤ – ١١ |
| ثانيًا : منهج البغدادي في معالجة تعدد الأوجه الإعرابية | ١٢ – ٢٠ |
| الفصل الأول : تعدد الأوجه الإعرابية في الأسماء | ٢١ – ٧٠ |
| المبحث الأول : مرفوعات الأسماء | ٢١ – ٣٢ |
| ١- حذف عائد المبتدأ المنكر من جملة الخبر الفعلية | ٢١ – ٢٢ |
| ٢- استكانة ضمير المبتدأ في الظرف المقدّم عليه | ٢٢ – ٢٣ |
| ٣- الإخبار باسم المعنى عن اسم العين | ٢٣ – ٢٥ |
| ٤- عمل (لا) المشبهة بـ (ليس) عمل (ليس) شذوذًا | ٢٥ – ٢٦ |
| ٥- رفع الفاعل في جواب سؤال مقدّر راجع إلى الحمل على المعنى | ٢٦ – ٢٧ |
| ٦- رفع الفاعل بفعل مضمر دلَّ عليه ما قبله | ٢٧ – ٢٨ |
| ٧- نيابة الجار والمجرور عن الفاعل مع وجود المفعول به الصريح | ٢٩ – ٣٠ |
| ٨- الرفع على التبعية | ٣٠ – ٣١ |
| ٩- الرفع على أنّه بدل مقطوع | ٣١ – ٣٢ |
| المبحث الثاني : منصوبات الأسماء | ٣٣ – ٥٤ |
| ١- المصدر المنصوب بحذف عامله وجوبًا لا يكون مؤكدًا لغيره | ٣٣ – ٣٤ |
| ٢- حذف الضمير الواقع موقع المفعول به من جملة الخبر الفعلية | ٣٤ – ٣٦ |
| ٣- المنادى المفرد المنون اضطرارًا | ٣٦ – ٣٨ |
| ٤- تثنية المفعول المطلق | ٣٨ – ٤٠ |

| | |
|---|---|
| ٥- مجيء المفعول له معرفة | ٤١ ــ ٤٢ |
| ٦- تقدّم المفعول معه مع المعمول المصاحب | ٤٢ ــ ٤٤ |
| ٧- حذف عامل المفعول معه لفهم المراد | ٤٤ ــ ٤٥ |
| ٨- ضعف ضمير صاحب الحال لتأخره عن الجملة الحالية | ٤٥ ــ ٤٦ |
| ٩- المستثنى بمنزلة المبدل منه | ٤٧ ــ ٤٨ |
| ١٠- النصب على الاستثناء المنقطع قليل | ٤٨ ــ ٤٩ |
| ١١- (إلا) تصلح أن تكون صفة مع صحة جعلها أداة استثناء | ٤٩ ــ ٥١ |
| ١٢- نصب الحال بعامل المنادى | ٥١ ــ ٥٢ |
| ١٣- النصب على القطع بفعل مضمر بعد الواو العاطفة | ٥٣ ــ ٥٤ |
| المبحث الثالث : مجرورات الأسماء | ٥٥ ــ ٧٠ |
| ١- اكتساب المضاف التأنيث من المضاف إليه | ٥٥ ــ ٥٧ |
| ٢- الإضافة إلى الظرف | ٥٧ ــ ٥٩ |
| ٣- جواز الإعمال أو الإضافة في الوصف المجموع المحذوف النون | ٥٩ ــ ٦١ |
| ٤- إضافة المترادفين : | ٦١ |
| أ- إضافة الاسم إلى المسمى | ٦١ ــ ٦٢ |
| ب- إضافة الشيء إلى نفسه | ٦٢ ــ ٦٣ |
| ٥- حذف المتضايفات وإقامة المضاف الأخير مقامها | ٦٣ ــ ٦٤ |
| ٦- الإضافة على غير الفصيح | ٦٤ ــ ٦٥ |
| ٧- الجمع بين العِوَض والمعوَّض في الإضافة | ٦٥ ــ ٦٧ |
| ٨- الجرّ على التبعية | ٦٧ ــ ٧٠ |
| الفصل الثاني : تعدد الأوجه الإعرابية في الأفعال | ٧١ ــ ١١١ |
| المبحث الأول : الأفعال المضارعة | ٧١ ــ ٨٥ |
| ١- حذف النون من الأفعال الخمسة أمر نادر | ٧١ ــ ٧٣ |
| ٢- تسكين الفعل المضارع ضرورة | ٧٣ ــ ٧٥ |
| ٣- إثبات حرف العلة في المضارع مع وجود الجازم ضرورة شعرية | ٧٥ ــ ٧٨ |
| ٤- عطف الفعل المضارع على مثله بالمعنى (عطف التوهم) | ٧٨ ــ ٨٠ |

| | |
|---|---|
| ٥- جواز النصب والرفع في الفعل المضارع بعد الفاء | ٨٠ ــ ٨١ |
| ٦- نصب الفعل المضارع بـ (أنْ) مقدّرة | ٨١ ــ ٨٤ |
| ٧- رفع الفعل المضارع بعد (لم) المهملة إمّا لغة أو ضرورة شعرية | ٨٤ ــ ٨٥ |
| المبحث الثاني : كان وأخواتها | ٨٦ ــ ٩٩ |
| ١- أفعال ناقصة اكتسبت معنى التمام لاختلاف المعنى | ٨٦ ــ ٨٨ |
| ٢- زيادة ( كان ) : | ٨٨ |
| أ- زيادة (كان) بين الجار والمجرور | ٨٨ ــ ٨٩ |
| ب- زيادة (كان) بين الصفة والموصوف | ٩٠ ــ ٩١ |
| ج- زيادة (كان) بلفظ المضارع شذوذًا | ٩١ ــ ٩٢ |
| ٣- دخول أداة الاستثناء في خبر الأفعال الناقصة | ٩٢ ــ ٩٤ |
| ٤- مجيء الجملة الطلبية خبرًا لـ (كان) | ٩٤ ــ ٩٥ |
| ٥- تقديم معمول خبر (كان) على اسمها | ٩٥ ــ ٩٦ |
| ٦- الإخبار عن اسم (كان) النكرة بالمعرفة | ٩٦ ــ ٩٨ |
| ٧- حذف خبر (ليس) | ٩٨ ــ ٩٩ |
| المبحث الثالث : أفعال الرجاء والإنشاء وأفعال القلوب | ١٠٠ ــ ١١١ |
| أ- أفعال الرجاء والإنشاء : | ١٠٠ |
| ١- خبر (عسى) | ١٠٠ ــ ١٠٣ |
| ٢- خبر (جعل) | ١٠٣ ــ ١٠٧ |
| ب- أفعال القلوب | ١٠٧ |
| ١- إلغاء الفعل (وجدت) عن العمل مع تقدّمه | ١٠٧ ــ ١٠٨ |
| ٢- إلغاء الفعل (إخال) عن العمل لتقدّم حرف النفي عليه | ١٠٨ ــ ١٠٩ |
| ٣- يجوز في (عَلِمَ) أن تنزل منزلة القسم | ١١٠ ــ ١١١ |

| | |
|---|---|
| الفصل الثالث : تعدد الأوجه الإعرابية في الحروف | ١١٢ – ١٥٤ |
| المبحث الأول : حروف الجرّ | ١١٢ – ١٢١ |
| ١- مجيء (إلى) على أصلها لانتهاء الغاية | ١١٢ – ١١٣ |
| ٢- زيادة الباء في المفعول به سماعًا | ١١٣ – ١١٤ |
| ٣- زيادة الباء في خبر (لكن) سماعًا بقلة | ١١٤ – ١١٥ |
| ٤- وصول فعل القسم إلى معموله من دون وساطة حرف الجرّ | ١١٥ – ١١٦ |
| ٥- الحكم بزيادة حرف الكاف عند دخول كلمة (مثل) عليه | ١١٦ – ١١٨ |
| ٦- تقديم الجار على غير المجرور | ١١٨ – ١٢١ |
| المبحث الثاني : الأحرف المشبهة بالفعل | ١٢٢ – ١٤٠ |
| ١- جواز فتح همزة (إن) بعد (إذا) الفجائية | ١٢٢ – ١٢٣ |
| ٢- الجملة المعترضة بين اسم (إنّ) وخبرها | ١٢٣ – ١٢٦ |
| ٣- يجوز في (إن) المكسورة أن تقع خبرًا للأحرف الستة | ١٢٦ – ١٢٨ |
| ٤- دخول اللام شذوذًا على خبر (أنّ) المنفي بـ (لا) | ١٢٨ – ١٢٩ |
| ٥- دخول (أنْ) المخففة شذوذًا على فعل غير ناسخ | ١٢٩ – ١٣٠ |
| ٦- نصب خبر (كأنَّ) | ١٣١ – ١٣٢ |

| | |
|---|---|
| ٧- يجوز في الاسم الذي بعد (كأنَّ) المخففة (الرفع والنصب والجر) | ١٣٢ – ١٣٤ |
| ٨- جواز العمل والإلغاء في (ليت) عند اتصالها بـ (ما) | ١٣٥ – ١٣٦ |
| ٩- يجوز في الاسم الواقع بين (ليت) و (كان) إمّا أن يكون اسم (ليت) أو خبر (كان) مقدّمًا عليها | ١٣٦ – ١٣٨ |
| ١٠- دخول اللام في خبر (لكن) جائز عند الكوفيين وشاذ عند البصريين | ١٣٨ – ١٤٠ |
| المبحث الثالث : حروف العطف | ١٤١ – ١٥٤ |
| ١- الواو عاطفة ويجوز أن تقع زائدة على مذهب الكوفيين | ١٤١ – ١٤٢ |
| ٢- (حتى) حرف عطف لأنّ ما بعدها بعض مما قبلها | ١٤٣ – ١٤٤ |
| ٣- احتمال (أم) الانقطاع والاتصال والزيادة بسبب غياب الهمزة | ١٤٤ – ١٤٦ |
| ٤- احتمال (أم) الاتصال والانقطاع لغياب الهمزة | ١٤٦ – ١٤٧ |
| ٥- حذف الهمزة مع (أم) المتصلة جائز في الشعر ضرورة | ١٤٨ – ١٤٩ |
| ٦- طرح (ما) من (إمّا) ضرورة شعرية | ١٤٩ – ١٥٢ |
| ٧- العطف على الضمير المجرور من غير إعادة حرف الجرّ | ١٥٢ – ١٥٤ |
| الخاتمة | ١٥٥ – ١٥٦ |
| المصادر والمراجع | ١٥٧ – ١٧٤ |
| ملخص الرسالة باللغة الإنكليزية | **A – B** |

## المقدّمـة

بسم الله الرحمن الرحيم ، والصلاة والسلام على سيّدنا محمّد ، وعلى آله وأصحابه أجمعين ، وبعد ...

فإنّ للشعر أهمية بالغة بالنسبة للغة العربية يدرك هذه الأهمية المَعْني بدراستها ؛ لأنّ الشعر يعدّ من أعلى مراتب الكلام التي يصحّ الاستشهاد بها بعد القرآن الكريم ؛ فلذلك حَظِيَ الشاهد الشعري من دون غيره من الشواهد الأخرى بعناية فائقة من نحاة العربية قديمًا وحديثًا ، ومن مظاهر عنايتهم بهذا الشاهد اعتمادهم عليه في بناء القاعدة النحوية ، وإنْ جاء هذا الشاهد مخالفًا للقاعدة النحوية لأسباب سيأتي ذكرها في التمهيد ، فعند ذلك يحاول النحاة توجيه هذا الشاهد إلى عدّة أوجه إعرابية حتى يكون موافقًا لما وضعوه من القواعد ، وكلّ ذلك كان حافزًا لي على دراسة نحوية قوامها الشاهد الشعري .

وعندما اقترح مشرفي الدكتور علي عبد الله العنبكي (تعدد الأوجه الإعرابية في الشواهد الشعرية في خزانة الأدب للبغدادي) عنوانًا للدراسة سارعتُ إلى دراسته من دون تردّد ، وبعد إقرار القسم هذا العنوان باشرتُ في جمع مادته العلمية من كتاب (خزانة الأدب) .

واقتضت طبيعة المادة المجموعة أن تُقسم الدراسة على مقدّمة وتمهيدٍ وثلاثة فصول تتلوها خاتمة وثَبَت بالمصادر والمراجع ، فأمّا التمهيد فتناولت فيه : (الأوجه الإعرابية ومنهج البغدادي فيها) وتضمن نقطتين :

أولاً : مفهوم الوجه والتوجيه والفرق بينهما .

ثانيًا : منهج البغدادي في معالجة ظاهرة تعدد الأوجه الإعرابية .

وأمّا ما يخصّ سيرة البغدادي فتجاوزتها ؛ لأنّ باحثين سبقوني إلى ذلك* .

وأمّا الفصل الأول فتناولت فيه دراسة تعدد الأوجه الإعرابية في شواهد الأسماء المرفوعة ، وكان على ثلاثة مباحث : الأول : دراسة شواهد الأسماء المرفوعة ، والثاني : دراسة شواهد الأسماء المنصوبة ، والثالث : دراسة شواهد الأسماء المجرورة .

وأمّا الفصل الثاني فكان في دراسة ظاهرة تعدد الأوجه الإعرابية في شواهد الأفعال ، وكان على ثلاثة مباحث أيضًا : الأول : دراسة شواهد كان وأخواتها ، والثاني : دراسة شواهد أفعال المقاربة والقلوب ، والثالث : دراسة الأفعال المضارعة .

وأمّا الفصل الثالث فتضمن ظاهرة تعدد الأوجه الإعرابية في شواهد الحروف ، وهو مقسّم على ثلاثة مباحث كذلك : الأول : دراسة تعدد الأوجه الإعرابية في شواهد حروف الجرّ ، والثاني : دراسة تعدد الأوجه الإعرابية في شواهد الحروف المشبهة بالفعل ، والثالث : دراسة تعدد الأوجه الإعرابية في شواهد حروف العطف .

وقد اعتمدتُ في إتمام هذه الدراسة على مجموعة من المصادر ، فمن الكتب النحوية (الكتاب لسيبويه ، والمقتضب للمبرد ، والأصول في النحو لابن السراج ، وشرح المفصل لابن يعيش ، وشرح الرضي على الكافية) ، ومن كتب شرح الشواهد : (شرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النحاس ، وشرح أبيات الجمل لابن السيد البطليوسي وغيرهما) ، ومن الكتب اللغوية : (العين للخليل بن أحمد الفراهيدي ، وتهذيب اللغة للأزهري ، والصحاح للجوهري ، ولسان العرب لابن منظور ، وغيرها) ، واستعنت كذلك بالدواوين الشعرية لتخريج شواهد البغدادي .

وأمّا ما يتعلّق بطريقة دراسة المادة فقد اتبعتُ البغدادي في منهجه العلمي الذي يُفضي إلى إسناد كلّ قول إلى صاحبه ، والرجوع إلى المصادر الأصلية للمسألة ، وكذلك قمتُ بجمع آراء الرضي من كتابه (شرح الرضي على الكافية) وآراء

---

* ينظر : عبد القادر بن عمر البغدادي وجهوده النحوية واللغوية في خزانة الأدب : ٣ – ٣٤ . (رسالة ماجستير) ، والخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين في خزانة الأدب للبغدادي : ٦ – ١٣ . (رسالة ماجستير) .

البغدادي من كتابه (خزانة الأدب) الذي هو شرح لشواهد الرضي على الكافية كما هو معروف .

فبعد أنْ أنقل رأي الرضي في المسألة عن البغدادي أعمل على ترتيب آراء النحويين في المسألة بحسب الترتيب الزمني للوفيات ، وأحاول أن أُرجح ما بدا لي منها صائبًا .

وعلى الرغم من متعة العمل والإفادة الجمّة مما وجدته في طيات هذا الكتاب اعترضتني بعض الصعوبات كان أهمّها صعوبة الحصول على المصادر التي اعتمد عليها البغدادي ، والسبب في ذلك أنّ البغدادي من العلماء المتأخرين فعلى ذلك يكون قد اعتمد على مصادر عديدة ومتنوعة .

وأخيرًا أتقدّم بالشكر الوافر إلى أستاذي الفاضل الدكتور علي عبد الله العنبكي على ما قدّمه لي من ملاحظات وتصويبات من شأنها أن جعلت الرسالة مستويةً على سُوقها .

وأتقدّم بالشكر والامتنان إلى كلّ من مدَّ لي يدَ العون وذكرني ولو بالدعاء فما كان من صواب فيها فمن الله وحدَه ، وما كان من خطأ وزلل فمني وحسبي أنّي طالبُ علمٍ يُخطئ ويصيب والنفس المجبولة على السهو والزلل .

**وآخر دعوانا أنِ الحمد لله ربّ العالمين**

الباحث

# التمهيد

## مفهوم الأوجه الإعرابية ومنهج البغدادي فيها

### أولاً : مفهوم الوجه والتوجيه ، وأسباب تعدد الأوجه الإعرابية

#### أ- في مفهوم الوجه لغةً واصطلاحًا

##### ١- في مفهوم الوجه لغةً

قال الخليل (ت١٧٥هـ) : " الوجه مستقبل كلّ شيء ، والجهة النحو ، يقال : أخذت جهة كذا ، أي : نحوه "[١] .

وقال الجوهري (ت٣٩٨هـ) : " ويقال : هذا وجه الرأي ، أي الرأي نفسه "[٢] ، وقال الفيروزآبادي (ت٨١٧هـ) : " ومن الكلام : السبيل المقصود "[٣] .

##### ٢- في مفهوم الوجه اصطلاحًا

وفي الاصطلاح عرّفه الدكتور محمد سمير نجيب بقوله : " الوجه في اصطلاح النحاة هو الحالة التي يكون عليها الكلام ، أو الكلمة فعندما يقال مثلاً : لولا تأتي على أربعة أوجه يكون المقصود أنّ لها أربعة استعمالات ، وكذلك عندما نقول (لمّا) تأتي على ثلاثة أوجه ، أي ثلاث حالات "[٤] .

وذكر الدكتور محمد حسنين عدّة معانٍ للوجه في اصطلاح النحاة ، منها : الرأي الصحيح أو المختار ، أو حالة إعرابية ، أو موقع إعرابي ، أو دليل ، أو سبب ، أو مسوغ ، أو مخرج[٥] .

#### ب- في مفهوم التوجيه لغةً واصطلاحًا

##### ١- في اللغة :

---

(١) العين (وجه) : ٦٦/٤ ، وينظر : تهذيب اللغة (وجه) : ١٨٦/٦ .

(٢) الصحاح (وجه) : ٢٢٥٥/٦ .

(٣) القاموس المحيط : ١٢٢٥٥/١ .

(٤) معجم المصطلحات النحوية والصرفية : ١٢٢٥٥/١ .

(٥) ينظر : تعدد التوجيه النحوي : ١٦ .

قال الجوهري : " واتجهتُ إليك أتّجه ، أي : توجهت ؛ لأنّ أصل التاء فيهما واو ، ووجهته في حاجة ، ووجهتُ وجهي لله سبحانه ، وتوجهتُ نحوك وإليك ، وتوجّه الشيخ : إذا ولّى وكبر "[١] .

وذكر ابن منظور (ت٧١٧هـ) أنّ التوجيه معناه : جعل الشيء على جهة واحدة ، وقال " بعضهم : وجّه الحجر وجْهةً وجِهَةً ماله "[٢] ، يريد : وجّه الأمر وجهه ، يُضرب مثلاً للأمر إذا لم يستقم من أن يوجّه له تدبير من جهة أخرى ، واسم ذلك الفعل التوجيه[٣] .

٢- في الاصطلاح :

عرّفه الدكتور تمام حسان بقوله : " والتوجيه تحديد وجه ما للحكم "[٤] ، وعرّفه الدكتور محمد حسنين بقوله : " إذا كانت كلمة (توجيه) مصدرًا للفعل (وجّه) فيكون معناها ذكر السبب أو التعليل "[٥] .

ويبدو أنّ الوجه والتوجيه ليسا بشيء واحد ، بل هنالك فرق جوهري بينهما وهو أنّ الوجه عبارة عن حكم من عدّة أحكام متعددة ، أو هو مسار من عدّة مسارات متعددة .

أمّا التوجيه فهو تحديد لذلك المسار ، أو الحكم وتخريجه وتعليله ، والذهاب فيه إلى ما يقرّه أو يدحضه[٦] .

## ج- أسباب تعدد الأوجه الإعرابية في الشواهد الشعرية

عزا علماء العربية أسباب تعدد الأوجه الإعرابية للشاهد الشعري الواحد إلى عدّة أسباب منها :

---

(١) الصحاح (وجه) : ٢٢٥٥/٦ .

(٢) لسان العرب : ٥٥٧/١٣ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه .

(٤) الأصول – دراسة أبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب : ٢٠٦ ، وينظر : التوجيه الصرفي للقراءات القرآنية في البحر المحيط (رسالة) : ٩ .

(٥) تعدد التوجيه النحوي : ٢١ .

(٦) ينظر : معجم المصطلحات النحوية والصرفية (وجه) : ٢٣٩ .

١- الاختلاف اللهجي بين القبائل العربية

قال ابن هشام (ت٧٦١هـ) : " كانت العرب ينشد بعضهم شعر بعض ، وكلٌّ يتكلم على مقتضى سجيته التي فطر عليها ، ومن هنا تكثرت الروايات في بعض الأبيات "[١] .

وقال الدكتور علي الجندي : " إنّ العرب قبل الإسلام كانت لهم لهجات كثيرة بسبب تعدد القبائل وانتشارها في بيئات متعددة ومختلفة ، وكان بين هذه اللهجات المتعددة اختلاف في الحركات أو الإعراب أو الحروف أو الكلمات أو نحو ذلك "[٢] .

وخالف الدكتور وليد حسن قول الدكتور علي الجندي من أنّ الاختلاف اللهجي في ذكر الروايات لم يكن واسعًا قبل الإسلام ، بل كان في الغالب على لغة واحدة ، إذ قال : " وصل إلينا كلام الجاهليين شعرًا ونثرًا بلغة واحدة لا يختلف فيها شعر زهير عن شعر امرئ القيس إلاّ اختلافات قليلة لا تمثل لهجة مستقلة ، وحيثما وجدت تلك الفروق في شعر شاعر ، فإنّها تحتاج إلى تخريج حتى تستقيم والقاعدة النحوية ، ومن ذلك قول الفرزدق :

**فأصْبَحُوا قد أعادَ اللهُ نِعْمَتَهُم إذ هُمْ قُرَيشٌ وإذ ما مِثْلَهم بَشَرُ**[٣]

فالحجازيون يرفعون المبتدأ بعد (ما) وينصبون الخبر ، وأمّا التميميون فيجرونها مجرى (أمّا) و (هل) لأنّها ليست بفعل ولا تشبه (ليس) ولا يكون فيها إضمار "[٤] .

٢- التصحيف والتحريف

وهو أحد الأسباب التي أدّت إلى ظهور أكثر من وجه إعرابي في الشاهد الواحد ؛ لأنّه يتسبب في جعل الاسم فعلاً أو العكس ، ويترتب على ذلك تعدد في المعنى والإعراب[١] .

---

(١) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد : ٤٨٤ – ٤٨٥ ، وينظر : ظاهرة ردّ الرواية الشعرية عند المبرّد : ١٣ ، والشواهد والاستشهاد في النحو : ٥٢ .

(٢) في تاريخ الأدب الجاهلي : ٩٦/١ .

(٣) شرح ديوان الفرزدق : ٣١٦/١ .

(٤) نظرية النحو العربي : ١٧٩ – ١٨٠ .

ومن أمثلة التصحيف والتحريف ما نقله السيوطي (ت٩١١هـ) عن السجستاني (ت٢٥٥هـ) ، إذ قال : " وقال أبو حاتم السجستاني : قرأ الأصمعي على أبي عمرو بن العلاء شعر الحطيئة فقرأ :

**وغَرَرْتَني وزعمتَ أنّـ ـك لابنٌ بالصَّيفِ تامِرْ**[٢]

أي : كثير اللبن والتمر ، فقرأها (لا تني بالضيف تأمر) يريد : لا تتوانى عن ضيفك تأمر بتعجيل القرى إليه ، فقال له أبو عمرو : إنّك في تصحيفك هذا أشعر من الحطيئة "[٣] .

وقال الدكتور محمد حسنين في بيت الحطيئة : " فرأينا كيف اختلف المعنى نتيجة التصحيف وترتب عليه تغير إعراب التركيب ، فقد جعل المصحف الاسمين (لابن وتامر) فعلين (تني وتأمر) ويحتاج كلّ منهما إلى فاعل ومفعول "[٤] .

وذكر البطليوسي (ت٥٢١هـ) أنّ أبا زيد وغيره قد حكوا أنّ (الأعجم) لغة في (العجم) وجاء ذلك في الأشعار الفصيحة كقول الأخرز الحماني[٥] :

**سَلُّومٌ لَوْ أَصْبَحتَ وَسْطَ الأعْجَمِ في الرُّومِ أو فارسَ أو في الدَّيْلَمِ**

**إذن لزرناك ولو لم نسلم**

وهذا الرجز يصحفه كثير من الناس فيروونه (ولو بسلَّم) ولا وجه فيه ؛ لأنّ السلم لا يستعمل في قطع المسافات ، وإنّما يستعمل في صعود العلالي المشرفات والمواضع المرتفعات ، فأنت ترى أنّهم جعلوا الفعل (نسلم) اسمًا لـ (سلّم) وهذا يقتضي تغيرًا في المعنى والإعراب[٦] .

---

(١) ينظر : تعدد التوجيه النحوي : ٢٨٥ .

(٢) ديوان الحطيئة : ٧٦ .

(٣) المزهر في علوم اللغة : ٣٠٤/٢ ، وينظر : تصحيح التصحيف وتحرير التحريف : ٤٤٩/١ ، وظاهرة ردّ الرواية الشعرية عند المبرد : ٣٦ .

(٤) تعدد التوجيه النحوي : ٢٨٦ .

(٥) لم أعثر على ديوان الأخزر الحماني،والبيت في شرح ديوان المتنبي للعكبري : ١٣١/٤.

(٦) ينظر : الاقتضاب في شرح أدب الكتاب : ٢٧/٢ ، وتعدد التوجيه النحوي : ٢٨٧ .

وفي ضوء ما تقدّم يتضح لنا أنّ ظاهرة التصحيف والتحريف ظاهرة في غاية الخطورة ، فيجب على كلّ باحث التحقق من المنقول ، وهذا ما أكّده الدكتور رمضان عبد التواب ، إذ ذكر أنّ أيّ باحث في الدراسات الإنسانية مطالب بتحقيق النصّ الذي يستنبط منه نتائج معينة قبل أن يقدم على استنباط هذه النتائج ، وليس من اللازم أن يكون ذلك النصّ مخطوطًا ، فكثير من الكتب المطبوعة التي بين أيدينا لا تفرق كثيرًا عن المخطوطات ، إذ إنّ الذين تولوا طبعها ونشرها طائفة من الوراقين وبعض الأدعياء ، ولذلك جاءت هذه المطبوعات مملوءة بالتصحيف والتحريف[١] .

٣- الضرورة الشعرية

قال سيبويه (ت١٨٠هـ) : " اعلم أنّه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف ، يشبهونه بما قد حذف واستعمل محذوفًا ، كما قال العجاج :

**قواطنًا مكةَ من وُرْقِ الحَمِي**[٢]

يريد : الحمام "[٣] .

وعرّف الدكتور أحمد مختار عمر الضرورة الشعرية بأنّها " الحالة الداعية إلى استعمال ما لا يستعمل في النثر كتنوين الممنوع من الصرف ، وهي رخصة منحت للشعراء كي يخرجوا بها عن بعض قواعد اللغة عندما تعرض لهم كلمة لا يؤدي معناها في موقعها سواها "[٤] .

وذكر القزاز (ت٤١٣هـ) أنّه يجوز للشاعر في الضرورة الشعرية أن يجري المعتل من الأفعال مجرى السالم ، فيجزم ولا يحذف حروف الاعتلال كما قال الشاعر :

---

(١) ينظر : بحوث ومقالات في اللغة : ١١٩ .

(٢) ديوان العجاج : ٤٥٣/١ .

(٣) الكتاب : ٢٦/١ .

(٤) معجم اللغة العربية المعاصرة : ١٢٠٧/٢ .

**ألم يَأْتِيكَ والأنباءُ تَنْمِي  بما لاقَتْ لبونُ بني زيادِ**[١]

فقال : (ألم يأتيك) والوجه : (ألم يأتِكَ)[٢] .

وذكر ابن عصفور (ت٦٦٩هـ) أنّه يجوز في الضرورة الشعرية الفصل بين المتضايفين مستدلاً بقوله :

**كَمْ بجُودٍ مقرفٍ نالَ العُلى  وكريمٍ بخلُهُ قد وَضَعَهْ**

في رواية من خفض (مقرفٍ) ، إذ قال : " ألا ترى أنّه فصل بين (كم) وما أضيفت إليه بالمجرور ، والفصل بينهما من قبيل ما يختصّ بجوازه الشعرُ مع أنّه لم يضطر إلى ذلك ، إذ يزول عن الفصل بينهما برفع (مقرف) أو نصبه "[٣] .

وحاصل ما تقدّم أنّ الضرورة الشعرية هي من أهمّ أسباب تعدد الأوجه الإعرابية ؛ لأنّ خروج الشاعر عن القياس يدفع بالنحاة إلى تأويل هذا الخروج إلى عدّة أوجه ، وهذا ما حصل مع الشواهد التي أوردها سيبويه وغيره .

٤- تعدد وظائف الكلمات

يقول الدكتور محمد حسنين : " هناك كلمات تتعدد وظائفها النحوية ، فمثلاً (كان) تكون ناقصة أو تامة أو زائدة ، فإذا كانت ناقصة احتاجت إلى اسم وخبر ، وإذا كانت تامّة احتاجت إلى فاعل ، وإذا كانت زائدة لم يتأثر التركيب بحذفها "[٤] .

فمما روي من الشواهد بزيادة (كان) قوله :

**فكيف إذا رأيتُ ديارَ قَوْمٍ  وجيرانٍ لنا كانُوا كِرامِ**[٥]

إذ نقل سيبويه عن الخليل أنّ (كان) في هذا الشاهد زائدة ، إذ قال : " وقال الخليل : إنّ من أفضلهم كان زيدًا ، على إلغاء (كان) وشبّهه بقول الشاعر وهو الفرزدق :

**فكيف إذا رأيتَ ديارَ قَوْمٍ  وجيرانٍ لنا كانُوا كِرامِ** "[٦]

---

(١) النوادر في اللغة : ٢٠٣ .

(٢) ينظر : ما يجوز للشاعر في الضرورة : ١٥٨ – ١٥٩ .

(٣) ضرائر الشعر : ١٣ ، وينظر : الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين : ٤٠٤ .

(٤) تعدد التوجيه النحوي : ٢٤١ .

(٥) الكتاب : ١٥٣/٢ ، والمقتضب : ١١٦/٤ ، وشرح الرضي على الكافية : ١٩٣/٤ .

(٦) الكتاب : ١٥٣/٢ .

وأمّا عند المبرد (ت٢٨٥هـ) فهي ناقصة لا زائدة ، إذ قال : " وهو عندي على خلاف ما قالوا من إلغاء (كان) وذلك أنّ خبر (كان) لنا ، فتقديره : وجيران كرام كانوا لنا "[١] .

ومثل ذلك قوله :

**ولا خَالفٍ داريَّةٍ مُتَغَزِّلٍ يروحُ ويغدُو داهنًا يتكحّلُ**[٢]

إذ أورد البغدادي عن الرضي (ت٦٨٦هـ)[٣] أنّ لكلّ من (يروح ويغدو) من هذا الشاهد معنيين ، ولكلّ معنًى وجه إعرابي :

**أحدهما** : " إنْ كان بمعنى يدخل في الرواح والغداة ، فهما تامان والمنصوب بعدهما حال "[٤] .

**والآخر** : " إنْ كان بمعنى يكون في الرواح والغداة فهما ناقصان "[٥] ، فعلى ذلك يكون " خبر يروح محذوفًا ، وجملة يتكحل إمّا خبر بعد خبر ، أو حال من ضمير داهن ، أو صفة له ، ويجوز أن يكون داهن خبر يروح ، وجملة يتكحل خبر يغدو فلا حذفَ "[٦] حينئذٍ .

## ٥- حبُّ التفوق لدى النحاة

وهذه الصفة اتصف بها أغلب النحاة على مرّ العصور ، ولعلّ السبب الذي دعا النحاة إلى الاتصاف بهذه الصفة ؛ أي حبّ التفوق ، هو لبيان المكانة العلمية التي يحتلها هذا النحوي في عصره ، وهذا ما يدفع بولاة أمر ذلك العصر أن يقربوه منهم ، وهذا ما ذكره أبو جعفر النحاس (ت٣٣٨هـ) في كتابه (عمدة الكتاب) في باب (ومن النحويين من سارع إلى السلاطين والكُتّاب ثمّ لم يحمد معهم العاقبة) ، إذ

---

(١) المقتضب : ١١٧/٤ .

(٢) ديوان الشنفرى : ٦١ ، وشرح الرضي على الكافية : ١٨٧/٤ ، وخزانة الأدب : ١٩٧/٩ .

(٣) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ١٨٧/٤ .

(٤) خزانة الأدب : ١٩٧/٩ .

(٥) المصدر نفسه : ١٩٨/٩ .

(٦) المصدر نفسه .

قال : " لمّا ورد سيبويه إلى العراق شقّ أمره على الكسائي ، فأتى جعفر بن يحيى ، والفضل بن يحيى ، فقال : أنا وليكما وصاحبكما ، وهذا الرجل قد قَدِمَ ليُذهِب محلي ، فقالا : احتل لنفسك ، فإنَّا سنجمع بينكما ، فجُمِعا عند البرامكة ، وحضر سيبويه وحدَهُ وحضر الكسائي ومعه الفراء وعلي الأحمر وغيرهما من أصحابه ... "[1] ، فوقعت بينهما ما تسمى بـ (المسألة الزنبورية) .

وكذلك أورد سعيد الأفغاني (ت١٤١٧هـ) ما حدث بين الكسائي والأصمعي ، إذ قال : " كان الكسائي والأصمعي بحضرة الرشيد ، وكانا ملازمين له يقيمان بإقامته ويظعنان بظعنه ، فأنشد الكسائي :

**أَنَّى جَزَوْا عامرًا سوءًا بفعلِهِمُ أم كيفَ يَجزونني السوء من الحَسَنِ**

**أم كيفَ يَنْفعُ ما تُعْطِي العَلُوقُ به رِئْمانُ أنفٍ إذا ما ضُنَّ باللَّبَنِ**

فقال الأصمعي : إنّما هو رئمان أنف بالنصب ، فقال الكسائي : اسكت ما أنت وذاك ؟ يجوز بالرفع والنصب والخفض ، أمّا الرفع فعلى الردّ على (ما) ؛ لأنّهما في موضع رفع بـ (ينفع) ، فيصير التقدير : أم كيف ينفع رئمان أنف ، والنصب بـ (تعطي) ، والخفض على الردّ على الهاء التي في (به) ، فسكت الأصمعي ولم يكن له علم بالعربية ، وكان صاحب لغة ولم يكن صاحب إعراب "[2] .

## ثانيًا : منهج البغدادي في معالجة تعدد الأوجه الإعرابية

عني النحاة المتأخرون بدراسة ما تركه المتقدمون ، ومن أهمّ ما تركه المتقدمون الشواهد الشعرية ؛ فلذلك كَثُرَت دراسة المتأخرين لهذه الشواهد ، ومن تلك الدراسات دراسة البغدادي لشواهد شرح الرضي على الكافية ، إذ بلغت شواهد هذا الكتاب ما يقرب من ألف شاهد ، ودراسةٌ بهذا الكم الهائل من الشواهد لا تكاد تخلو من مظاهر منهجية فمن تلك المظاهر ظاهرة تعدد الأوجه الإعرابية لبعض الشواهد الشعرية ، إذ اتّبع البغدادي في معالجة هذه الظاهرة منهجًا اتّصف بما يأتي :

---

(١) عمدة الكتاب : ١/٥٤ – ٥٥ .

(٢) مغني اللبيب : ١/٩٨ – ٩٩ ، وينظر : من تاريخ النحو العربي : ٤٧ .

١- منهجية الترتيب الزمني لوفيات قائلي هذه الأوجه ، وفي هذا لم يسر البغدادي على منهجٍ واحدٍ وإنّما سار على مناهج عديدة منها : إثبات الترتيب الزمني مع بعض الشواهد ، إذ يبدأ هذا الترتيب بعد أن يورد ما ذكره الشارح ومن سبقه في هذا القول ، وبعد ذلك يأتي بالأوجه الإعرابية بحسب الترتيب الزمني لوفيات قائليها ، ومثل ذلك ما جاء في باب الاشتغال في قوله :

**ألا رَجُلاً جَزاهُ اللهُ خَيْرًا يَدُلُّ على مُحَصلةٍ تَبيتُ**[١]

إذ رتّب البغدادي الأقوال الواردة في هذا الشاهد بنقل قول الخليل عن الرضي[٢] ، ثمّ جاء بقول سيبويه[٣] ، ثمّ نقل قول ابن هشام ، وفي قول ابن هشام رجّح قول الخليل على قول يونس[٤] .

ومنهجه الآخر هو خلو بعض الشواهد من الترتيب الزمني ، وفي هذا المنهج سار البغدادي على خطّين :

أحدهما : إهمال هذا الترتيب والسبب هو أنّ قول أحد النحاة من الذين أهملهم البغدادي يشتمل على جميع أقوال النحاة المذكورة في الشاهد ؛ فلذلك جعله البغدادي مُلخصًا للأقوال جميعًا ، ومثال ذلك ما ورد في باب (الأحرف المشبهة بالفعل) في قوله :

**ويَوْمًا تُوافِيْنا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ كَأنْ ظَبيةٌ تَعْطُو إلى وَارِقِ السَّلَمْ**[٥]

إذ أورد البغدادي في قوله : (ظبية) من هذا الشاهد ثلاثة أوجه إعرابية وهي : (الرفع ، والنصب ، والجر)[١] ، وفي كلّ وجهٍ من هذه الأوجه أتى البغدادي بأقوال النحاة

---

(١) الكتاب : ٣٠٨/٢ ، والنوادر في اللغة : ٥٦ ، شرح الرضي على الكافية : ٤٦٩/١ ، وخزانة الأدب : ٥١/٣ .

(٢) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٤٦٩/١ ، وخزانة الأدب : ٥١/٣ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٣٠٨/٢ ، وخزانة الأدب : ٥١/٣ .

(٤) ينظر : مغني اللبيب : ١٣٠/١ – ١٣١ ، وخزانة الأدب : ٥١/٣ .

(٥) نقل البغدادي في خزانة الأدب : ٤١٣/١٠ عن سيبويه : ١٣٤/٢ أنّ هذا البيت هو لابن صريم اليشكري .

مرتبةً بحسب الترتيب الزمني للوفيات ، ومِنْ ثَمَّ أتى بقول المبرد خلاصةً لهذه الأقوال[٢] .

والآخر : هو إهمال الترتيب الزمني من دون أيّ سبب ، ومثل هذا ما في باب المبتدأ والخبر في قوله :

**فأَقْبَلتُ زَحْفًا على الرُّكْبَتَيْنِ فثَوْبٌ نَسيتُ وَثَوْبٌ أَجُرّ**[٣]

حيث قدّم البغدادي في هذا الشاهد قول ابن عقيل (ت٧٦٩هـ)[٤] على قول الأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ)[٥] ، وقول ابن هشام[٦] .

٢- منهجية التقويم : اتّبع البغدادي في هذا المنهج عدّة أساليب منها : أسلوب الترجيح ، إذ استعان البغدادي بهذا الأسلوب لتفضيل بعض الأوجه على بعض ، فاستعمل عدّة عبارات منها : (أحسن ، وأبلغ ، وأجود ...) ، ومن ذلك ترجيحه لقول الشارح (رضي الدين الاستراباذي) في باب (أسماء الأفعال) في قوله :

**وذكرتَ من لبنِ المحلَّقِ شَرْبَةً والخَيْلُ تَعْدُو بالصَّعِيد بَدَادِ**[٧]

إذ ذكر البغدادي في قوله : (بداد) من هذا الشاهد عدّة أوجه إعرابية : أحدها : ما نقله عن الشارح[٨] من أنّ " (بداد) وصف مؤنث معدول عن (متبددة) ، أي متفرقة ، فهو حال "[٩] ، وثانيها : قول سيبويه : " إنّ (بداد) معدول عن مصدر

---

(١) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٣٧١/٤ ، وخزانة الأدب : ٤١١/١٠ .

(٢) ينظر : خزانة الأدب : ٤١١/١٠ – ٤١٣ ، والكامل في اللغة والأدب : ٧٢/١ .

(٣) الكتاب : ٨٦/١ ، ومغني اللبيب : ١١٧/٢ ، وشرح الرضي على الكافية : ٢٤/١ ، وخزانة الأدب : ٣٧٣/١ ، وديوان امرئ القيس : ١٥٩ .

(٤) ينظر : خزانة الأدب : ٣٧٣/١ ، وشرح ابن عقيل : ٢١٩/١ .

(٥) ينظر : خزانة الأدب : ٣٧٣/١ ، وتحصيل عين الذهب : ١٠٠ .

(٦) ينظر : خزانة الأدب : ٣٧٣/١ ، ومغني اللبيب : ١١٧/٢ .

(٧) خزانة الأدب : ٣٦٣/٦ ، وديوان النابغة الجعدي : ٥٢ .

(٨) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ١١٣/٣ .

(٩) خزانة الأدب : ٣٦٣/٦ .

مؤنث لا على وصف فيكون المصدر مؤولاً بالحال "[١] ، وثالثها : قول الأعلم الشنتمري : إنّ " (بداد) هو اسم للتبدد معدول عن مؤنث ، كأنّه سمّى التبدد بدّة ، ثمّ عدلها إلى بداد "[٢] .

ومِنْ ثَمَّ رجّح البغدادي قول الشارح بقوله : " وصنيع الشارح أحسن ، فإنّ الحال نادر وقوعها معرفة "[٣] ، وكذلك ترجيحه لوجهي : (النصب ، والجرّ) على وجه (الرفع) في قوله : (عمة ، وخالة) في قوله :

**كم عمةٍ لكَ يا جريرُ وخالةٍ فدعاءَ قد حلبتْ عليَّ عشاري**[٤]

إذ قال : " فكلّ من الجرّ والنصب أبلغ من الرفع ؛ لأنّهما يدلاّن على أنّ لجرير عمات وخالات أجيرات ممتهنات ، والرفع يدلّ على أنّ له عمة واحدة "[٥] .

ومن أساليبه الأخرى (أسلوب التضعيف) وهو أسلوب آخر اتّبعه البغدادي لتقويم ما يرد لديه من الأوجه في شاهد من الشواهد ، وحقّق هذا المنهج بعدّة تعبيرات منها : (وهذا تكلف ، وهذا الوجه ضعيف ، وليس كما زعم ...) ، ومثال ذلك ما جاء في باب الظروف في قوله :

**لاهِ ابنُ عمِّكَ لا أفْضَلتَ في حَسَبٍ عَنّي ولا أنتَ ديّاني فَتَخْزُوني**[٦]

إذ ضعَّفَ البغدادي في هذا الشاهد ما ذهب إليه ابن هشام من أنّ أصل (لاه ابن عمّك) : " أصله : لله درُّ ابنِ عمِّكَ "[٧] ، فقال : " هذا تكلف ؛ لأنّه إجحاف مستغنى عنه بجعل اللام للتعجب "[١] .

---

(١) المصدر نفسه : ٣٦٣/٦ ، وينظر : الكتاب : ٢٧٥/٣ .

(٢) تحصيل عين الذهب : ٤٧١ ، وينظر : خزانة الأدب : ٣٦٣/٦ .

(٣) خزانة الأدب : ٣٦٣/٦ .

(٤) الكتاب : ٧٢/٢ ، والمقتضب : ٥٨/٣ ، والأصول في النحو : ٣١٨/١ ، وشرح الرضي على الكافية : ١٦٢/٣ ، خزانة الأدب : ٤٨٥/٦ ، وشرح ديوان الفرزدق : ٥٨٣/١ .

(٥) خزانة الأدب : ٤٨٧/٦ .

(٦) الخصائص : ٢٩٠/٢ ، والإنصاف في مسائل الخلاف : ٣٣٦/١ ، وشرح الرضي على الكافية : ٢٣١/٣ ، وخزانة الأدب : ١٧٣/٧ ، والمفضليات : ١٦٠/١ .

(٧) مغني اللبيب : ٢٣٦/١ ، وينظر : خزانة الأدب : ١٨٧/٧ .

ومن أساليبه (أسلوب الرفض) وعبر بهذا الأسلوب بعدّة مفردات منها : (وهذا غير صحيح ، وهذا فاسد ، وهذا كلّه فاسد لفساد أساسه ...) ، ومثال ذلك ما أورده البغدادي في باب (خبر ما ولا المشبهتين بليس) في قوله :

**طلبوا صلحنا ولاتَ أوانٍ فأجبنا أنْ ليس حينَ بقاءِ**[٢]

إذ رفض البغدادي في هذا الشاهد أحدَ جوابين نقلهما عن ابن هشام لتخريج قوله : (ولاتَ أوانٍ) ، إذ قال : " وقوله : [يقصد ابن هشام][٣] وأجيب عن البيت بجوابين : أحدهما : على إضمار (من) إلخ ، وهذا الجواب فاسد ؛ لأنّ تقدير (من) يقتضي أن يكون لها معمول "[٤] .

٣- تعدد الروايات : نهج البغدادي تجاه تعدد الروايات في الشاهد الشعري عدّة مناهج منها : الاحتجاج بجميع الروايات سواء أكانت مجهولة القائل أم غير ذلك ؛ لأنّ البغدادي لا يجد في ذلك قدحًا ، إذ قال : " وربّما روي البيت الواحد من أبياته [يقصد سيبويه] أو غيرها على أوجه مختلفة ، وربّما لا يكون موضع الشاهد في بعضها أو جميعها ، ولا ضير في ذلك ؛ لأنّ العرب كان بعضهم ينشد شعره للآخر فيرويه على مقتضى لغته التي فطره الله عليها ، وبسببه تكثر الروايات في بعض الأبيات ، فلا يوجب ذلك قدحًا فيه ولا غضًّا منه ، فإذا وقع في هذا الشرح من ذلك شيء نبهنا عليه "[٥] .

ويرى الدكتور محمد حسنين أنّ ذكر البغدادي لهذا الكم الهائل من الروايات وشرحها أدى إلى تضخم كتاب الخزانة ، إذ قال : " تضخم كتب النحو وصعوبة دراسة النحو بسبب التطويل ، وإنّ الذي يطلع على كتاب واحد من كتب الشواهد

---

(١) خزانة الأدب : ١٧٨/٧ .

(٢) سر صناعة الإعراب : ٥٠٩/٢ ، وشرح الرضي على الكافية : ١٩٨/٢ ، وهمع الهوامع : ٤٦١/١ ، وخزانة الأدب : ١٨٣/٤ .

(٣) ينظر : مغني اللبيب : ٣٧٥/١ – ٣٧٦ .

(٤) خزانة الأدب : ١٨٧/٤ .

(٥) خزانة الأدب : ١٧/١ ، وينظر : ظاهرة ردّ الرواية الشعرية عند المبرد : ١٣ – ١٤ .

وهو كتاب (خزانة الأدب) يرى أنّ أسباب ضخامته وصعوبة استيعابه هو تعدد الروايات والتعليق عليها وتخريجها "[١] .

وهذا التعدد في الروايات يحتم على البغدادي أن يتحقق مما ينقله من الروايات ، وهذا ما لمسناه عنده في عدّة مواضع في الخزانة ، ومنها ما جاء في باب (الفعل المضارع) في قوله :

**فاليومَ أَشْرَبْ غيرَ مُسْتَحْقِبٍ إثمًا من اللهِ ولا وَاغِلِ**[٢]

نقل البغدادي هذا الشاهد عن الرضي[٣] بهذه الرواية ، وبعد ذلك ذكر في هذه الرواية عدّة أوجه إعرابية ، وذكر أنّه قد وقع في بعض نسخ الكامل[٤] رواية أخرى ، إذ قال : " وقول أبي العباس : إنّما الرواية : فاليوم أشرب ... ووقع في نسخ الكامل :

**فاليومَ أُسقى غيرَ مستحقبٍ**

فلا شاهد فيه على هذا "[٥] .

ومن المناهج الأخرى التي اتبعها البغدادي اتّجاه تعدد الروايات ضمن الشاهد الشعري الواحد حيث يبدأ البغدادي منهجه غالبًا بتقديم الرواية التي يخرج فيها الشاهد الشعري عن القياس ، وبعد ذلك يطرح الآراء حولها ، وعند الانتهاء من طرح الآراء يأتي البغدادي بالرواية التي يوافق فيها الشاهد للقياس ، فعند ذلك يقول : وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت[٦] .

ومثل ذلك ما جاء في باب الحروف في قوله :

---

(١) تعدد التوجيه النحوي : ٣٠٧ .

(٢) ديوان امرئ القيس : ٢٥٨ ، وينظر : الكتاب : ٢٠٤/٤ ، والأصول في النحو : ٣٦٤/٢ ، والخصائص : ٧٤/١ ، وشرح الرضي على الكافية : ٢٥/٤ ، وخزانة الأدب : ٣٥٠/٨ .

(٣) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٢٥/٤ .

(٤) ينظر : الكامل في اللغة والأدب : ١٩٥/١ .

(٥) خزانة الأدب : ٣٥٠/٨ .

(٦) ينظر : المصدر نفسه : ٥٧٧/٩ ، ٣٦٢/٨ .

**إنْ يقتلوكَ فإنّ قتلَكَ لم يكنْ عارًا عليكَ ورُبَّ قتلٍ عارُ**[١]

إذ ذكر البغدادي في قوله : (عارُ) على هذه الرواية عدّة أوجه إعرابية ، والسبب في ذلك مجيء قوله : (عارٌ) مرفوعًا من دون رافع له ؛ فلذلك احتمل أكثر من وجه ، فبعد أن ذكر البغدادي الأوجه التي يحتملها هذا الشاهد جاء برواية أخرى للبيت يخرج فيها هذا البيت عن موضع الاستشهاد ، إذ قال : " وروي أيضًا (وبعضُ قتلٍ عارُ) فلا شاهد فيه "[٢] ، أو قد يأتي بالروايات على شكل أوجه إعرابية ، ومثال ذلك ما جاء في باب (الحال) في قوله :

**نَصَفَ النَّهارُ الماءُ غامرُهُ ورفيقُهُ بِالغَيْبِ لا يَدْرِي**[٣]

إذ ذكر البغدادي في قوله : (النهار) من هذا الشاهد روايتين : إحداهما : بالرفع ، والأخرى : بالنصب[٤] .

٤- منهجه في إبراز أهمية الوجه الإعرابي : اعتمد البغدادي في هذه المسألة مجموعة من الأسس أهمّها :

أ – أن يكون الوجه مجانبًا للقياس ، أي أنّ البغدادي ينهج هذا الأساس عندما تتوافر لديه مجموعة من الأوجه في شاهدٍ ما ، ومن بين هذه الأوجه وجه مجانب للقياس ، فعند ذلك يحاول البغدادي إبراز هذا الوجه بعدّة عبارات منها : (هو المشهور ، وهو القياس ، وهو المطّرد ...) .

ومن ذلك ما جاء في باب (أفعال المدح والذم) في قوله :

**واللهِ ما لَيْلِي بنامَ صاحبُهْ ولا مُخالطُ الليّانِ جانِبُهْ**[٥]

---

(١) ينظر : المصدر نفسه : ٥٧٦/٩ ، والمقتضب : ٦٦/٣ ، والحماسة البصرية : ٢٧٦/١ ، وشرح الرضي على الكافية : ٢٩٢/٤ ، وهمع الهوامع : ٤٣٠/٢ .

(٢) خزانة الأدب : ٥٧٧/٩ .

(٣) سر صناعة الإعراب : ٦٤٢/٢ ، وشرح الرضي على الكافية : ٤٢/٢ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي : ٢٩٧ ، وخزانة الأدب : ٢٣٣/٣ .

(٤) ينظر : خزانة الأدب : ٢٣٣/٣ .

(٥) خزانة الأدب : ٣٨٨/٩ ، وينظر : الخصائص : ٣٦٦/٢ ، وشرح المفصل : ٢٥٥/٢ ، وشرح الرضي على الكافية : ٢٤٦/٤ .

إذ نقل البغدادي في قوله : (بنام) قولين :

**أحدهما** : للرضي وهو أنّ (الباء) في قوله : (بنام) داخلة على محذوف مقدّر ، وهذا المحذوف هو (مقول) تقديره : بمقولٍ فيه نام صاحبُهُ ، فحذف (المقول) وبَقِيَ المحكيّ به[١] .

**والآخر** : لصاحب اللباب الذي عدَّ المحذوف من باب (حذف الموصوف) لا من باب (حذف المقول) فعلى ذلك يكون تقديره : بليلٍ نام صاحبه فيه[٢] .

ثمّ قال البغدادي في الوجهين : " أقول : لا فرق بينهما ، فإنّ كُلاً منهما ضرورة يختصّ بالشعر إلاّ أنّ ما ذهب إليه الشارح المحقق أقرب إلى القياس "[٣] .

ب – أن يكون الوجه مما كَثُرَ فيه السماع : يلجأ البغدادي إلى هذا الأساس من أجل تعزيز الأسس الأخرى أو تقويتها لكون السماع أقوى حجةً من الأسس الأخرى ، وهذا ما أثبته البغدادي في باب (الأفعال الناقصة) في قوله :

**لَتَقربُنَّ قربًا جُلْذيًا ما دام فيهنّ فصيلٌ حيّا**[٤]

إذ أورد البغدادي في هذا الشاهد عن الرضي[٥] أنّه يجوز في باب (كان) الإخبار عن النكرة المحضة ، ثمّ ذكر أنّ الرضي في قوله هذا متابعٌ لابن مالك[٦] وبعد ذلك حكم على كلا الوجهين بالصحة مستدلاً على حكمه هذا بكثرة السماع ، إذ قال : " وكثرة السماع يشهد لصحة قولهما "[٧] .

---

(١) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٢٤٦/٤ ، وخزانة الأدب : ٣٨٩/٩ .

(٢) ينظر : اللباب في علوم الكتاب : ١١٦/١٣ ، وخزانة الأدب : ٣٨٩/٩ .

(٣) خزانة الأدب : ٣٨٩/٩ .

(٤) خزانة الأدب : ٢٧٢/٩ ، وينظر : الكتاب : ٥٦/١ ، والنوادر في اللغة : ١٩٤ ، والمقتضب : ٩١/٤ ، وشرح الرضي على الكافية : ٢٠٦/٤ .

(٥) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٢٠٦/٤ .

(٦) ينظر : شرح الكافية الشافية : ٣٨٤/١ – ٣٨٥ .

(٧) خزانة الأدب : ٢٧٥/٩ .

ج – أن يكون الوجه صحيحًا وموافقًا لقول الجماعة (الجمهور) ، ويبدو هذا المنهج واضحًا لدى البغدادي عندما يقف أمام مجموعة من الأقوال ، ومن بين هذه الأقوال قول صحيح وموافق لقول الجماعة ، فعند ذلك لا يتردد البغدادي في إظهار أهمية هذا القول كأن يقول : (وهذا قول البصريين[١] ، أو هو قول الكوفيين[٢] ، أو ما عليه الجماعة[٣]) ، ومثال ذلك ما جاء في باب (خواص الاسم) في قوله :

**وقَاتمِ الأعْمَاقِ خَاوِي المُخْتَرِقَنْ**[٤]

إذ أبرز البغدادي في هذا الشاهد قول الشارح[٥] ؛ لأنّ قول الشارح هو القول الصحيح ، والأهم من ذلك أنّه حَظِيَ بإجماع البصريين ، إذ ذكر أنّ قوله : " (وقاتم) الواو واو رُبّ ، وهي عاطفة لا جارة ، وقاتم مجرور بـ (رُبَّ) لا بالواو على الصحيح ، وقد أنشد الشارح هذا البيت في (ربّ) من حروف الجرّ أيضًا على أنّ (رُبَّ) محذوفة بعد الواو "[٦] ، وهذا هو مذهب البصريين[٧] .

---

(١) ينظر : المصدر نفسه : ٨٠/١ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٢٥٩/٩ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ٤٥٨/٧ .

(٤) ديوان رؤبة : ١٠٤ ، وينظر : الكتاب : ٢١٠/٤ ، والأصول في النحو : ٣٨٧/٢ ، وشرح الرضي على الكافية : ٤٨/١ ، وخزانة الأدب : ٧٨/١ .

(٥) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٤٨/١ .

(٦) خزانة الأدب : ٨٠/١ .

(٧) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٣٢٢/١ .

# الفصل الأول
# تعدد الأوجه الإعرابية في الأسماء
## المبحث الأول
## مرفوعـات الأسمـــاء

١- حذف عائد المبتدأ المنكر من جملة الخبر الفعلية :

**فأقبلتُ زحفًا على الركبتين فثَوبٌ نسيتُ وثَوبٌ أجرُّ**[١]

أورد البغدادي في حذف العائد من جملة الخبر الفعلية (نسيتُ وأجرّ) على المبتدأ المنكر قوله : (ثوبٌ) عدّة أوجه إعرابية منها : ما ذهب إليه الأعلم من أنّ جملتي (نسيتُ وأجرّ) ليستا في موقع الخبر ، بل هما (نعت) لقوله : (ثوب) ؛ فلذلك لا عملَ لهما فيه ، ولا حاجة لرابط يربط بينهما ، إذ قال : " ويجوز عندي أن يكون (نسيتُ وأجرّ) من نعت الثوبين ، فيمتنع أن يعمل فيه ؛ لأنّ النعت لا يعمل في المنعوت ، فيكون التقدير : فثوباي ثوبٌ منسيّ وثوبٌ مجرور "[٢] .

وأمّا الرضي فإنّه يعدُّ قوله : (فثوبٌ نسيتُ وثوبٌ أجرّ) جملتين اسميتين مكون كلّ منهما من مبتدأ وخبر ، وحجته في ذلك ورود السماع بخلوّ جملة الخبر من العائد ، وهذا ما نقله عنه البغدادي ، إذ قال : " على أنّ حذف الضمير المنصوب بالفعل من الخبر سماعي ، أي : فثوبٌ نسيته وثوبٌ أجرّهُ "[٣] .

وأمّا ابن هشام فيرى أنّ الذي سوّغ الابتداء بالنكرة مع حذف العائد عليها من جملة الخبر ؛ كونها جاءت للتفصيل ، وبعد ذكره لهذا الوجه ذكر أنّ في هذا الوجه نظرًا لاحتمالين : أحدهما : أن يكون قوله : (نسيتُ وأجرّ) صفتين لخبرين محذوفين تقديرهما : فمن أثوابي ثوبٌ نسيته وثوبٌ أجرّه ، والآخر : يحتمل أن يكون قوله :

---

(١) ديوان امرئ القيس : ١٥٩ ، ورواية الشطر الأول من البيت لم تكن كما ذكرها البغدادي بل كانت (فلما دنوتُ تسديتها فثوبًا نسيتُ وثوبًا أجر) خزانة الأدب : ٣٧٣/١ . وينظر : الكتاب : ٨٦/١ ، وشرح الرضي على الكافية : ٢٤٠/١ ، ومغني اللبيب : ١١٧/٢ ، وشرح ابن عقيل : ١٩٨/١ .

(٢) تحصيل عين الذهب : ١٠٠ ، وينظر : خزانة الأدب : ٣٧٣/١ .

(٣) خزانة الأدب : ٣٧٣/١ ، وينظر : شرح الرضي على الكافية : ٢٤٠/١ .

(نسيت وأجرّ) هما الخبران والصفتان محذوفتان تقديرهما : فثوبٌ لي نسيته ، وثوبٌ لي أجرّه[١] .

وقال ابن عقيل : " وجاز الابتداء بثوب وهو نكرة ؛ لأنّه قصد به التنويع "[٢] ، وهو في هذا متابعٌ لابن هشام .

٢- استكانة ضمير المبتدأ في الظرف المقدّم عليه :

قال الشاعر :

**ألا يا نخلةً من ذاتِ عرقٍ عليكِ ورحمةُ اللهِ السلامُ**[٣]

نقل البغدادي في هذا الشاهد عن الشارح[٤] أنّ الظرف الواقع خبرًا للمبتدأ يحتمل ضمير ذلك المبتدأ سواء قُدِّم عليه أم أُخِّر عنه ، والظرف في هذا البيت (عليك) قُدِّم على المبتدأ وهو قوله : (السلام) ، وحجة البغدادي أنّ هذا الظرف احتمل ضمير المبتدأ ، وذلك لأنّ الذي بعده عطف عليه ، أي عطف قوله : (رحمة الله) على ضمير المبتدأ المستكن في الظرف ، والتقدير : السلام حصل عليك ، فحذف (حصل) ونقل ضميره إلى (عليكِ) واستُتِر فيه[٥] .

وسبق ابنُ جني الشارحَ والبغداديَّ في ذكر هذا الوجه ، إذ قال : " فحملته الجماعة على هذا حتى كأنه عندها (عليك السلام ورحمة الله) وهذا وجه ، إلاّ أنّ عندي فيه وجهًا لا تقديمَ فيه ولا تأخير من قبل العطف ، وهو أن يكون (رحمة الله) معطوفًا على الضمير في (عليك) ، وذلك أنّ (السلام) مرفوع بالابتداء ، وخبره مقدّم عليه وهو (عليكِ) ففيه إذًا ضمير منه مرفوع بالظرف ، فإذا عطفت (رحمة الله)

---

(١) ينظر : خزانة الأدب : ٣٧٣/١ ، وينظر : مغني اللبيب : ١١٧/٢ .

(٢) خزانة الأدب : ٣٧٣/١ ، وينظر : شرح ابن عقيل : ١٩٨/١ .

(٣) خزانة الأدب : ١٩٣/٢ ، وينظر : شعر الأحوص الأنصاري : ٢٣٧ ، والأصول في النحو : ٣٢٦/١ ، والخصائص : ٣٨٦/٢ ، وشرح الرضي على الكافية : ٢٤٦/١ ، وأوضح المسالك : ٣٦١/٣ ، وشرح التصريح على التوضيح : ٥٣٢/١ .

(٤) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٢٤٦/١ .

(٥) ينظر : خزانة الأدب : ٣٣٩/١ .

عليه ذهب عنك مكروه التقديم لكن فيه العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير تأكيد له ، وهذا أسهل عندي من تقديم المعطوف على المعطوف عليه "[١] .

ثمّ نقل البغدادي عن أمالي ثعلب (ت٢٩١هـ) روايةً أخرى للبيت غير التي نقلها عن الشارح ، وعلى ذلك لا شاهد في البيت ، إذ قال : " وأنشد ثعلب[٢] في أماليه هذا البيت هكذا :

**ألا يا نخلةً من ذاتِ عرقٍ بَرودَ الظلِّ شاعكم السلامُ**

شاعكم : تبعكم ، وعليه لا شاهد فيه "[٣] .

٣- الإخبار باسم المعنى عن اسم العين :

**ترتعُ ما رتعتْ حتى إذا ادَّكرتْ فإنّما هي إقبالٌ وإدبارُ**[٤]

نقل البغدادي عن الشارح[٥] أنّ اسم المعنى يصحّ وقوعه خبرًا عن اسم العين وهو الضمير المنفصل قوله : (هي) إذا لَزِمَ ذلك المعنى لتلك العين حتى صار كأنّه هي[٦] ، ثمّ نقل عن الشارح ثلاثة توجيهات للشاهد :

**أحدها** : " كونه مجازًا عقليًا بحمله على الظاهر وهو جعل المعنى نفس العين مبالغةً "[٧] ، وهذا ما نقله البغدادي عن سيبويه ، إذ قال : " قال سيبويه[٨] : جَعَلَتها الإقبال والإدبار مجازًا على سعة الكلام كقولك : نهارُك صائمٌ ، وليلُك قائمٌ "[٩] .

---

(١) الخصائص : ٣٨٦/٢ ، وينظر : خزانة الأدب : ٣٩٩/١ .

(٢) ينظر : مجالس ثعلب : ١٩٨/١ .

(٣) خزانة الأدب : ٤٠٠/١ .

(٤) ديوان الخنساء : ٤٦ ، وينظر : الكتاب : ٣٣٧/١ ، وشرح الكافية الشافية : ٦٦٦/٢ ، وشرح الرضي على الكافية : ٢٥٤/١ ، وشرح الأشموني : ٤٧٦/١ ، وخزانة الأدب : ٤٣١/١ .

(٥) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٢٥٤/١ .

(٦) ينظر : خزانة الأدب : ٤٣١/١ .

(٧) المصدر نفسه .

(٨) ينظر : الكتاب : ٣٣٧/١ .

(٩) خزانة الأدب : ٤٣١/١ .

**والثاني** : أنّ المصدر في تأويل المشتق ، إذ قال البغدادي : " إنّ المصدر في تأويل اسم الفاعل في نحوه ، وتأويل اسم المفعول في نحو : زيدٌ خَلْقٌ ، أي : مخلوق "[١] ، وهذا ما رواه الأخفش في شرح ديوان الخنساء ، إذ قال : " ويروى : فإنّما هو إقبال وإدبار ، أي فإنّما فعلها إقبال وإدبار "[٢] .

**والثالث** : " أنّه على تقدير مضاف محذوف ، أي : ذات إقبال "[٣] ، وهذا ما استشهد به صاحب الكشاف عند قوله تعالى :﴿ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ﴾ [البقرة : ١٧٧] ، إذ قال : " ولكن البرّ من آمن بالله ، على تأويل حذف المضاف أي : برُّ من آمن ، أو يتأوّل البرّ بمعنى : ذي البرّ أو كما قالت : (فإنّما هي إقبال وإدبار) "[٤] .

ثمّ نقل البغدادي عن عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ) أنّه لا يرتضي هذا الوجه الأخير ؛ لأنّه يرى فيه إفسادًا للشعر ، والخروج به إلى مستوى الكلام العاميّ ، قال الجرجاني : " وذاك أنّها لم ترد بالإقبال والإدبار غير معناهما ، فتكون قد تجوزت في نفس الكلمة ، وإنّما تجوزت في أن جعلتها لكثرة ما تقبل وتدبر ، ولغلبة ذلك عليها واتصاله منها ، وأنّه لم يكن لها حال غيرهما كأنّها قد تجسمت من الإقبال والإدبار ، وإنّما كان يكون المجاز في نفس الكلمة لو أنّها كانت قد استعارت الإقبال والإدبار لمعنى غير معناهما الذي وضعا له في اللغة ، ومعلوم أنْ ليس الاستعارة مما أرادته في شيء ، وأعلم أنْ ليس بالوجه أن يُعدَّ هذا على الإطلاق مُعدّ ما حذف منه المضاف وأُقيم المضاف إليه مقامه ، مثل قوله تعالى : ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ [يوسف : ٨٢] "[٥] .

٤- عمل (لا) المشبهة بـ (ليس) عمل (ليس) شذوذًا :

قال الشاعر :

---

(١) المصدر نفسه ، وينظر : شرح الرضي على الكافية : ٢٥٤/١ .

(٢) أنيس الجلساء في شرح ديوان الخنساء : ٧٨ ، وينظر : خزانة الأدب : ٤٣٢/١ .

(٣) خزانة الأدب : ٤٣١/١ ، وينظر : شرح الرضي على الكافية : ٢٥٤/١ .

(٤) الكشاف : ٢١٨/١ ، وينظر : خزانة الأدب : ٤٣١/١ .

(٥) دلائل الإعجاز : ٣٠٠ – ٣٠١ ، وينظر : خزانة الأدب : ٤٣١/١ .

**مَنْ صدَّ عن نيرانها فأنا ابنُ قيسٍ لا براحُ**[١]

نقل البغدادي في هذا الشاهد وجهين إعرابيين لعمل (لا) في قوله : (لا براحُ) ، أحدهما لسيبويه والذي نَصَّ فيه " على إجراء (لا) مجرى ليس في بعض اللغات ، فبراح اسمها والخبر محذوف ، أي : لي "[٢] ، والآخر : للشارح المحقق الذي يرى " أنّ (لا) تعمل عمل ليس شذوذًا "[٣] ، وبعد ذكره لهذين الوجهين أورد في قوله : (لا براح) وخبره المقدّر (لي) ثلاثة توجيهات :

**أحدها** : أنّ جملة (لا براح لي) جملة حال مؤكدة لقوله : (أنا ابن قيسٍ) حيث قال : " وجملة (لا براح لي) حال مؤكدة لقوله : أنا ابن قيس ، كأنّه قال : أنا ابن قيسٍ ثابتًا في الحرب ، وإتيان الحال بعد أنا ابن فلان كثير كقوله :

**أنا ابن دارةَ معروفًا بها نسبي**[٤] "[٥]

**وثانيها** : أنّ جملة (لا براح لي) خبر بعد خبر ، إذ قال : " وقيل : الجملة في محل رفع خبر بعد خبر ، وقيل : تقرير للجملة التي قبلها "[٦] .

**وثالثها** : أنّ جملة (لا براح لي) خبر لقوله : (أنا) ، إذ قال : : ويجوز نصب ابن قيس على الاختصاص فيتعيّن جملة لا براح لي كونها خبرًا لأنا ، وهو أفخر وأمدح "[٧] .

---

(١) الكتاب : ٢٩٦/٢ ، والمقتضب : ٣٦٠/٤ ، واللامات : ١٠٥/١ ، والمفصل في صنعة الإعراب : ٥٣/١ ، واللباب في علل البناء والإعراب : ١٨٧/١ ، وشرح الرضي على الكافية : ٢٩٣/١ ، وذكر البغدادي في خزانة الأدب : ٤٦٨/١ أنّ هذا البيت من قصيدة قوامها خمسة عشر بيتًا لسعد بن مالك وأنّ هذه القصيدة مذكورة في الحماسة (حماسة الخالديين) : ٤٩/١ ، وينظر : الكتاب : ٥٨/١ .

(٢) الكتاب : ٥٨/١ – ٥٩ ، وينظر : خزانة الأدب : ٤٦٧/١ .

(٣) خزانة الأدب : ٤٦٧/١ ، وينظر : شرح الرضي على الكافية : ٢٩٣/١ .

(٤) ذكره البغدادي في خزانة الأدب : ٤٦٨/١ بلا نسبة ، وكذلك الرضي لم ينسبه في شرحه على الكافية : ٥٠/٢ ، ونسبه سيبويه إلى ابن دارة : ٧٩/٢ .

(٥) خزانة الأدب : ٤٦٨/١ .

(٦) خزانة الأدب : ٤٦٨/١ ، وينظر : شرح التصريح : ٦٨/١ .

(٧) خزانة الأدب : ٤٦٨/١ .

والذي يبدو أنّ الوجه الأول الذي ذكره البغدادي في قوله : (لا براح لي) هو الصحيح ؛ لأنّه كما ذكر البغدادي بعد أن عرف نفسه جاء ليوضح حاله أنّه ثابت في ساحة الحرب لا يبالي نيرانها ، أي أنّ حاله ليس كمثل حال من صدّ عنها .

٥- رفع الفاعل في جواب سؤال مقدّر راجع إلى الحمل على المعنى :

قال الشاعر :

**ليُبكَ يزيدُ ضارعٌ لخصومةٍ ومختبطٌ مما تطيحُ الطوائحُ**[١]

أورد البغدادي في خزانته لهذا الشاهد روايتين ، ولكلّ روايةٍ حكمها الإعرابي الخاصّ بها :

**إحداهما** : بناء قوله : (ليُبكَ) للمفعول ، فعلى ذلك يكون قوله : (يزيد) نائبًا عن الفاعل ، و (ضارع) فاعلاً حُذِف فعله ؛ لدلالة الأول عليه ، أي قوله : (ليُبك) فعلى ذلك يكون تقدير الفعل المحذوف : (يُبكه ضارعٌ)[٢] .

وهذا ما نقله البغدادي عن الشارح ، ونقله ابن قتيبة (ت٢٧٦هـ) عن الأصمعي بقوله : " وكان الأصمعي يذكر هذا ويقول : ما اضطرَّهُ إليه ؟ وإنّما الرواية :

**لِيَبْكِ يزيدَ ضارعٌ لخصومةٍ ..... الطوائح** "[٣]

**والأخرى** : بناء قوله : (لِيَبْكِ) للفاعل ، فعلى ذلك يكون قوله : (ضارعٌ) فاعلاً (لِيَبْكِ) و (يزيد) مفعولاً به لقوله : (ضارع) ، فعلى ذلك لا شاهد في البيت ولا حذف[٤] .

---

(١) ذكر البغدادي في خزانة الأدب : ٣٠٩/١ أنّ هذا البيت لنهشل بن حرّان ، وينظر : الكتاب : ٣٦٦/١ ، والأصول في النحو : ٤٧٤/٣ ، والخصائص : ٣٥٣/٢ ، وشرح الكافية الشافية : ٥٩٣/٢ ، وشرح الرضي على الكافية : ١٩٧/١ .

(٢) ينظر : خزانة الأدب : ٣٠٣/١ ، وشرح الرضي على الكافية : ١٩٨/١ .

(٣) الشعر والشعراء : ١٠٠/١ .

(٤) ينظر : خزانة الأدب : ٣٠٣/١ ، وإيضاح شواهد الإيضاح : ١١٠/١ .

وهذا ما نقله البغدادي عن العسكري (ت٣٨٢هـ) ، إذ قال : " وهذه الرواية هي الثابتة عند العسكري ، وعدَّ الرواية الأولى غلطًا ، فإنّه قال في كتاب التصحيف فيما غلط فيه النحويون ومما قلبوه وخالفهم الرواة قول الشاعر :

**ليُبكَ يزيدَ ضارعٌ لخصومةٍ ..... الطوائح**

وقد رواه خالدٌ والأصمعي وغيرهما بالبناء للفاعل من البكاء ونصب يزيد "[١] .

ثمّ ذكر البغدادي بعد ذلك وجهًا آخر لبعض النحاة عن الرواية الأولى ، حيث قال : " وزعم بعضهم أنّه لا حذف في البيت على الرواية الأولى أيضًا ؛ لجواز أن يكون (يزيد) منادى ، وضارع نائب فاعل "[٢] .

٦- رفع الفاعل بفعلٍ مضمر دلَّ عليه ما قبله :

قال الشاعر :

**لا تَجْزَعِي إنْ مُنْفِسٌ أهْلَكْتُهُ وإذا هَلَكْتُ فعندَ ذلكَ فَاجْزَعِي**[٣]

ذكر البغدادي لهذا الشاهد روايتين كذلك :

**إحداهما** : الرواية التي ذكرها البصريون بنصب (منفس) وهي التي تنصّ على أنّ قوله : (منفسًا) نُصِبَ بفعل مضمر دلّ عليه الفعل المذكور[٤] ، وهذا ما أورده سيبويه بحسب ما نقله عنه البغدادي ، إذ قال : " وكذا أورده سيبويه[٥] بنصب (منفس) على أنّه منصوب بفعل مضمر تقديره : إن أهلكت منفسًا أهلكته ، فأهلكته المذكور مفسر للمحذوف "[٦] .

---

(١) خزانة الأدب : ٣٠٣/١ ، وينظر : شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف : ٢٠٨ .

(٢) خزانة الأدب : ٣٠٤/١ ، وينظر : الدر المصون : ٤١٠/٨ .

(٣) خزانة الأدب : ٣١٤/١ ، وينظر : ديوان النمر بن تولب : ٨٤ ، الكتاب : ١٣٤/١ ، والمقتضب : ٧٦/٢ ، وإسفار الفصيح : ٨٦٧/٢ ، وشرح الرضي على الكافية : ٢٠٠/١ ، وشرح قطر الندى : ١٩٥/١ .

(٤) ينظر : خزانة الأدب : ٣١٤/١ .

(٥) ينظر : الكتاب : ١٣٤/١ .

(٦) خزانة الأدب : ٣١٤/١ .

ثمّ ذكر البغدادي أنّ أبا علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) كذلك أورد الشاهد بنصب (منفسًا) ولكنّه يقدر الفعل المحذوف والفعل المذكور مجزومين في التقدير ، إذ قال : " قال أبو علي في البغداديات[١] : الفعل المحذوف والفعل المذكور في نحو قوله : (لا تجزعي إن منفسًا أهلكته) مجزومان في التقدير ، وإنّ انجزام الثاني ليس على البدلية إذ لم يثبت حذف المبدل منه ، بل على تكرير (إن) ، أي : إن أهلكتُ منفسًا إن أهلكته ، وساغ إضمار إن ، وإن لم يجز إضمار لام الأمر إلاّ ضرورة ؛ لاتّساعهم فيها بدليل إيلائهم إياها الاسم ؛ ولأنّ تقدمها مقوٍ للدلالة عليها "[٢] .

ويبدو أنّ الذي ذهب إليه الفارسي فيه وجه من القياس ، والدليل على ذلك عطف مثله عليه ، أي قوله : (وإذا هلكت) ، ثمّ أجاب عن الاثنين بقوله : (فعند ذلك فاجزعي) إذن الجملة شرطية ، وليست من باب الاشتغال كما ذكر ذلك البغدادي ، إذ قال : " وهذه الجملة من باب الاشتغال لا تدخل في الجملة التفسيرية التي لا محل لها من الإعراب ، وإن حصل بها التفسير "[٣] .

**والأخرى** : هي للكوفيين تنصّ على أنّ قوله : (منفسٌ) مرفوع بفعل مضمر كذلك دلّ عليه الفعل المذكور ، وهذا ما نقله عن الشارح الذي أنشده : " على أنّ الكوفيين أضمروا فعلاً رافعًا (لمنفس) ، أي : إن هلك منفسٌ ، أو أُهلِك منفس "[٤] .

٧- نيابة الجار والمجرور عن الفاعل مع وجود المفعول به الصريح :

قال الشاعر :

**ولو ولدتْ قفيرةُ جروَ كلبٍ لَسُبَّ بذلك الجروِ الكلابا**[٥]

نقل البغدادي في خزانته لقول الشاعر : (لسُبَّ بذلك الجرو الكلابا) عدّة أوجه إعرابية : **أحدها** : " ما قال به الكوفيون وبعض المتأخرين على أنّه يجوز نيابة

---

(١) ينظر : البغداديات : ٤٦٣ .

(٢) خزانة الأدب : ٣١٤/١ .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) المصدر نفسه ، وينظر : شرح الرضي على الكافية : ٤٦١/١ .

(٥) خزانة الأدب : ٣٣٧/١ ، وينظر : ديوان جرير : ٨١٧ ، والخصائص : ٣٩٧/١ ، وشرح الرضي على الكافية : ٢١٩/١ ، وهمع الهوامع : ٥٨٦/١ .

الجار والمجرور عن الفاعل مع وجود المفعول به الصريح "[1] ، وهذا ما نقله الرضي عن ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) في شرح الوافية نظم الكافية ، إذ قال : " قوله : وإذا وجد المفعول به تعيّن له ، أي للقيام مقام الفاعل ؛ وذلك لكون طلب الفعل للمفعول به بعد الفاعل أشدّ منه لسائر المنصوبات ، وهذا مذهب البصريين ، وأمّا الكوفيون ووافقهم بعض المتأخرين فذهبوا إلى أنّ قيام المفعول به المجرور مقام الفاعل أولى لا أنّه واجب استدلالاً بقول الشاعر :

**ولو ولدتْ قفيرةُ جروَ كلبٍ لَسُبَّ بذلك الجروِ الكلابا** "[2]

**وثانيها** : هو ما نقله البغدادي في الخزانة عن ابن جني في الخصائص ، قال ابن جني : " فأقام حرف الجرّ ومجروره مقام الفاعل ، وهناك مفعول به صحيح ، قيل : هذا من أقبح الضرورة ، ومثله لا يُعتد أصلاً ، بل لا يثبت إلاّ مُحتَقَرًا شاذًّا "[3] .

**وثالثها** : ما نقله البغدادي عن القالي في شرح اللباب[4] ، وهو أنّ قوله : (الكلابا) ليست مفعولاً لقوله : (سبَّ) ، بل هي مفعولاً لقوله : (ولدتْ) ، وقوله : (جرو) منصوب على النداء[5] .

ويبدو لي أنّ هذا الوجه هو الصحيح ؛ وذلك لأنّ الجار والمجرور ناب عن الفاعل لعدم وجود المفعول به الصريح .

٨- الرفع على التبعية :

قال الشاعر :

**يا ذا المُخوِّفُنا بمَقْتَلِ شيخِهِ حُجرٍ تَمَنِّي صاحبِ الأحلامِ**[1]

---

(١) خزانة الأدب : ٣٣٧/١ ، وينظر : شرح الرضي على الكافية : ٢١٩/١ .

(٢) شرح الرضي على الكافية : ٢١٩/١ ، وينظر : شرح الوافية نظم الكافية : ١٦٩/١ .

(٣) الخصائص : ٣٩٧/١ ، وينظر : خزانة الأدب : ٣٣٧/١ .

(٤) كتاب شرح اللباب علل البناء والإعراب الذي ذكره البغدادي لم أعثر عليه مطبوعًا ؛ فلذلك رجعت إلى الكتاب الأصلي ، ينظر : اللباب علل البناء والإعراب : ١٦٠/١ .

(٥) ينظر : خزانة الأدب : ٣٣٨/١ .

ومثله قول الشاعر :

**يا صاحِ يَا ذا الضامِرُ العَنْسِ والرَّحْلِ والأَقْتَابِ والحِلْسِ**[٢]

أورد البغدادي كلا الشاهدين في الخزانة في موضعين مختلفين من باب توابع المنادى ، ولكنّي أوردتها في موضعٍ واحد ؛ لأنّهما يشتركان في علّة واحدة وهي أنّ قوله : (الضامر العنس) و (المخوفنا) تركيبان إضافيان قد وقعا صفتين للمنادى الذي هو اسم إشارة ، وصفة المنادى إذا كانت مضافةً وجب نصبها[٣] ، قال البغدادي : " فكيف رفعت اتّباعًا للمنادى المفرد ؟ وهذا إشكاله ظاهر ... "[٤] ثمّ قال : " نقل الشارح لحله جوابين من الإيضاح لابن الحاجب[٥] : أحدهما : أن (ال) في (الضامر) وفي (المخوفنا) موصولة ، وهو الواقع صفة ، أي الذي ضمرت عنسه ، والذي خوّفنا ، والإعراب في الحقيقة للموصول ، لكن لمّا كان على صورة الحرف نُقل إعرابه إلى صلته عارية .

والآخر : أنّ الضامر العنس ، والمخوفنا صفتان لصفة اسم الإشارة ، أي : يا ذا الرجل الضامر العنس ، ويا ذا الرجل المخوفنا ، وإنّما قُدّر هذا ؛ لأنّ صفة اسم الإشارة لا تكون إلاّ مفردة ، وإعراب الرجل رفع ، فيجب رفع وصفه بالتبعية له "[٦] .

٩- الرفع على أنَّه بدلٌ مقطوع :

قال الشاعر :

---

(١) المصدر نفسه : ٢١٢/٢ ، وينظر : ديوان عبيد بن الأبرص : ٤٥ ، والكتاب : ١٩١/٢ ، والمفصل في صنعة الإعراب : ٦٥/١ ، وشرح الرضي على الكافية : ٣٦٢/١ .

(٢) ذكر البغدادي في خزانة الأدب : ٢٣٢/٢ أنّ هذا البيت لخزز بن لوذان السدوسي ، وينظر : الكتاب : ١٩٠/٢ ، والمقتضب : ٢٢٣/٤ ، والأصول في النحو : ٣٣٩/١ ، والخصائص : ٣٠٢/٣ ، وشرح الرضي على الكافية : ٣٧٠/١ .

(٣) ينظر : خزانة الأدب : ٢٢٩/٢ .

(٤) المصدر نفسه .

(٥) ينظر: شرح الرضي على الكافية : ٣٧٠/١ ، والإيضاح في شرح المفصل : ٢٧١/١ .

(٦) خزانة الأدب : ٢٢٩/٢ .

**وكنتُ كذي رِجْلَين رجلٌ صحيحةٌ ورجلٌ رمى فيها الزمانُ فشَلَّتِ**[١]

نقل البغدادي عن الشارح[٢] المحقق أنّه أنشده : " على أنّه يُروى (رِجلٍ) بالجرّ على أنّه بدلٌ مع أخرى مفصلٌ من رجلين ، ويُروى بالرفع على أنّه بدلٌ مقطوع "[٣] .

وهذا ما أنشده سيبويه في باب مجرى النعت على المنعوت ، والشريك على الشريك ، والبدل على المبدل منه وما أشبه ، إذ قال : " ومثال ما يجيء في هذا الباب على الابتداء وعلى الصفة والبدل قوله ﷻ : ﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِى فِئَتَيْنِ ٱلْتَقَتَا ۖ فِئَةٌ تُقَٰتِلُ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ ﴾ [آل عمران : ١٣] ، ومن الناس من يجرّ ، والجرّ على وجهين : على الصفة ، وعلى البدل ، ومنه قول كُثَيِّر عزة :

**وكنتُ كذي رِجْلَين رجلٌ صحيحةٌ ورجلٌ رمى فيها الزمانُ فشَلَّتِ** "[٤]

ثمّ أوضح البغدادي ما يقصده سيبويه بقوله : " ومثل ما يجيء في هذا الباب ... إلخ " ، إذ قال : " يريد أنّه يُرفع على أنّه خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : إحداهما فئة تقاتل إلخ ، والجملة صفة لفئتين "[٥] .

وأوجز الأعلم الشاهد بأدقّ عبارة ، إذ قال : " الشاهد فيه حمل (رجلٍ صحيحةٍ) وما بعدها على قوله : (رجلين) بدلاً منهما وتبيينًا لهما ، ولو رُفعت على القطع لجاز "[٦] .

---

(١) المصدر نفسه : ٢١١/٥ ، وينظر : ديوان كُثيّر عزة : ٩٩ ، والكتاب : ٤٣٣/١ ، والمقتضب : ٢٩٠/٤ ، وشرح الرضي على الكافية : ٣٩٣/٢ ، وتوضيح المقاصد والمسالك : ١٠٤٣/٢ ، وأوضح المسالك : ٣٦٨/٣ .

(٢) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٣٩٣/٢ .

(٣) خزانة الأدب : ٢١١/٥ .

(٤) الكتاب : ٤٣٢/١ – ٤٣٣ ، وينظر : خزانة الأدب : ٢١١/٥ .

(٥) خزانة الأدب : ٢١١/٥ .

(٦) تحصيل عين الذهب : ٢٣٩ .

وذكر البغدادي لقوله : (ورجلٌ) على رواية الرفع وجهين إعرابيين : أحدهما : أنّها خبر لمبتدأ محذوف تقديره : هما رجل صحيحة ، ورجل أخرى أو تقديره : إحداهما رجل صحيحة والأخرى رجل ، فالكلام على الأول جملة واحدة ، وعلى الثاني جملتان ، والوجه الآخر : أنّهما مبتدأ محذوف الخبر ، والتقدير : منها رجل صحيحة ، ومنها رجل ، فالكلام جملتان[١] .

## المبحث الثاني
## منصوبات الأسماء

١- المصدر المنصوب بحذف عامله وجوبًا لا يكون مؤكدًا لغيره :

قال الشاعر :

**خليليَّ هُبَّا طالما قد رقدتما أجِدَّكُما لا تقضيان كراكما**[٢]

نقل البغدادي في هذا الشاهد عن الشارح[١] المحقق ردًّا على ابن الحاجب ، وسبب هذا الردّ كما ذكره الشارح ونقله عنه البغدادي في الخزانة هو أنّ ابن الحاجب في كتابه (الإيضاح) يوجه قولَهُ : (أجدكما) على أنّه مصدر مؤكد لغيره[٢] .

---

(١) ينظر : خزانة الأدب : ٥/٢١١ – ٢١٢ .

(٢) ذكر البغدادي في خزانة الأدب : ٢/٨٠ أنّ هذا البيت لقس بن ساعدة الإيادي ، وينظر : شرح المفصل : ١/١١٦ ، وشرح الرضي على الكافية : ١/٣٢٦ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي : ١/٦١٨ .

والشارح لا يرى ذلك بل يرى أنّ قوله : (أجدكما) يحتمل عدّة أوجه إعرابية غير الوجه الذي ذكره ابن الحاجب ، وهو " إمّا منصوب بنزع الخافض ، وإمّا حال ، وإمّا مصدر حذف عامله وجوبًا "[٣] .

وهذا الوجه الأخير أشار إليه البغدادي في الخزانة ، إذ قال : " والمفهوم من كلام ابن جني على هذا البيت في إعراب الحماسة : أنّ (أجدكما) منصوب بفعله المحذوف لكن جعله جملة لا تقضيان حالاً غير جيد ؛ لأنّها مقيّدة وجدّكما قيد لها ، والمقيد هو أصل الكلام "[٤] .

وبعد ذلك أوضح البغدادي علة اختيار الشارح لكلّ وجه من هذه الأوجه ، إذ قال : " وأمّا كونه منصوبًا بنزع الخافض ؛ فلأنّه في معنى (حقًّا) وهو على تقدير (في) وجدّك وحقًّا متقاربان معنًى ، فالأنسب تقاربهما في الإعراب أيضًا ، وأمّا كونه حالاً فمعناه : لا تقضيان كراكما جادَّين ، فعامل الحال الفعل الذي بعدها ، وصاحبها ضمير التثنية ، وأمّا الثالث فهو مؤكد لنفسه ؛ لأنّه أكّد مضمون المفرد لا مضمون الجملة ؛ لأنّه أكّد الفعل بدون الفاعل ، والفعل يدلّ وحده على الحدث والزمان "[٥] .

٢- حذف الضمير الواقع موقع المفعول به من جملة الخبر الفعلية :

**قد أَصبَحتْ أمُّ الخِيارِ تَدَّعي عليَّ ذَنْبًا كلُّهُ لم أَصْنَعِ**[٦]

أورد البغدادي في مسألة حذف الضمير من جملة الخبر (أصنع) من هذا الشاهد عدّة أوجه إعرابية :

---

(١) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٣٢٦/١ .

(٢) ينظر : خزانة الأدب : ٧٨/٢ ، والإيضاح على شرح المفصل : ٢٣٢ .

(٣) خزانة الأدب : ٧٧/٢ ، وينظر : شرح الرضي على الكافية : ٣٢٦/١ – ٣٢٧ .

(٤) خزانة الأدب : ٧٧/٢ ، وينظر : التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة : ٢٣٧ .

(٥) خزانة الأدب : ٧٧/٢ .

(٦) الكتاب : ٨٥/١ ، والأصول في النحو : ٣٤٢/١ ، والخصائص : ٦١/٣ ، وشرح الرضي على الكافية : ٢٣٩/١ ، وخزانة الأدب : ٣٥٩/١ .

**أحدها** : ما ذهب إليه سيبويه ، وهو أنّ حذف الضمير من جملة الخبر الفعلية ضعيف ، وجائزٌ في الشعر فقط ؛ لأنّ الكلام لا يحسن عنده إذا كان الفعل مبنيًا على الاسم ولا يذكر علامة إضمار الأول ، أي علامة المبتدأ ، إذ قال : " ولا يحسن في الكلام أن يجعلَ الفعل مبنيًا على الاسم ولا يذكر علامة إضمار الأول حتى يخرج من لفظ الإعمال في الأول ومن حال بناء الاسم عليه ويشغله بغير الأول حتى يمتنع من أن يكون يعمل فيه ، ولكنّه قد يجوز في الشعر ، وهو ضعيف في الكلام ، قال الشاعر وهو أبو النجم العجلي :

**قد أَصبَحتْ أمُّ الخيارِ تدَّعي عليَّ ذنبًا كلُّهُ لم أصنعِ**

**وثانيها** : ما ذهب إليه الفراء (ت٢٠٧هـ) من أنّ الضمير العائد على المبتدأ من جملة الخبر يجوز حذفه قياسًا إذا كان منصوبًا مفعولاً به ، والمبتدأ لفظ (كلّ)[١] ، ويردّ البغدادي على قول الفراء هذا ، والذي قيل فيه : جواز حذف عائد المبتدأ إذا كان المبتدأ لفظه (كلّ) دون غيرها ، فالبغدادي لا يرى ذلك ، بل يرى أنّه جائز في (كلّ) وغيرها ولكن بقلّة في الكلام والشعر ، إذ قال : " ومفهوم قول الفراء أنّ المبتدأ إذا لم يكن (كلاّ) يمتنع حذف العائد ، والصحيح فيه أيضًا الجواز بقلّة في الكلام والشعر ، أمّا الأول فقد قرأ يحيى وإبراهيم والسلمي في الشواذ : (أفحُكمُ الجاهلية يبغون)[٢] [المائدة : ٥٠] بالمثناة التحتية ، وأمّا الثاني فكثير ، منه قول الشاعر :

**فخالدٌ يَحمَدُ ساداتُنا**[٣]

أي : يحمدُهُ سادتنا "[٤] .

ويبدو مما سبق أنّ ردّ البغدادي على الفراء لم يكن دقيقًا ، والسبب في ذلك أنّ الفراء لم يجز الحذف مع (كل) في كلّ موضع ، بل يجيز ذلك إذا تضمنت (كلّ) معنى الاستفهام ذكر ذلك في قوله تعالى :﴿ وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ ﴾

---

(١) ينظر : خزانة الأدب : ٣٥٩/١ ، ومعاني القرآن للفراء : ١٤٠/١ ، وشرح الرضي على الكافية : ٢٣٩/١ .

(٢) ينظر : المحتسب : ٢١٠/١ .

(٣) لم أقف على قائله .

(٤) خزانة الأدب : ٣٦٠/١ .

[الإسراء : ١٣] ، حيث قال : " العرب في (كلّ) تختار الرفع وقع الفعل على راجع الذكر أم لم يقع ، وسمعت العرب تقول :﴿ وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُّبِينٍ ﴾ [يس : ١٢] بالرفع ، وقد رجع ذكره ، وأنشدوني فيما لم يقع الفعل على راجع ذكره :

**فقالوا تعرفها المنازل من مني وما كلّ من يغشى مني أنا عارفُ**

**ألفنا ديارًا لم تكن من ديارنا ومن يتألف بالكرمة يألفُ**

فلم يوقع (عارف) على (كلّ) وذلك أنّ في (كلّ) تأويل : وما من أحدٍ يغشى مني أنا عارف ، ولو نصبت لكان صوابًا ، وما سمعته إلاّ رفعًا ، وقال الآخر :

**قد علقت أمّ الخيار تدّعي عليَّ ذنبًا كلّه لم أصنعِ** "[١]

**وثالثها** : ما ذهب إليه ابن جني هو أنّ " لحذف هذا الضمير وجهٌ من القياس ، وهو تشبيه عائد الخبر بعائد الحال أو الصفة ، وهو إلى الحال أقرب ؛ لأنّها ضرب من الخبر وهو في الصفة أمثل يشبه الصفة بالصلة ، وفي حذفه من (لم أصنع) ما يقوم مقامه ويخلفه ؛ لأنّه يعاقبه ولا يجتمع معه وهو حرف الإطلاق أعني الياء في (أصنعي) ، فلما حضر ما يعاقب الهاء صارت لذلك كأنّها حاضرة "[٢] .

**رابعًا** : جواز حذف هذا الضمير بالإجماع لوروده في المتواتر ، وهذا ما قال به ابن مالك في التسهيل ، إذ قال : " ومثال الجائز حذفه بإجماع لكونه مفعولاً به والمبتدأ (كلّ) قراءة ابن عامر : (وكلٌّ وعد الله الحسنى)[٣] ، ومثال ذلك قول الراجز :

**قد علقت أمّ الخيار تدّعي عليَّ ذنبًا كلّه لم أصنعِ** "[٤]

وأمّا أبو حيان فينكر ما ذهب إليه ابن مالك بقوله : " لا أعلم له سلفًا في ذلك "[٥] .

---

(١) معاني القرآن : ٢٤٢/١ .

(٢) خزانة الأدب : ٣٥٩/١ ، وينظر : المحتسب : ٢١١/١ .

(٣) حجة القراءات : ٦٩٨/١ .

(٤) شرح التسهيل : ٣١٢/١ ، وينظر : خزانة الأدب : ٣٥٩/١ .

(٥) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل : ٤٨/٤ ، وينظر : خزانة الأدب : ٣٥٩/١ .

**خامسًا** : جواز حذف هذا الضمير ولكن بقلة ، وهذا ما ذهب إليه البغدادي إذ قال : " أقول : الصحيح جوازه بقلة لوروده في المتواتر ، قرأ ابن عامر في سورة الحديد فقط : (وكلٌّ وعد الله الحسنى) ، وأمّا في سورة النساء فقد قرأ مثل الجماعة بالنصب "[١] .

٣- المنادى المفرد المنوّن اضطرارًا :

قال الشاعر :

**سلامُ اللهِ يا مطرٌ عليها وليس عليكَ يا مطرُ السلامُ**[٢]

نقل البغدادي عن الشارح[٣] المحقق أنّه استشهد بهذا البيت على جوز تنوين المنادى المضموم إذا اضطرّ إلى ذلك ، والشاهد فيه " أنّه إذا اضطرّ إلى تنوين المنادى المضموم اقتصر على القدر المضطر إليه من التنوين ، والقدر المضطر إليه هو النون الساكنة "[٤] ، وهو ما ذهب إليه سيبويه وحجته في ذلك أنّه بمنزلة مرفوع ما لا ينصرف ، فألحقه التنوين على لفظه ، وتنوينه هذا لا كتنوين النكرة ؛ لأنّ تنوين النكرة يلزمها على كلّ حال[٥] .

ثمّ ذكر البغدادي أنّ مذهب سيبويه هذا قد اختاره الزجاجي (ت٣٣٧هـ) في أماليه[٦] ، ولكنّه ردّ على سيبويه حجته ، وهو أنّ تنوين قوله : (يا مطرٌ) ليس لأنّه بمنزلة ما لا ينصرف ، بل لمضارعته للأصوات عند الخليل وأصحابه ؛ فلذلك لحقه التنوين ، فذكر أنّ الزجاجي اختار هذا المذهب لكنّه ردّ الحجة ، فقال : الاسم العلم المنادى المفرد مبني على الضمّ ؛ لمضارعته عند الخليل وأصحابه للأصوات وعنده

---

(١) خزانة الأدب : ٣٥٩/١ .

(٢) المصدر نفسه : ١٥٠/٢ ، وينظر : شعر الأحوص : ٢٣٧ ، والجمل في النحو : ٨٢ ، والكتاب : ٢٠٢/٢ ، والمقتضب : ٢١٤/٤ ، والإنصاف في مسائل الخلاف : ٢٦٦/١ ، وشرح شافية ابن الحاجب : ٣٥/٤ ، وشرح الرضي على الكافية : ٣٥١/١ ، وشرح شذور الذهب : ١٤٧/١ .

(٣) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٣٥١/١ .

(٤) خزانة الأدب : ١٥٠/٢ .

(٥) ينظر : الكتاب : ٣١٣/١ ، وخزانة الأدب : ١٥٠/٢ .

(٦) ينظر : أمالي الزجاجي : ٨٣ .

غيره لوقوعه موقع الضمير ، فإذا لحقه التنوين في ضرورة الشعر فالعلة التي من أجلها بُني قائمة بعدُ فيه فينون على لفظه ؛ لأنّا قد رأينا من المبنيات ما هو منون نحو : إيهٍ وغاقٍ وما أشبه ذلك ، وليس بمنزلة ما لا ينصرف ؛ لأنّ ما لا ينصرف أصله الصرف ، وكثير من العرب لا يمنعون صرف شيء في ضرورة الشعر ولا غيره إلاّ (أفعل منك) فإذا نُوِّن فإنّما يُردّ إلى أصله ، والمفرد المنادى العلم لم ينطق به منصوبًا قطّ في غير ضرورة الشعر ، فهذا بيِّن واضح[١] .

ثمّ بعد هذا كلّه نقل البغدادي عن النحاس وجهًا آخر للبيت ، وهو وجه النصب في قوله : (يا مطرٌ) ، إذ قال : " قال النحاس[٢] ، وحكى سيبويه[٣] عن عيسى بن عمر ( يا مطرًا) بالنصب "[٤] .

٤- تثنية المفعول المطلق :

قال الشاعر :

**دعوتُ لما نابني مسورًا فلبَّي فلبَّي يدي مِسْوَرِ**[٥]

نقل البغدادي عن الشارح[٦] المحقق أنّه استشهد بهذا البيت " على أنّ (لبَّيك) مثنى عند سيبويه[٧] لا مفرد كلدى قُلِبت ألفها ياءً لمّا أُضيفت إلى المضمر خلافًا ليونس ، بدليل بقاء يائها مضافة إلى الظاهر كما في هذا البيت "[١] .

---

(١) ينظر : خزانة الأدب : ١٥٠/٢ .

(٢) ينظر : شرح أبيات سيبويه : ٦٢ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٢٠٣/٢ .

(٤) خزانة الأدب : ١٥١/٢ .

(٥) ذكر البغدادي في خزانة الأدب : ١٠١/٢ أنّ هذا البيت لسُحيم عبد بني الحسحاس ، وينظر : الجمل في النحو : ١٧٦/١ ، والكتاب : ٣٥٢/١ ، وسر صناعة الإعراب : ٧٤٧/٢ ، واللباب في علل البناء والإعراب : ٤٦٥/١ ، وشرح الرضي على الكافية : ٣٢٩/١ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي : ٣٠٧ .

(٦) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٣٢٩/١ .

(٧) الظاهر على كلام البغدادي أنّ تثنية (لبيك) هي مذهب سيبويه ، وهذا غير صحيح فيما يبدو ؛ لأنّ التثنية هي مذهب الخليل نقله عنه سيبويه ، إذ قال : " وزعم يونس أنّ لبيك

والمفهوم من كلام الشارح المتقدّم أنّ لقوله : (لبّيك) من هذا الشاهد وجهين إعرابيين : أحدهما (ليونس) ، والآخر (لسيبويه) ، وهذا ما نقله البغدادي في الخزانة ، أي أنّه نقل كلا الوجهين ، ونقل معهما أوجهًا أخرى لنحاة آخرين .

**أحدها** : أنّ قوله : (لبّيك) عند سيبويه هو تثنية لقوله : (لبَّ) ، أي أنّه يعني (تلبية بعد تلبية) ، وهذا ما نقله البغدادي عن أبي حيان (ت٧٤٥هـ) في (الارتشاف) ، إذ قال : قال أبو حيان في الارتشاف[٢] : " ذهب الخليل وسيبويه والجمهور إلى أنّ (لبّيك) تثنية لبَّ ، وحكى سيبويه عن بعض العرب لبِّ على أنّه مفرد لبّيك غير أنّه مبني على الكسر كأمسِ ، وغاقِ ؛ لقلة تمكنه ، ونصبه نصب المصدر كأنّه قال : إجابةً "[٣] .

**وثانيها** : أنّ قوله : (لبّيك) عند يونس هو اسم مفرد مقصور ، قلبت ألفه ياءً عند الإضافة إلى الضمير ، كما يحدث ذلك مع (إلى ، وعلى) عندما يجرّان الضمير .

وهذا ما نقله البغدادي عن ابن جني ، إذ ذكر أنّ الأصل عنده لَبَّبٌ ووزنه فَعْلَلٌ ، ولا يجوز أن تحمله على فعَّل لقلة فعّل في الكلام وكثرة فَعْلَل فقلبت الباء التي هي اللام الثانية من لبب ياءً ؛ هربًا من التضعيف فصار لبَّيَ ثم أُبدلت الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت لبّى ثمّ إنّها لما وصلت بالكاف في لبّيك وبالهاء في لبّيه ... قلبت الألف ياءً كما قلبت في (إلى وعلى ولدى) إذا وصلتهما بالضمير فقلت : إليك وعليك ولديك[٤] .

**وثالثها** : أنّ قوله : (لبّيك) اسم مفرد مقصور قلبت ألفه ياءً ؛ لأجل الوقف كما تُبدل الألف إلى (ياء) أو (واو) في قوله : (حبلى ، وعصا) .

---

اسم واحد ولكنه جاء على هذا اللفظ في الإضافة كقولك : عليك ، وزعم الخليل أنها تثنية بمنزلة حواليك " الكتاب : ٣٥٢/١ .

(١) خزانة الأدب : ٩٢/٢ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٣٦٤/٣ ، وينظر : الكتاب : ٣٥٢/١ .

(٣) خزانة الأدب : ٩٢/٢ .

(٤) ينظر : سرّ صناعة الإعراب : ٧٤٧/٢ ، وخزانة الأدب : ٩٢/٢ .

وهذا ما نقله البغدادي عن إجابة ابن جني ، والتي ذكرها ابن جني تعقيبًا على القول الذي ذكره سيبويه ردًّا على يونس في قوله (لبّيك)[١] ، إذ قال البغدادي : " وأجاب ابن جني في المحتسب[٢] بأنّ من العرب من يبدل ألف المقصور في الوقف ياءً فيقول : هذه عصي ورأيت جُلي ، ومنهم من يبدلها واوًا فيه فيقول : هذه عَصَوْ وحبلَوْ ، وفي الوصل أيضًا نحو : هذه حبلو يا فتى ، ومنه قراءة الحسن : (يوم يُدْعَوْ كلّ أناسٍ)[٣] بضمّ الياء وفتح العين ، وعلى هذا التخريج يسقط قول سيبويه عن يونس "[٤] .

**ورابعها** : أنّ قوله : (لبّيك) اسم فعل عند ابن مالك (ت٦٧٢هـ) بمعنى : أجبت ، والمحذوف العامل وجوبًا ؛ لكونه بدلاً من اللفظ بفعل مستعمل في طلب منه مضاف نحو : غفرانك[٥] .

وهذا ما نقله البغدادي عن أبي حيان في الارتشاف ، قال أبو حيان : " ... وزعم ابن مالك أنّه اسم فعل ، وهو فاسد ؛ لإضافته ، ويضاف إلى الظاهر تقول : لبَّيَ زيد ، وإلى ضمير الغائب قالوا : لبّيه ، ودعوى الشذوذ فيه باطلة "[٦] .

ويرى البغدادي أنّ هذا مخالف لما ذهب إليه ابن هشام ، إذ قال : " وهذا مخالف لما قاله ابن هشام في المغني[٧] : أنّ شرط مجرور لبَّي وسعدي وحناني ، ضمير الخطاب ، وشذَّ :

**دعوني فيا لبَّيْ إذا هدرت لهم  شقائقُ أقوامٍ فأسكتها بدري**[٨]

---

(١) قال سيبويه ردًّا على يونس : " فلو كان بمنزلة على لقال : فلبَّى يديْ مسور ؛ لأنّك تقول : على زيد " الكتاب : ٣٥٢/١ .

(٢) ينظر : المحتسب : ٢٢/٢ .

(٣) ينظر : المحتسب : ٢٢/٢ .

(٤) خزانة الأدب : ٩٤/٢ .

(٥) ينظر : شرح التسهيل : ١٨٦/٢ ، وارتشاف الضرب : ١٣٦٤ ، وخزانة الأدب : ٩٢/٢ .

(٦) ارتشاف الضرب : ١٣٦٤ ، وينظر : خزانة الأدب : ٩٢/٢ .

(٧) ينظر : مغني اللبيب : ٢٣٩/٢ – ٢٤٠ .

(٨) شرح أبيات مغني اللبيب : ٢٠٧/٧ .

لعد الإضافة ، ونحو :

**لقلتُ : لبَّيه لِمن يدعوني**[١]

لإضافته إلى ضمير الغيبة ، كما شذَّ إضافته إلى الظاهر في قوله :

**فلبَّي فلبَّي يدي مِسْوَرِ**"[٢]

٥- مجيء المفعول له معرفة :

قال الشاعر :

**وأَغْفِرُ عَوْراءَ الكريمِ ادِّخَارَهُ وأُعْرِضُ عن شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكَرُّمَا**[٣]

الشاهد في هذا البيت قوله : (ادّخاره) إذ وقع مفعولاً لأجله منصوبًا مع أنّه مضاف للضمير ، أي أنّه جاء معرفًا بالإضافة ، والمفعول له لا يكون معرفًا ، بل يكون منكرًا ، فبذلك يكون قوله : (ادّخاره) قد جاء على غير القياس ؛ فلذلك أورد فيه البغدادي عدّة أوجه إعرابية :

**أحدها** : قوله : (ادّخاره) ليس من باب المفعول لأجله ، بل هو من باب المفعول المطلق ، وهذا ما نقله البغدادي عن المبرّد ، إذ قال : " لكن المبرّد أخرجها من هذا الباب وجعلها من باب المفعول المطلق ، قال في الكامل[٤] : قوله : (ادّخاره) ، أي : ادّخرهُ ادّخارًا وأضافه إليه ، كما تقول : ادّخارًا له ، وكذلك تكرّمًا إنّما أراد التكرّم فأخرجه مخرج : أتكرمُ تكرّمًا "[٥] .

والذي يبدو من كلام البغدادي المتقدّم أنّه قد وهم فيما نقله عن المبرد ؛ وذلك لأنّ المبرد لا يختلف عن غيره في إعرابه مفعولاً لأجله ، وهذا ما أشار إليه أحد

---

(١) المصدر نفسه : ٢٠٩/٧ .

(٢) خزانة الأدب : ٩٢/٢ – ٩٣ .

(٣) خزانة الأدب : ١٢٢/٣ ، وينظر : ديوان حاتم الطائي : ٤٥ ، والكتاب : ٣٦٨/١ ، والنوادر في اللغة : ١١٠ ، والكامل في اللغة والأدب : ٢٣٢/١ ، والأصول في النحو : ٢٠٧/١ ، واللمع في العربية : ٥٩/١ ، وشرح الرضي على الكافية : ٥١٣/١ .

(٤) ينظر : الكامل في اللغة : ٢٣٢/١ .

(٥) خزانة الأدب : ١٢٢/٣ .

الباحثين[١] في أنّ البغدادي وهم في بعض نقله ، فكلام المبرّد واضح يدلّ على ذلك قوله : " قوله : (تكرّمًا) إنّما أراد للتكرّم "[٢] ، ويعزز هذا المفهوم أيضًا قوله في (المقتضب) : " تقول : جئتُكَ ابتغاءَ الخيرِ ، فتنصب والمعنى معنى اللام ، وكذلك قول الشاعر :

**وأَغْفِرُ عَوْراءَ الكريمِ ادِّخَارَهُ وأُعْرِضُ عن شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكَرُّمَا**

فإذا قلت : جئتُكَ أنّك تحبُّ المعروف فالمعنى معنى اللام "[٣] .

**وثانيها** : أنّ قوله : (ادّخاره) مفعول لأجله نُصب على نزع الخافض ، وهذا ما نقله البغدادي عن الأعلم ، إذ قال : " قال الأعلم[٤] : نصب (الادّخار والتكرّم) على المفعول له [والتقدير : لادّخاره ، وللتكرّم ، فحذف حرف الجرّ ووصل الفعل فنصب][٥] ولا يجوز مثل هذا حتى يكون المصدر من معنى الفعل المذكور قبله فيضارع المصدر المؤكد لفعله كقولك : قصدتُكَ ابتغاءَ الخير ، وغفرتُ ذنبَك ادّخارًا لك ؛ لأنّه بمنزلة ابتغيتُ ما عندك بقصدي لك ابتغاء ، وادّخرتُك بغفري ذنبك ادّخارًا ، فإن كان المصدر لغير الأول لم يجز حذف حرف الجرّ منه ؛ لأنّه لا يشبه المصدر المؤكد لفعله كقولك : قصدتك لرغبة زيدٍ في ذلك ؛ لأنّ الراغب غير القاصد "[٦] .

**وثالثها** : أنّ قوله : (ادّخاره) مفعول له رغم التعريف ؛ لأنّ المفعول له لا يشترط فيه التنكير ، وهذا هو قول الشارح نقله عنه البغدادي ، إذ ذكر أنّه يرد على من اشترط التنكير في المفعول له ، فإنّ قوله : (ادّخاره) مفعول له وهو معرفة[٧] .

---

(١) ينظر : نحو المبرد في كتب النحاة – دراسة تحقيق وتقويم : ١٤٠ – ١٤١ . (أطروحة دكتوراه) .

(٢) الكامل في اللغة والأدب : ٢٣٢/١ .

(٣) المقتضب : ٢٤٨/٢ .

(٤) ينظر : تحصيل عين الذهب : ٢٢٢ .

(٥) ساقط من خزانة الأدب .

(٦) خزانة الأدب : ١٢٢/٣ .

(٧) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٥١٣/١ ، وينظر : خزانة الأدب : ١٢٢/٣ .

٦- تقدّم المفعول معه على المعمول المصاحب :

قال الشاعر :

**جَمَعتَ وفُحْشًا غيبةً ونَمِيْمَةً ثلاثَ خِلالٍ لستَ عَنْها بِمُرْعَوِي**[١]

نقل البغدادي في قوله : (جمعت وفحشًا غيبةً) في هذا الشاهد ثلاثة أوجه إعرابية :

**أحدها** : جواز تقديم المفعول معه (فحشًا) على المعمول المصاحب (غيبةً) وهذا ما نقله البغدادي عن ابن جني ، إذ ذكر أنّه لا يجوز تقديم المفعول معه على الفعل نحو قولك : والطيالسة جاء البرد ، من حيث كانت صورة هذه الواو صورة العاطفة ، ألاّ تراك لا تستعملها إلاّ في الموضع الذي لو شئت لاستعملت العاطفة فيه ، نحو : جاء البردُ والطيالسةَ ... فلمّا ساوقتَ حرف العطف قُبِحَ : والطيالسةَ جاء البرد كما قُبح : وزيدٌ قام عمرٌو ، لكنّه يجوز جاء والطيالسة البرد ، كما تقول : ضربتُ وزيدًا عمرٌو ، قال :

**جَمَعتَ وفُحْشًا غيبةً ونَمِيْمَةً ثلاثَ خِلالٍ لستَ عَنْها بِمُرْعَوِي**[٢]

**وثانيها** : أنّ تقديم قوله : (فحشًا) على قوله : (غيبة) هو من باب تقديم المعطوف على المعطوف عليه ، لا من باب تقديم المفعول معه على المعمول المصاحب ، وهذا ما نقله البغدادي عن ابن الشجري (ت٥٤٢هـ) في أماليه حيث قال : " وقال ابن الشجري في أماليه[٣] : ولا يجوز تقديم التابع على المتبوع للضرورة إلاّ في العطف دون الصفة والتوكيد والبدل ، ثمّ قال : وإنّما جاز في الضرورة تقديم المعطوف ؛ لأنّ المعطوف غير المعطوف عليه ، والصفة هي الموصوف ، وكذلك المؤكِّد عبارة عن المؤكَّد ، والبدل إمّا أن يكون هو المبدل أو بعضه أو شيئًا ملتبسًا به ، ومثل قوله :

---

(١) ذكر البغدادي في خزانة الأدب : ١٣١/٣ – ١٣٢ أنّ هذا البيت ليزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفي ، وينظر : الخصائص : ٣٨٣/٢ ، وشرح الكافية الشافية : ١٠٩/١ ، وشرح الرضي على الكافية : ٥١٨/١ ، وهمع الهوامع : ٢٤١/٢ .

(٢) ينظر : الخصائص : ٣٨٣/٣ ، وخزانة الأدب : ١٣٠/٣ – ١٣١ .

(٣) ينظر : أمالي ابن الشجري : ٢٧٥/١ – ٢٧٦ .

**جَمَعتَ وفُحشًا غيبـةً ونميمـةً**

قول الآخر :

**ألا يا نَخْلةً مِنْ ذاتِ عِرْقٍ عَلَيْكِ ورَحْمةُ اللهِ السَّلامُ "**[١]

**وثالثها** : أنّ تقديم قوله : (وفحشًا) على (غيبة) هو ضرورة شعرية ، وهذا ما ردَّ بـه الرضـي علـى قـول ابـن جنـي السـابق الـذكر ، حيـث قـال : " وجـوّز أبـو الفتـح تقدّمه على المعمول المصاحب بقوله :

**جَمَعتَ وفُحشًا غيبـةً ونميمـةً ثلاثَ خِلالٍ لستَ عنها بمُرْعَوِي**

والأولى المنع ؛ رعايةً لأصل الواو ، والشعر ضرورة "[٢] .

٧- حذف عامل المفعول معه لفهم المراد :

قال الشاعر :

**عَلَفْتُها تِبنًا وماءً باردًا حتى شَتَتْ هَمَّالةً عيناها**[٣]

أورد البغدادي في قوله : (علفتها تبنًا وماءً باردًا) في هذا الشاهد وجهين إعرابيين :

**أحدهما** : أنّ العامل في قوله : (ماءً) قد حُذف لدلالة ما قبله عليه ، والتقدير : علفتها تبنًا وسقيتها ماءً باردًا[٤] ، وهذا ما نقله البغدادي عن الشارح ، وكذلك ذكره ابن عقيل في شرح الألفية ، وذكر معه وجهًا آخر وهو أنّ قوله : (ماءً) منصوب على المعية ، إذ قال : " فماء منصوب على المعية ، أو على إضمار فعل يليق به ، والتقدير : وسقيتُها ماءً باردًا "[٥] .

---

(١) خزانة الأدب : ١٣١/٣ .

(٢) خزانة الأدب : ١٣٠/٣ ، وينظر : شرح الرضي على الكافية : ٥١٨/١ ، والخصائص : ٣٨٣/٢ .

(٣) خزانة الأدب : ١٣٩/٣ ، وينظر : الخصائص : ٤٣١/٢ ، والإنصاف في مسائل الخلاف : ١٥٣/٢ ، وشرح الرضي على الكافية : ٥٢/١ ، وشرح شذور الذهب : ٣١٢/١ ، وشرح ابن عقيل : ١٧٥/٢ .

(٤) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٣٣٩/٢ ، وخزانة الأدب : ١٣٩/٣ .

(٥) شرح ابن عقيل : ١٧٥/٢ – ١٧٦ .

**والآخر** : لا عامل محذوف في الشاهد بل ضُمِّن (علفتها) معنى (أنلتها وأعطيتها) ، وهذا ما نقله البغدادي عن ابن هشام ، إذ قال : " وقال ابن هشام في مغني اللبيب[١] : وقيل : لا حذفَ ، بل ضُمِّن علفتها معنى أنلتها وأعطيتها "[٢] .

ثمّ أورد البغدادي عن الزمخشري (ت٥٣٨هـ) كلا الوجهين في قوله تعالى :﴿ **أَفِيضُواْ عَلَيْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ أَوْ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ** ﴾ [الأعراف : ٥٠] ، إ قال : " وأورده صاحب الكشاف[٣] عند قوله تعالى :﴿ **أَفِيضُواْ عَلَيْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ أَوْ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ** ﴾ على تضمين أفيضوا معنى : ألقوا ؛ ليصح انصبابه على الشراب والطعام معًا ، أو على تقدير بعد (أو) ، أي : أو ألقوا مما رزقكم الله ، كهذا البيت في الوجهين "[٤] .

٨- ضعف ضمير صاحب الحال لتأخره عن الجملة الحالية :

قال الشاعر :

**نصف النهارُ الماءُ غامرُهُ ورفيقه بالغيب لا يدري**[٥]

أورد البغدادي في قوله : (النهار) من هذا الشاهد روايتين : إحداهما وردت بنصبه ، والأخرى وردت برفعه .

فعلى رواية النصب التي نقلها البغدادي عن الرضي يكون قوله : (النهار) مفعولاً به ، وجملة (الماء غامره) من المبتدأ والخبر جملة حالية من ضمير (نصف) العائد إلى الغائص ، والضمير الذي ربط جملة الحال بصاحبها في آخرها ، ووقوع

---

(١) ينظر : ٣٠٧/٢ .

(٢) خزانة الأدب : ١٣٩/٣ – ١٤٠ .

(٣) ينظر : الكشاف : ١٠٣/٢ .

(٤) خزانة الأدب : ١٤٠/٣ .

(٥) المصدر نفسه : ٢٣٦/٣ ، وذكر البغدادي أنّ هذا البيت للأعشى ولكنّي لم أقف عليه في ديوانه ، وينظر : سر صناعة الإعراب : ٦٤٢/٢ ، وشرح المفصل : ٢٤/٢ ، وشرح الكافية الشافية : ٦٨/١ ، وشرح الرضي على الكافية : ٤٢/٢ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي : ٢٩٧ .

الضمير الرابط في آخر الجملة ضعيف وقليل[١] ، وهذا ما أشار إليه الرضي في شرحه على الكافية حيث قال : " إن كان الضمير في آخر الجملة كقوله :

**نَصَفَ النَّهارُ الماء غَامرُهُ ورفيقُهُ بالغَيْبِ لا يَدْرِي**

فلا شكّ في ضعفه وقلته "[٢] .

وأمّا على رواية رفع (النهار) التي نقلها البغدادي عن ابن هشام فتكون جملة (الماء غامره) حالاً منه ، فعند ذلك لا حاجة إلى الضمير الرابط ، وذلك لتقدير الواو ، وهذا ما نقله البغدادي عن ابن هشام ، إذ قال : " وعليها كلام صاحب المغني[٣] ، قال : " وقد تخلو الجملة الحالية من الواو والضمير ، فيقدّر الضمير في نحو : مررتُ بالبُرّ قفيز بدرهم ، أو الواو كقوله يصف غائصًا لطلب اللؤلؤ : انتصف النهار وهو غائص وصاحبه لا يدري ما حاله :

**نَصَفَ النَّهارُ الماء غامرُهُ ورفيقه بالغَيْبِ لا يَدْرِي** "[٤]

وحاصل ما تقدّم أنّ جملة الحال الاسمية قوله : (الماءُ غامرُهُ) لا بدَّ لها من رابط يربطها بصاحب الحال ، وهذا الرابط إمّا أن يكون (واو الحال) ، أو يكون ضميرًا عائدًا على صاحب الحال من جملة الحال ، والأكثر في الجملة الاسمية الواقعة موقع الحال أن تكون بالواو وفيها ضمير يعود على صاحب الحال ، أي أنّ الأكثر في الشاهد أن يكون (نصف النهارُ والماءُ غامرُهُ) ، أو أن تحذف الواو ويكتفى بالضمير الرابط ، وهذا ما عليه الرواية الأولى للشاهد ، أي رواية نصب النهار ، أو أن يحذف الضمير ويكتفى بالواو ، وهذا ما عليه الرواية الثانية ، أي رواية رفع النهار .

---

(١) ينظر : خزانة الأدب : ٢٣٣/٣ .

(٢) شرح الرضي على الكافية : ٤٢/٢ ، وينظر : خزانة الأدب : ٢٣٣/٣ .

(٣) ينظر : مغني اللبيب : ١٥٥/٢ .

(٤) خزانة الأدب : ٢٣٣/٣ .

٩- المستثنى بمنزلة المبدل منه :

قال الشاعر :

**في ليلةٍ لا نَرى بها أحدًا  يَحْكي علينا إلاّ كَوَاكِبُها**[١]

نقل البغدادي عن الشارح[٢] المحقق : " أنّ قوله : (كواكبها) بالرفع بدل من الضمير في (يحكي) الراجع إلى (أحد) "[٣] ، ثمّ نقل عن سيبويه وجهين لقوله : (كواكبها) :

أحدهما : وجه الرفع الذي نقله البغدادي عن الشارح ، وهو عند سيبويه عربي جائز ، والآخر : هو وجه النصب وفيه يكون قوله : (كواكبها) بدلاً من قوله : (أحدًا)[٤] ، قال البغدادي : " وإن رفعتَ فجائزٌ حسن وإنّما اختير النصب ههنا ؛ لأنّهم أرادوا أن يجعلوا المستثنى بمنزلة المبدل منه ، ولا يكون بدلاً إلاّ من منفي ؛ لأنّ المبدل منه منصوب منفي ومضمره مرفوع ، فأرادوا أن يجعلوا المستثنى بدلاً من أحد ؛ لأنّه هو المنفي "[٥] .

وهذا ما ذهب إليه المبرّد ، إذ قال : " أبدل الكواكب من المضمر في (يحكي) ولو أبدله من (أحد) كان أجود ؛ لأنّ (أحد) منفي في اللفظ والمعنى ، والذي في الفعل بعده منفي في المعنى "[٦] .

وأمّا ابن الشجري فقد تابع سيبويه والمبرّد فيما ذهبا إليه وهو أنّ وجه النصب أقوى وأجود من وجه الرفع في قوله : (كواكبها) ؛ لأنّ وجه الرفع عنده ما هو إلاّ

---

(١) خزانة الأدب : ٣٤٨/٣ ، وينظر : ملحقات ديوان عدي بن زيد : ١٩٤ ، والكتاب : ٣١٢/٢ ، والمقتضب : ٤٠٢/٤ ، والأصول في النحو : ٢٩٥/١ ، وشرح الرضي على الكافية : ٩٣/٢ ، ومغني اللبيب : ٢٣٠/١ .

(٢) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٩٣/٢ .

(٣) خزانة الأدب : ٣٤٨/٣ – ٣٤٩ .

(٤) ينظر : الكتاب : ٣١٣/٢ .

(٥) خزانة الأدب : ٣٤٩/٣ .

(٦) المقتضب : ٤٠٢/٤ ، وينظر : خزانة الأدب : ٣٥٠/٣ .

ضرورة اتّبعها الشاعر لتصحيح القافية في القصيدة ، إذ قال : " ولولا احتياجه إلى تصحيح القافية كان النصب فيها أولى من ثلاثة أوجه : أحدها : إبدالها من الظاهر الذي تناوله النفي على الحقيقة ، والثاني : نصبها على أصل باب الاستثناء كقراءة ابن عامر : (ما فعلوه إلاّ قليلاً منهم) [النساء : ٦٦][١] ، والثالث : أنّه استثناء من غير الجنس كقولك : ما في الدار إلاّ الخيام "[٢] .

١٠- النصب على الاستثناء المنقطع قليل :

قال الشاعر :

**أمرتُكُم أمري بمُنْعَرِجِ اللِّوى ولا أَمْرَ للمَعْصيِّ إلاّ مُضَيَّعا**[٣]

أورد البغدادي في نصب قوله : (مضيعًا) من هذا الشاهد عدّة أوجه إعرابية :

**أحدها** : أنّ وجه قوله : (مضيعًا) منصوب ؛ لكونه حالاً من قوله : (أمر) وإن كان نكرة ، والسبب في ذلك أنّ هذه النكرة تفيد معنى العموم وبالعموم تكتسب النكرة التعريف ، وهذا ما نقله الرضي عن الخليل وأشار إليه البغدادي في الخزانة ، قال الرضي : " وقال الخليل[٤] : مضيعًا حال وجاز تنكير ذي الحال ؛ لكونه عامًّا ، كأنّه قال : للمعصي أمرٌ مضيعًا "[٥] .

**وثانيها** : النصب في قوله : (مضيعًا) ضعيفٌ ؛ لكونه حالاً كذلك ؛ لأنّ صاحب الحال نكرة ، والمشهور فيه أن يكون معرفة ، وهذا ما نقله البغدادي عن الأعلم ، إذ قال : " قال في شرح شواهد سيبويه : الشاهد فيه نصب (مضيع) على الحال من الأمر وهو حالٌ من النكرة ، وفيه ضعف ؛ لأنّ أصل الحال أن يكون للمعرفة "[٦] .

---

(١) ينظر : حجة القراءات : ٢٠٦ .

(٢) أمالي ابن الشجري : ١١٠/١ ، وينظر : خزانة الأدب : ٣٥١/٣ .

(٣) خزانة الأدب : ٣٨٥/٣ ، وينظر : نقائض جرير والأخطل : ٩٣ ، والمفضليات : ٣٢/١ ، والنوادر في اللغة : ١٥٣ ، وشرح الرضي على الكافية : ١١٢/٢ .

(٤) ينظر : الكتاب : ٣٣٨/٢ .

(٥) شرح الرضي على الكافية : ١١٢/٢ ، وينظر : خزانة الأدب : ٣٨٥/٣ .

(٦) تحصيل عين الذهب : ٣٦٤ ، وينظر : خزانة الأدب : ٣٨٦/٣ .

**وثالثها** : أنّ وجه النصب في قوله : (مضيعًا) أنّه استثناءٌ منقطعٌ ؛ فلذلك النصب فيه قليل ، وهذا ما نقله البغدادي عن الرضي في الشاهد السابق لهذا الشاهد في الخزانة[١] .وذكر الأعلم أنّه يجوز نصبه على الاستثناء ، والتقدير : إلاّ أمرًا مضيعًا وهو قبيح ؛ لوضع الصفة موضع الموصوف[٢] .

وردّ عليه البغدادي قائلاً : " أقول : لا قُبحَ ، فإنّ الموصوف كثيرًا ما يُحذف لقرينة "[٣] .

ثمّ قال : " وقال الأنباري (ت٣٢٨هـ) في شرح المفضليات[٤] : الاستثناء منقطع ، ولو رفع في غير هذا الموضع لجاز بجعله خبرًا لِلامر "[٥] ، وأجاب عنه بقوله : " أقول : يجب حينئذٍ أن يقال : ولا أمرًا للمعصيٍّ بالتنوين إلاّ ، هذا مذهب البغداديين "[٦] .

## ١١- (إلاَّ) تصلح بين الصفة مع صحة جعلها أداة استثناء :

قال الشاعر :

**وكلُّ أخٍ مُفارِقُهُ أخوهُ لَعَمْرُ أبيكَ إلاّ الفَرْقدانِ**[٧]

الشاهد في هذا البيت قوله : (إلاّ الفرقدان) إذ وقع قوله : (الفرقدان) ، أي المستثنى بعد أداة الاستثناء (إلاّ) مرفوعًا ، والقياس أن يكون منصوبًا ؛ فلذلك ذهب النحاة في تخريجه إلى عدّة أوجه نقل منها البغدادي ما يأتي :

---

(١) ينظر : خزانة الأدب : ٣٨٢/٣ ، وشرح الرضي على الكافية : ١١٢/٢ .

(٢) ينظر : تحصيل عين الذهب : ٣٦٤ ، وخزانة الأدب : ٣٨٦/٣ .

(٣) خزانة الأدب : ٣٨٦/٣ .

(٤) ينظر : شرح المفضليات : ٢٣٠ .

(٥) خزانة الأدب : ٣٨٦/٣ .

(٦) المصدر نفسه .

(٧) المصدر نفسه : ٤٢١/٣ ، وينظر : الكتاب : ٣٣٤/٢ ، والمقتضب : ٤٠٩/٤ ، وشرح الرضي على الكافية : ١٢٩/٢ .

**أحدها** : " للكوفيين نقله عنهم أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) في مسائل الخلاف[١] : أنّ (إلاّ) هنا بمعنى الواو ، وهي تأتي بمعناه كثيرًا كقوله تعالى : ﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ [البقرة : ١٥٠] ، أي : ولا الذين ظلموا لا تكون لهم أيضًا حجة "[٢] .

**وثانيها** : أيضًا " ما ذكره أبو البركات الأنباري في مسائل الخلاف[٣] أنّ (إلاّ) هنا للاستثناء المنقطع " ، قال : " أراد : لكن الفرقدان فإنّهما لا يفترقان على زعمهم في بقاء هذه الأشياء "[٤] .

**وثالثها** : لابن الحاجب الذي يرى شذوذَ الشاهد من وجهين[٥] ، إذ قال : " فهذا موضع يصحّ أن يقع فيه استثناء وقد وقع صفة وهو شاذّ ، وفيه شذوذ ثانٍ وهو أنّه وصف (كلّ) والفصيح أن يوصف المضاف إليه (كلّ) كقوله تعالى :﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ ﴾ [الأنبياء : ٣٠] "[٦] .

**ورابعها** : على أنّ (إلاّ) صفة لـ (كلّ) مع صحة جعلها أداة استثناء[٧] ، وهذا ما نقله الرضي عن سيبويه ، إذ قال : " ومذهب سيبويه[٨] جواز وقوع (إلاّ) صفة مع صحة الاستثناء ، قال : يجوز في قولك : ما أتاني أحدٌ إلاّ زيدٌ ، أن تكون (إلاّ زيد) بدلاً وصفة وعليه أكثر المتأخرين تمسكًا بقوله :

**وكلُّ أخٍ مفارقُهُ أخوهُ  لَعَمرُ أبيك إلاّ الفرقدانِ** "[٩]

---

(١) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢٣٠/١ .

(٢) خزانة الأدب : ٤٣٢/٣ .

(٣) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢٣٤/١ .

(٤) خزانة الأدب : ٤٢٥/٣ .

(٥) نقل البغدادي أنّ ابن الحاجب يرى الشذوذ من ثلاثة أوجه ، إلاّ أنّه يرى الشذوذ في شرح الوافية من وجهين ، فنقلت ما ورد بوجهين .

(٦) شرح الوافية نظم الكافية : ٢٣٧ ، وينظر : خزانة الأدب : ٤٢٢/٣ .

(٧) ينظر : خزانة الأدب : ٤٢١/٣ ، وشرح الرضي على الكافية : ١٢٩/٢ .

(٨) ينظر : الكتاب : ٣٣٤/٢ .

(٩) شرح الرضي على الكافية : ١٢٩/٢ .

**وخامسها** : على أنّ الذي جاز في الشاهد هو لغة بني الحارث ، وهذا ما ذكره البغدادي إذ قال : " وبقى في البيت احتمال وجه آخر لم أرَ من ذكره ، وهو أن تكون (إلاّ) للاستثناء ، والفرقدان منصوب بعد تمام الكلام الموجب ، لكنّه بفتحةٍ مقدرة على الألف على لغة من يلزم المثنى الألف في الأحوال الثلاثة وهي لغة بني الحارث بن كعب ، والله أعلم "[١] .

ويبدو أنّ الوجه الأول هو الوجه الراجح ، أي : الوجه القائل : إنّ (إلاّ) هنا بمعنى الواو ، والسبب في ذلك أنّ السياق الكلام لا يحتمل سوى هذا الوجه ؛ لأنّ الفرقدين حالهما حال ما خلق الله ، وكلّ ما خلقه الله مصيره الفناء ، إذ قال سبحانه :﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴾ [الرحمن : ٢٦] ، فعلى ذلك يكون تقدير الكلام : وكلُّ أخٍ مفارقُهُ أخوهُ والفرقدان كذلك .

١٢- نصب الحال بعامل المنادى :

**قالت بنو عامرٍ خالوا بني أسدٍ  يا بؤسَ للجهلِ ضرارًا لأقوامِ**[٢]

أورد البغدادي في قوله : (يا بؤس للجهل ضرارًا) وجهين إعرابيين :

**أحدهما** : نصب قوله : (ضرارًا) على الحال من عامل المنادى نحو : يا زيدُ قائمًا ، وهذا ما نقله الرضي عن المبرّد ، وأشار إليه البغدادي في الخزانة ، قال الرضي : " واعلم أنّه قد ينصب عامل المنادى المصدر اتّفاقًا ، نحو : يا زيدُ دعاءَ حقًّا ، ويجوز أن يكون مثل : الله أكبر دعوة الحقّ ، وزيدٌ قائمٌ حقًّا ، أي : منتصب بعامل مقدر ، كما قيل فيها ، وأجاز المبرّد[٣] نصبه للحال ، نحو : يا زيد قائمًا ، إذا ناديته في حال قيامه ومنه :

**يا بؤسَ للجهلِ ضرارًا لأقوامِ** "[٤]

---

(١) خزانة الأدب : ٤٢٥/٣ .

(٢) المصدر نفسه : ١٣٠/٢ ، وينظر : ديوان النابغة الذبياني : ٨٢ ، والكتاب : ٢٧٨/٢ ، والأصول في النحو : ٣٧١/١ ، وسر صناعة الإعراب : ٣٣٢/١ ، وشرح الرضي على الكافية : ٣٤٧/١ .

(٣) ينظر : المقتضب : ٣٨٨/٤ .

(٤) شرح الرضي على الكافية : ٣٤٧/١ .

**والآخر** : على أنّ قوله : (ضرارًا) قد نصب على الحال من قوله : (الجهل) ، وهذا ما نقله البغدادي عن الأعلم[١] ، قال البغدادي : " أقول : من جعل عامل الحال النداء جعل الحال من المضاف ، وفيه مناسبة جيدة ، فإنّ الجهل ضارٌّ وبؤسه ضرار ، ومن جعل ضرارًا حالاً من المضاف إليه جعل العامل المضاف ، وممن جعله من المضاف إليه الأعلم ، قال : ونصب ضرارًا على الحال من الجهل "[٢] .

ثمّ أورد البغدادي كلا الوجهين في الخزانة ، وشرح أبيات المغني موضحًا إياهما بما أجازه ابن جني في قوله[٣] :

**ألهفى بقرّي سحبلٍ حين أجبلت  علينا الولايا والعدو المباسلُ**

حيث قال : " وقد أجاز ابن جني[٤] في قوله : (بقرّي) من قول الحماسي :

**ألهفى بقرّي سحبلٍ حين أجبلت**

الوجهين ، قال : يجوز أن تجعل (بقرّي) حالاً من (لهفى) ، وان يكون من الألف في (لهفى) ، وذلك أنها ياء ضمير المتكلم فأُبدلت تخفيفًا فيكون معنى هذا : تلهفتُ وأنا بقرّي ، أي كائنًا هناك ، كما أنّ معنى الأول لو أنثهُ : يا لهفتى كائنة في ذلك الموضع ، فيكون بقرّي في هذا الأخير حالاً من المنادى المضاف كقوله :

**يا بؤسَ للجهلِ ضرارًا لأقوامِ**

أي : يا بؤسَ الجهل ، أي : أدعوه ضرارًا وإذا جعلته حالاً من الياء المنقلبة ألفًا كان العامل نفس اللهف كقولك ضاحكًا ، تدعو القيام ، أي هذا من أوقاتك "[٥] .

---

(١) ينظر : تحصيل عين الذهب : ٣٣٩ .

(٢) خزانة الأدب : ١٣٠/٢ .

(٣) شرح ديوان الحماسة للمرزوقي : ١٠٣٦/١ .

(٤) ينظر : التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة : ٢٣ – ٢٥ .

(٥) خزانة الأدب : ١٣٠/٢ – ١٣١ ، وينظر : شرح أبيات المغني : ٦٠/٢ – ٦٢ .

١٣- النصب على القطع بفعل مضمر بعد الواو العاطفة :

**ويَأْوِيَ إلى نسوةٍ عُطَّلٍ وشُعثًا مراضيعَ مثل السعالي**[١]

أورد البغدادي في قوله (شعثًا) من هذا الشاهد روايتين :

**إحداهما** : رواية النصب على القطع بعد واو العطف بفعل مضمر ، وهذا ما نقله البغدادي عن سيبويه[٢] فقال : " قال سيبويه : وشعثًا منصوب بإضمار فعل "[٣] ، وأورد قول الزمخشري[٤] فقال : " وأورد هذا البيت صاحب الكشاف عند قوله تعالى :﴿ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ قَآئِمَۢا بِٱلْقِسْطِ ﴾ [آل عمران : ١٨] على أنّ المنتصب على المدح كما يجيء معرفة يجيء نكرة كما في (شعثًا) ، فإنّه منصوب على الترحم "[٥] .

**والأخرى** : تروى بجرّ قوله : (شعثٍ) عطفًا على قوله : (عطلٍ) ، فبذلك يكون العطف عطف صفة على صفة أخرى لموصوف واحد وهو قوله : (نسوة) وهذا ما نقله البغدادي عن سيبويه[٦] حيث قال : " وأنشده سيبويه في موضع آخر أيضًا قبل هذا بجرّ (شعثٍ) عطفًا على عطلٍ ، وقال : وإن شئت جررت على الصفة ، وزعم يونس أنّ ذلك أكثر كقولك : مررت بزيدٍ أخيك وصاحبك ، ثمّ قال : ولو قال : فشعث بالفاء لقبح "[٧] .

والظاهر من كلام سيبويه أنّه يستحسن عطف هاتين الصفتين بعضهما على بعض بالواو لا بالفاء وهو الصحيح ؛ لأنّ كلتا الصفتين ثابتتان لموصوف واحد ؛ فلذلك يجب الجمع بينهما بالواو لأنّها تفيد ذلك ، وهذا ما ذهب إليه الأعلم ، إذ قال : " الشاهد فيه حمل (شعث) على (عطل) بالواو ؛ لأنّهما صفتان ثابتتان معًا في

---

(١) خزانة الأدب : ٤٢٦/٢ ، وينظر : الكتاب : ٣٩٩/١ ، والمفصل في صنعة الإعراب : ٧٠/١ ، وشرح الرضي على الكافية : ٤٣٣/١ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٦٦/٢ .

(٣) خزانة الأدب : ٤٢٦/٢ .

(٤) ينظر : الكشاف : ٣٧٢/١ ، وشرح الرضي على الكافية : ٤٣٣/١ .

(٥) خزانة الأدب : ٤٢٧/٢ .

(٦) ينظر : الكتاب : ٣٩٩/١ .

(٧) خزانة الأدب : ٤٢٦/٢ .

الموصوف ، فعُطفت إحداهما على الأخرى بالواو ؛ لأنّ معناه الاجتماع ، ولو عطفت بالفاء لم يجز ؛ لأنّ معنى الفاء التفرقة "[1] .

وتابع سيبويه في ذكر الروايتين (رواية النصب ، ورواية الخفض) في قوله : (شعثًا) الفراءُ ، إذ قال : " وينشدون قوله :

**ويَأْويَّ إلى نِسوةٍ بائساتٍ وشُعثًا مراضيعَ مِثْلِ السَّعالِي**

و (شعثٍ) فيجعلونها خفضًا باتّباع أول الكلام ، ونصبًا على نية ذمّ في هذا الموضع "[2] .

## المبحث الثالث
## مجـرورات الأسمـــاء

١- اكتساب المضاف التأنيث من المضاف إليه :

**لَمَّا أتَى خبرُ الزُّبيرِ تَوَاضَعَتْ سُورُ المدينـةِ والجبالُ الخُشَّعُ**[3]

---

(١) تحصيل عين الذهب : ٢٢٩ .

(٢) معاني القرآن : ١٠٨/١ .

(٣) خزانة الأدب : ٢١٨/٤ ، وينظر : ديوان جرير : ٩١٣ ، والكتاب : ٥٢/١ ، والمقتضب : ١٩٧/٤ ، والأصول في النحو : ٤٧٧/٣ ، واللباب في علل البناء والإعراب : ١٠٤/٢ .

أورد البغدادي في قوله : (سور المدينة) توجيهين :

**أحدهما** : أنّ المضاف يكتسب التأنيث من المضاف إليه ، وهذا ما نقله البغدادي عن الرضي ، قال الرضي : " وقد يكتسي المضاف التأنيث من المضاف إليه إن حسن الاستغناء في الكلام الذي هو فيه ، عنه بالمضاف إليه ، يقال : سقطت بعضُ أصابعه ، إذ يصحّ أن يقال : سقطت أصابعُهُ ، بمعناه ، قال :

**لما أتى خبرُ الزبير تواضعت سورُ المدينة والجبالُ الخُشَّعُ**

إذ يصحّ أن يقال : تواضعت المدينة "[1] .

وسبق الرضيَّ إلى هذا القول سيبويه إذ ذكر أنّهم ربّما قالوا في بعض الكلام : ذهبت بعض أصابعه ، وإنّما أنّث (بعض) ؛ لأنّه أضافه إلى مؤنث هو منه ، ولو لم يكن منه لم يؤنثه ؛ لأنّه لو قال : ذهب عبدُ أمّك ، لم يحسن ... ومثله قول جرير :

**لما أتى خبرُ الزبير تواضعت سورُ المدينة والجبالُ الخُشَّعُ**[2]

ويرى الأعلم أنّ الذي سوّغ له ذلك ، أي اكتساب المضاف التأنيث من المضاف إليه هو الاتّساع في اللغة ، إذ قال : " إنّ السُّور وإن كان بعض المدينة فلا يسمى مدينةً كما تسمى بعض السنين سنةً ، ولكن الاتساع فيه متمكن ؛ لأنّ معنى تواضعت المدينة ، وتواضع سور المدينة متقارب "[3] .

وبعد ذلك نقل البغدادي عن أبي عبيدة (ت٢١٠هـ) وجهًا آخر للبيت ، يخلو من الشاهد ، قال أبو عبيدة : " ﴿يَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ﴾ [الأنعام : ٧٣] ، يقال : إنّها جمع صورة تُنفخ فيها روحها فتحيا بمنزلة قولهم : سور المدينة واحدتها سورة ، وكذلك كلّ ما علا وارتفع "[4] .

وأورد أبو البقاء العكبري (ت٦١٦هـ) كلا الوجهين الواردين في الشاهد حيث قال : " **لما أتى خبرُ الزبير تواضعت سورُ المدينة والجبالُ الخُشَّعُ**

---

(١) شرح الرضي على الكافية : ٢١٥/٢ ، وينظر : خزانة الأدب : ٢١٨/٤ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٥١/١ – ٥٢ .

(٣) تحصيل عين الذهب : ٧٦ ، وينظر : خزانة الأدب : ٢١٨/٤ – ٢١٩ .

(٤) مجاز القرآن : ١٩٦/١ ، وينظر : خزانة الأدب : ٢١٩/٤ .

وفي التأنيث هنا وجهان : أحدهما : أنّه ذهب بالسور مذهب الجدران ، والثاني : أنّه لما أضافه إلى المؤنث جعل له حكمه كما قال تعالى :﴿ مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾ [الأنعام : ١٦٠] ، فأنّث العشر والأمثال مذكرة "[١] .

وأورد البغدادي مثل الشاهد السابق قوله :

**إذا بعضُ السنين تعرقَتْنا كَفَى الأيتامَ فقدَ أبى اليتيم**[٢]

نقل البغدادي عن الشارح قوله : " إنّ (بعضًا) اكتسب التأنيث مما بعده بالإضافة ؛ ولهذا قال : (تعرقتنا) بالتأنيث "[٣] .

والمبرّد يرى أنّه قال : (تعرقتنا) بالتأنيث ؛ لأنّ (تعرقتنا) هي الخبر في المعنى عن المضاف إليه ، أي (السنين) ، ثمّ أُقحم المضاف (بعض) توكيدًا لهذا المعنى ، وهذا ما نقله البغدادي عن المبرد ، إذ قال : " وزاد المبرّد في (الكامل)[٤] على هذا الوجه وجهًا آخر ، فذكر أنّ قوله :

**إذا بعضُ السنين تعرقتنا**

يُفسر على وجهين : أن يكون ذهب إلى أنّ بعض السنين يؤنث ؛ لأنّه سنة وسنون ، والأجود أن يكون الخبر في المعنى عن المضاف إليه ، فأُقحم المضاف إليه توكيدًا ؛ لأنّه غير خارج من المعنى وفي كتاب الله ﷻ :﴿ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَٰضِعِينَ ﴾ [الشعراء : ٤] والخضوع بيّن في الأعناق ، فأخبر عنهم فأقحم الأعناق توكيدًا "[٥] .

وأمّا ابن جني فيرى أنّ اكتساب المذكر للتأنيث عند الإضافة شيء قبيح ؛ فلذلك عدَّ هذا الشاهد وغيره من الشذوذ ، ذكر ذلك عندما أنشد قول الشاعر :

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب : ١٠٤/٢ .

(٢) خزانة الأدب : ٢٢٠/٤ ، وينظر : ديوان جرير : ٢١٩ ، وشرح الرضي على الكافية : ٢١٥/٢ .

(٣) شرح الرضي على الكافية : ٢١٥/٢ ، وينظر : خزانة الأدب : ٢٢٠/٤ .

(٤) ينظر : الكامل في اللغة والأدب : ١٠٥/٢ .

(٥) خزانة الأدب : ٢٢١/٤ – ٢٢٢ .

**يا أيها الراكب المزجي مطيته  سائل بني سعدٍ ما هذه الصوت**[١]

إذ قال : " فإنّما أنّثه ؛ لأنّه أراد الاستغاثة ، وهذا من قبيح الضرورة ، أعني : تأنيث المذكر ؛ لأنّه خروج عن أصل إلى فرع ، وإنّما المستجاز من ذلك ردّ التأنيث إلى التذكير ؛ لأنّ التذكير هو الأصل بدلالة أنّ الشيء مذكر ، وهو يقع على المذكر والمؤنث فعَلِمت بهذا عموم التذكير ، وأنّه هو الأصل الذي لا ينكر ، ونظير هذا في الشذوذ قوله ، وهو من أبيات الكتاب[٢] :

**إذا بعضُ السنين تعرقتنا  كفى الأيتام فقد أبى اليتيم** "[٣]

٢- الإضافة إلى الظرف :

**رُبَّ ابنِ عَمٍ لسُليمى مشْمَعِلْ  طبَّاخِ ساعاتِ الكَرَى زادَ الكَسِلْ**[٤]

الشاهد في هذا البيت إضافة (طباخ) إلى (الساعات) وهذه الإضافة غير جائزة عند جمهور النحاة ؛ لأنّ (الساعات) ظرف ، والظرف لا يُضاف إليه لأمرين : أحدهما : أنه ملازم للظرفية لا يخرج عنها ، والآخر : أنّ الظرف يُقدّر فيه حرف الوعاء ، والإضافة لا تجوز إلى الحروف ، بل الإضافة في أصلها للأسماء ؛ فلذلك تعددت أقوال النحاة في هذا الشاهد إلى عدّة أوجه أورد منها البغدادي ما يأتي :

**أحدها** : أنّ هذه الإضافة لا تجوز إلاّ في الشعر ، وهذا ما نقله البغدادي عن ثعلب[٥] ، إذ قال : وقول ثعلب " إضافة طباخ إلى الساعات لا تجوز إلاّ في الشعر "[٦] ، وهو ممنوع[٧] .

---

(١) الشاهد الذي أورده ابن جني ليس من باب المتضايفين ، بل هو من باب البدل والمبدل منه ، ويبدو أنّه أتى به على هذا الوجه لبيان قبح اكتساب المذكر التأنيث .

(٢) الكتاب : ٦٤/١ .

(٣) سر صناعة الإعراب : ١١/١ – ١٢ ، وينظر : خزانة الأدب : ٢٢١/٤ .

(٤) خزانة الأدب : ٢٣٣/٤ ، وينظر : ديوان الشماخ : ١٠٩ ، والكتاب : ١٧٧/١ ، وأمالي ابن الشجري : ١٩٠/١ ، وشرح الرضي على الكافية : ٢١٩/٢ .

(٥) ينظر : مجالس ثعلب : ١٢٦ .

(٦) خزانة الأدب : ٢٣٤/٤ .

(٧) ينظر : المصدر نفسه .

**وثانيها** : جواز الإضافة إلى الظرف تشبيهًا له بالمفعول به ، وهذا ما نقله البغدادي عن الأعلم ، قال الأعلم : " الشاهد فيه إضافة طبّاخ إلى ساعات ، على تشبيهها بالمفعول به لا على أنّها ظرف ، ولا تجوز الإضافة إليها وهي ظرف ؛ لأنّ الظرف يقدّر فيه حرف الوعاء وهو (في) ، والإضافة إلى الحرف غير جائزة وإنّما يضاف إلى الاسم ، ولمّا أضاف الطبّاخ إلى الساعات اتّساعًا ومجازًا عدّاه إلى الزاد ؛ لأنّه المفعول به في الحقيقة "[1] .

**وثالثها** : على أنّ الإضافة في هذا الشاهد هي (للزاد) وليست للساعات ، وإنّما الساعات هنا جاءت فاصلاً بين المضاف والمضاف إليه ، فعلى ذلك تكون الساعات منصوبة بالكسرة نيابةً عن الفتحة[2] ، وهذا بحسب الرواية التي رواها ابن الشجري ، إذ ذكر أنّه يروى :

**طبّاخِ ساعاتِ الكَرَى زادِ الكسِلْ**

فمن جرّ (الساعات) فقد أخرجها من باب الظرفية بالإضافة إليها ، ونصب الزاد بـ (طبّاخ) على أنّه مفعول به ، ومن جرّ الزاد نصب (ساعات) الكرى على أنّها ظرف فاصل بين المضاف والمضاف إليه[3] .

**ورابعها** : تقدير منزلة الظرف بمنزلة المفعول به ، وهذا ما قال به ابن برّي (ت٥٨٢هـ) ، وإن كان متابعًا لابن الشجري في ذكر الروايتين الواردتين في الشاهد حيث قال : " لا بدّ أن تقدر الساعات تنزلت منزلة المفعول به حتى كأنّها مطبوخة ، وإن كان الطبخ في المعنى إنّما هو للزاد ، كما تصير الليلة في قوله :

**يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدار**

بمنزلة المفعول حتى كأنّها مسروقة ، ولمّا خفض ساعات بإضافة طباخ إليها انتصب زاد على المفعول به ؛ لأنّه المطبوخ في الحقيقة ، ومن خفض زاد الكسل قدّر الساعات ظرفًا فاصلاً بين المضاف والمضاف إليه على قولهم في الرواية الأخرى :

---

(١) تحصيل عين الذهب : ١٤٠ – ١٤١ ، وينظر : خزانة الأدب : ٣٣٣/٤ – ٣٣٤ .

(٢) ينظر : خزانة الأدب : ٢٣٥/٤ .

(٣) ينظر : أمالي ابن الشجري : ٥٧٦/٢ – ٥٧٧ ، وخزانة الأدب : ٢٣٥/٤ – ٢٣٦ .

**يا سارقَ الليلةَ أهلِ الدار** "[١]

**وخامسها** : على أنّ قوله : (ساعات) أُلحق بالمفعول به اتّساعًا ، وهذا ما نقله البغدادي عن الشارح ، إذ قال : " على أنّ (ساعات) كان في الأصل مفعولاً فيه ، فاتّسع فيه فأُلحق بالمفعول به وأُضيف إليه طبّاخ ، فكسرة التاء من (ساعاتِ) كسرة جرّ ، وزاد الكسل منصوب على أنّه مفعول طباخ ؛ لأنّه معتمد على موصوفه "[٢] .

٣- جواز الإعمال أو الإضافة في الوصف المجموع المحذوف النون :

**الحافِظُو عَوْرَةَ العَشيرةِ لا يَأتِيهِمُ من ورائِها وَكَفُ**[٣]

نقل البغدادي عن سيبويه في الضمير الذي بعد الوصف قوله : (الحافظو) من هذا الشاهد جواز وجهين إعرابيين :

**أحدهما** : النصب على أنّ هذا الوصف عاملٌ ، وإنْ حذفت منه النون ؛ لأنّ ما بعده جاء منصوبًا ، أي ما بعد الضمير وهو قوله : (عورةَ) .

**والآخر** : جواز الجرّ على الإضافة ؛ لأنّ الوصف جاء محذوف النون ، وهذا دليل على إضافته[٤] .

وهذا حاصل ما نقله البغدادي عن سيبويه ، إذ قال : " على أنّ الضمير بعد الوصف ذي اللام المثنى والمجموع يحتمل عند سيبويه أن يكون مجرورًا على الإضافة ، أو منصوبًا كما ورد الظاهر منصوبًا بعده "[٥] .

وأمّا أبو علي فلا يرى في هذا الشاهد إلاّ وجه الجرّ ، إذ قال : " وفي هذا لا يكون إلاّ جرًّا ، والمضمر لا يعتبر بالظاهر "[١] ، وأمّا تلميذه ابن جني فلا يوافقه

---

(١) شرح شواهد الإيضاح : ١٦٧ – ١٦٨ ، وينظر : خزانة الأدب : ٢٣٤/٤ .

(٢) شرح الرضي على الكافية : ٢١٩/٢ ، وينظر : خزانة الأدب : ٢٣٣/٤ .

(٣) خزانة الأدب : ٢٧٢/٤ ، وينظر : ديوان قيس بن الخطيم : ١١٥ ، والكتاب : ١٨٦/١ ، والمقتضب : ١٤٥/٤ ، والمنصف : ٦٧ ، وشرح الرضي على الكافية : ٣٣٤/٢ .

(٤) ينظر : الكتاب : ٢٠٢/١ ، وخزانة الأدب : ٢٧٢/٤ .

(٥) خزانة الأدب : ٢٧٢/٤ ، وينظر : الكتاب : ١٨٣/١ – ١٨٦ .

القول ؛ لأنّ النصب هو الوجه الصحيح عنده ، إذ قال : " أراد (الحافظون) فحذف النون تشبيهًا بالذين ، إذ كان في معناه ويدلّ على أنّه حذفها تخفيفًا لا لإضافة تركه عورةَ منصوبة ولو أراد الإضافة لجرّ العورة البتةَ "[٢] . والوجه الذي أورده ابن جني هو كلام سيبويه[٣] ، فعلى ذلك يكون ابن جني متابعًا لسيبويه في هذا الوجه .

وحاصل ما تقدّم أنّ البغدادي أورد في هذا الشاهد ثلاثة أوجه : أحدها : جواز إعمال الوصف وجواز إضافته[٤] ، وثانيها : جواز إضافته ومنع الإعمال[٥] ، وثالثها : جواز الإعمال ومنع الإضافة[٦] .

٤- إضافة المترادفين :

أ- إضافة الاسم إلى المسمى :

**إلى الحولِ ثمّ اسْمُ السَّلامِ عَلَيْكُما ومَن يَبْكِ حَولاً كَامِلاً فقدِ اعتذرْ**[٧]

**لا ينعشُ الطرفَ إلاّ ما تخوَّنه داعٍ يناديه باسم الماء مبغومُ**[٨]

---

(١) التعليقة على كتاب سيبويه : ١٣٦/١ ، وينظر : الكتاب : ١٨٦/١ ، وخزانة الأدب : ٢٧٣/٤ .

(٢) سر صناعة الإعراب : ٥٣٨/٢ ، وينظر : خزانة الأدب : ٢٧٣/٤ .

(٣) ينظر : الكتاب : ١٨٦/١ .

(٤) ينظر : الكتاب : ٢٠٢/١ ، وخزانة الأدب : ٢٧٢/٤ .

(٥) ينظر : التعليقة على كتاب سيبويه : ١٣٦/١ ، وخزانة الأدب : ٢٧٣/٤ .

(٦) ينظر : سر صناعة الإعراب : ٥٣٨/٢ ، وخزانة الأدب : ٢٧٣/٤ .

(٧) خزانة الأدب : ٣٤٤/٤ ، وينظر : ديوان لبيد بن ربيعة العامري : ٥١ ، والخصائص : ٢٩/٣ ، وشرح المفصل : ١٧٣/٢ ، وشرح الرضي على الكافية : ٢٤٢/٢ ، والمقاصد النحوية : ٥١٤ .

(٨) خزانة الأدب : ٣٤٤/٤ ، وينظر : ديوان ذي الرمة : ١٣٨ ، والخصائص : ٢٩/٣ ، والمنصف : ١٢٦/١ ، وشرح المفصل : ١٧٤/٢ ، وشرح الرضي على الكافية : ٢٤٢/٢ .

الشاهد في كلا البيتين هو إضافة قوله : (اسم) إلى المسمى به ، أي : إضافة الشيء إلى ذاته أو نفسه ، أو بعبارة أخرى هو من قبيل إضافة المترادفين ، وهذا مما لا يقبله القياس ؛ فلذلك أورد فيه البغدادي وجهين إعرابيين :

**أحدهما** : أنّ قوله : (اسم السلام) و (باسم الماء) هما من قبيل حذف المضاف ، أي : (اسم معنى السلام) و (باسم معنى الماء) ، وهذا ما نقله البغدادي عن أبي علي في (كتاب الشعر) ، وعن ابن جني في (الخصائص) ، فذكر أبو علي أنّ قوله : (باسم الماء) تقديره : " يناديه بالماء ، والاسم دخوله وخروجه سواء كقوله : ثمّ اسم السلام عليكما ، وإن شئت جعلت الاسم المسمى على الإتباع ؛ لمصاحبته له وكثرة الملابسة ، وإن شئت فالتقدير : يناديه باسم معنى الماء ، فحذف المضاف ، واسم معنى الماء هو الماء ، فيكون التقدير : باسم ماء ، وتكون (ال) فيه زائدة ؛ لأنّها لم تلحق هذا القبيل "[١] .

أمّا ابن جني فقال : " فأبو عبيدة يدّعي زيادة ذي واسم[٢] ، ونحن نحمل الكلام على أنّ هناك محذوفًا ، قال أبو علي : وإنّما هو على حدّ حذف المضاف[٣] ، أي : ثمّ اسم معنى السلام عليكما ، واسم معنى السلام هو السلام فكأنّه قال : ثمّ السلام عليكما ، فالمعنى – لَعمري – ما قاله أبو عبيدة ولكنّه من غير الطريق التي أتاه هو منها ، ألا تراه هو اعتقد زيادة شيء واعتقدنا نحن نقصان شيء "[٤] .

**والوجه الآخر** : على أنّ بعض النحاة قد حكموا على لفظة (اسم) في كلا الشاهدين بالزيادة ، وهذا ما نسبه ابن جني في الوجه السابق إلى أبي عبيدة ، وما نقله البغدادي عن الرضي ، حيث ذكر الرضي حكم بعض النحاة بزيادة لفظ (الاسم) في قوله :

**إلى الحَوْلِ ثمَّ اسْمُ السَّلامِ عَلَيْكُما ومَن يَبْكِ حَولاً كَامِلاً فقدِ اعتذرْ**

وفي قوله :

---

(١) خزانة الأدب : ٣٤٥/٤ ، وينظر : كتاب الشعر : ٣١ – ٣٣ .

(٢) ينظر : مجاز القرآن : ١٦/١ .

(٣) ينظر : كتاب الشعر : ٣٣ .

(٤) الخصائص : ٣٠/٣ ، وينظر : خزانة الأدب : ٣٣٧/٤ ، ٣٤٤ .

**لا ينعشُ الطرفَ إلاّ ما تخوَّنَهُ داعٍ يناديه باسم الماءِ مبغومُ**[١]

ب- إضافة الشيء إلى نفسه :

**فقلتُ انجُوَا عنها نَجَا الجِلْدِ إنّه سيرضيكما منها سنامٌ وغاربُهْ**[٢]

نقل البغدادي في قوله : (نجا الجلد) من هذا الشاهد وجهين إعرابيين :

**أحدهما** : ما نقله البغدادي عن الشارح[٣] : " إنّ الفراء[٤] يجيز إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان ، كما في البيت فإنّ النجاء والجلد مترادفان ، وقد تضايفا "[٥] ، ثمّ قال البغدادي : " وهو معنى قول المرادي (ت٧٤٩هـ) (في شرح الألفية)[٦] : نجا الجلد من إضافة المؤكِّد إلى المؤكَّد "[٧] .

**والآخر** : هو ما استخلصه البغدادي من تفسير السيرافي (ت٣٨٥هـ) لقوله : (نجا الجلد) قال السيرافي : " يريد : أقشرا عنها لحمها وشحمها كما يقشر الجلد ، فإنّها سمينة ، وغاربها : ما بين السنام والعنق "[٨] .

وقال البغدادي : " ويؤخذ من هذا التفسير أنّ (النجا) هنا اسم مصدر بمعنى النجو منصوب على أنّه مفعول مطلق ، وليس اسمًا للجلد ، فلا يكون كما قاله الفراء ، فتأمل "[٩] .

٥- حذف المتضايفات وإقامة المضاف الأخير مقامها :

**فأدْرَكَ إبقاءَ العَرادةِ ظَلْعُها وقد جَعَلْتَني من حَزِيمةَ إصبَعَا**[١]

---

(١) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٢٤٢/٢ ، وخزانة الأدب : ٣٣٧/٤ .

(٢) خزانة الأدب : ٣٥٨/٤ .

(٣) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٢٤٥/٢ .

(٤) ينظر : المقصور والممدود للفراء : ٤٢ .

(٥) خزانة الأدب : ٣٥٩/٤ .

(٦) ينظر : توضيح المقاصد والمسالك : ٧٨٩/٢ .

(٧) خزانة الأدب : ٣٥٩/٤ .

(٨) شرح أبيات إصلاح المنطق : ٢٥٩ ، وينظر : خزانة الأدب : ٣٦٠/٤ .

(٩) خزانة الأدب : ٣٦٠/٤ .

أورد البغدادي في قوله : (إصبع) من هذا الشاهد وجهين إعرابيين :

**أحدهما** : على أنّه قد حذف من المضاف إليه (إصبع) متضايفين اثنين ، والتقدير : (ذا مسافة إصبع) وهذا ما نقله البغدادي عن أبي علي[٢] ، أمّا ابن هشام فأورد هذا الشاهد لبيان قوله تعالى :﴿ كَٱلَّذِى يُغْشَىٰ عَلَيْهِ ﴾ [الأحزاب : ١٩] ، إذ قال : " أي : كدوران عين الذي يغشى ، وقال :

( ... وقد جعلتني من حزيمة إصبعا)

أي : ذا مسافةِ إصبعٍ "[٣] .

**والآخر** : على تقدير حذف ثلاثة متضايفات إلى قوله : (إصبع) ، والتقدير : (ذا مقدار مسافة إصبع)[٤] ، وهذا ما نقله البغدادي عن الرضي ، قال الرضي : " وقد يحذف مضاف بعد مضاف وهلمَّ جرّا ؛ لقيام المضاف إليه الأخير مقامه كقوله :

**فأدركَ إبقاءَ العرادةِ ظلعُها وقد جعلتني من حزيمةَ إصبعا**

أي : ذا مقدار مسافة إصبع "[٥] .

ويُرجّح البغدادي من هذين الوجهين الوجه الذي ذهب إليه أبو علي وابن هشام ؛ لأنّ الوجه الذي ذهب إليه الرضي يجمع بين لفظين متضايفين لمعنًى واحد ، ولا حاجة إلى ذلك ، إذ قال : " الأولى تقدير مضافين أي : ذا مسافة إصبع ، فإنّ المسافة معناها البعد ، و (المقدار) لا حاجةَ إليه "[٦] .

٦- الإضافة على غير الفصيح :

---

(١) المصدر نفسه : ٤٠١/٤ ، وينظر : المفصل في صنعة الإعراب : ١٣٨/١ ، وشرح الكافية الشافية : ٩٧٢/٢ ، وشرح الرضي على الكافية : ٢٥٧/٢ .

(٢) ينظر : كتاب الشعر : ٤٥٦ ، وخزانة الأدب : ٤٠١/٤ .

(٣) مغني اللبيب : ٢٩٦/٢ ، وينظر : خزانة الأدب : ٤٠١/٤ .

(٤) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٢٥٧/٢ ، وينظر : خزانة الأدب : ٤٠١/٤ .

(٥) شرح الرضي على الكافية : ٢٥٧/٢ ، وينظر : خزانة الأدب : ٤٠١/٤ .

(٦) خزانة الأدب : ٤٠١/٤ .

**كَالحُوتِ لا يرويه شَيْءٌ يَلْقَمُهْ  يُصبحُ ظَمْآنَ وفي البَحرِ فَمُهْ**[١]

الشاهد في هذا البيت إضافة الفمّ في قوله : (فمه) إلى الضمير ، وهذا غير جائز ، أي إلحاق الميم التي هي بدلٌ من حرف العلة في حالة الإفراد ، وإلحاقها في هذه الحالة ؛ خوفًا من التقاء الساكنين ، ولا ساكنين في حالة الإضافة ، فعند ذلك لا حاجة لهذه الميم[٢] .

والبغدادي على عكس هذا ، إذ يرى إثبات الميم في حالة الإضافة شيئًا فصيحًا ، والذي دفعه إلى ذلك وروده مثبتًا في حالة الإضافة في قوله ﷺ : (لَخُلوفُ فمِ الصائم)[٣] .

وبهذا الحديث الشريف يردّ البغدادي على الشارح الذي ذكر أنّه يقال في غير الأفصح : فمّي ، وفمه ، وفمّ زيدٍ في كلّ حالات الإضافة[٤] ، قال البغدادي : " وهذا ظاهر فإثبات الميم عند الإضافة فصيح ، ويدلّ له الحديث : (لَخُلوفُ فمِ الصائم) "[٥] .

وذكر أبو علي أنّه قد يضطر الشاعر إلى إبدال العين ميمًا في الإضافة كما في الإفراد كقوله :

**يُصبحُ ظمآنَ وفي البحرِ فمُهْ**

فهذا الإبدال في الكلام إنّما هو في الإفراد دون الإضافة ، فأجرى الإضافة مجرى المفرد في الشعر للضرورة[٦] ، وردّ البغدادي على أبي علي أيضًا ، فذكر أنّه لا التفات إلى هذا القول[٧] .

---

(١) المصدر نفسه : ٤٥١/٤ ، وينظر : ديوان رؤبة بن العجاج : ١٥٩ ، وشرح الرضي على الكافية : ٢٦٩/٢ ، وتوضيح المقاصد والمسالك : ٣٢٢/١ ، وأوضح المسالك : ٦٨/١ .

(٢) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٢٦٩/٢ .

(٣) صحيح البخاري (باب فضل الصوم) : ٢٤/٣ .

(٤) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٢٦٩/٢ ، وخزانة الأدب : ٤٥١/٤ .

(٥) خزانة الأدب : ٤٥١/٤ .

(٦) ينظر : البغداديات : ١٥٧ .

(٧) ينظر : خزانة الأدب : ٤٥١/٤ .

٧- الجمع بين العوض والمُعوَّض في الإضافة :

**هما نَفَثَا في فِيَّ مِنْ فَمَوَيْهِما  على النابح العاوي أشدَّ رِجَامِ**[١]

الميم في قوله : (الفم) هي بدل من الواو في حالة الإفراد ، والذي جاء في هذا الشاهد هو جمعٌ بين البدل والمبدل منه ، أي أنّه جمع بين الميم والواو في قوله : (فمويهما) في حالة الإضافة ، وهذا مما لا يقبله القياس ؛ فلذلك أورد فيه البغدادي عن النحاة عدّة أوجه إعرابية :

**أحدها** : على أنّ " الميم بدل من الهاء التي هي اللام قدّمت على العين "[٢] وهذا ما نقله الرضي عن بعض النحاة ، وما أشار إليه البغدادي في الخزانة ، وأمّا الرضي فهو يرى هذا الوجه ضعيفًا ، إذ قال : " وقد تكلف بعضهم معتذرًا بأنْ قال : الميم بدل من الهاء التي هي اللام قدّمت على العين "[٣] .

وأمّا البغدادي فيراه قريبًا من مذهب سيبويه ، إذ قال : " فهو يشبه أن يكون مذهب سيبويه ، فإنّه قال في باب النسبة – واسمه عنده باب الإضافة – ما نصّه "[٤] : " وأمّا فم فقد ذهب من أصله حرفان ؛ لأنّه كان أصله فوهٌ ، فأبدلوا الميم مكان الواو ؛ ليشبه الأسماء المفردة من كلامهم ، فهذه الميم بمنزلة العين نحو : ميم دم ، ثبتت في الاسم في تصرفه في الجرّ والنصب ، والإضافة والتثنية ، فمن ترك دمٌ على حاله إذا أضاف ، ترك فمٌ على حاله ، ومن ردّ إلى دمٍ اللام ردَّ إلى فمٍ العين فجعلها مكان اللام ، كما جعلوا الميم مكان العين في فمٍ ، قال الشاعر وهو الفرزدق :

**هما نَفَثَا في فِيَّ من فَمَوَيْهِما  على النابحِ العاوِي أشدَّ رِجَامِ**

---

(١) المصدر نفسه : ٤٥١/٤ ، وينظر : ديوان الفرزدق : ٥٤١ ، والكتاب : ٦٢٢/٣ ، والمقتضب : ١٥٨/٣ ، وسر صناعة الإعراب : ٤١٧/١ ، وشرح الرضي على الكافية : ٢٧٠/٢ .

(٢) شرح الرضي على الكافية : ٢٧٠/٢ ، وينظر : خزانة الأدب : ٤٦٠/٤ .

(٣) شرح الرضي على الكافية : ٢٧٠/٢ ، وينظر : خزانة الأدب : ٤٦٠/٤ .

(٤) خزانة الأدب : ٤٦٠/٤ – ٤٦١ .

وقالوا : فموان ، فإنّما تُردّ في الإضافة كما تردّ في التثنية وفي الجمع بالتاء ، وتبني الاسم كما تُثنّي به ، إلاّ أنّ الإضافة أقوى على الردّ ، فإن قال : فمان فهو بالخيار ، إن شاء قال : فمويٌّ ، وإن شاء قال : فميٌّ ، ومن قال : فموان ، قال : فمويٌّ على كلّ حالٍ "[١] .

**وثانيها** : على أنّه جمع بين البدل والمبدل منه للضرورة ، وهذا ما نقله البغدادي عن أبي علي الفارسي ، إذ ذكر أنّه أضاف الفَمَ مبدلاً من عينها الميم للضرورة كقول الآخر :

**وفي البحر فمُهْ**

ثمّ أتى بالواو التي هي عين ، والميم عوض منه ، فيكون جمعًا بين البدل والمبدل منه للضرورة[٢] .

**وثالثها** : على أنّ (فمويهما) مثنى (فما) بالقصر ، وهذا ما نقله البغدادي عن ابن جني ، إذ قال : " وذهب ابن جني في (سر الصناعة)[٣] إلى أنّ (فمويهما) مثنى فما بالقصر ، قال في قول الشاعر[٤] :

**يا حبّذا عينا سُليمى والفما**

يجوز أن يكون الفما في موضع رفع ، وهو اسم مقصور بمنزلة عصا ، وعليه جاء بيت الفرزدق :

**هما نفثا في فِيَّ من فمويهما** "[٥]

٨- الجرّ على التبعية :

**ونظرْنَ من خَلَلِ الستورِ بأعينٍ  مَرْضَى مُخالِطُها السَّقَامُ صِحاحِ**[٦]

---

(١) الكتاب : ٣/٣٦٥ – ٣٦٦ ، وينظر : خزانة الأدب : ٤/٤٦١ .

(٢) ينظر : البغداديات : ١٥٦ – ١٥٩ ، وخزانة الأدب : ٤/٤٦٠ .

(٣) ينظر : سر صناعة الإعراب : ٢/١٤٨ .

(٤) الخصائص : ١/١٧٠ ، وينظر : خزانة الأدب : ٤/٤٦٢ .

(٥) خزانة الأدب : ٤/٤٦٢ .

(٦) المصدر نفسه : ٥/٢٤ ، وينظر : الكتاب : ٢/٢٠ ، وشرح الرضي على الكافية : ٢/٣٠٤ .

نقل البغدادي عن سيبويه في قوله : (مخالطها) من هذا الشاهد وجهين إعرابيين :

**أحدها** : جرّ قوله : (مخالطها) على أنّه صفة لأعين[١] ، قال البغدادي : " قال سيبويه[٢] : سمعنا العرب تنشد هذا البيت جرًّا "[٣] ، ويرى البغدادي أنّ في هذا ردًّا على يونس الذي زعم أنّ الوصف إذا كان للاستقبال يجب رفعه على الابتداء ، ولا يجوز إتباعه لما قبله[٤] .

**والآخر** : هو بنصب قوله : (مخالطها) على الحال ، وهذا ما نقله سيبويه ، إذ قال : " وبعضهم يجعله نصبًا إذا كان واقعًا ، ويجعله على كلّ حال رفعًا إذا كان غير واقع ،وهذا قول يونس ، والأول قول عيسى "[٥] ، وفي ضوء ما تقدّم يتضح لنا أنّ لهذا الشاهد ثلاثة أوجه إعرابية :

أحدها : جرّ الوصف بالتبعية ، وهو ما سمعه سيبويه عن العرب ، وثانيها : النصب على الحال كما ذكر سيبويه ، وثالثها : الرفع على القطع وهو قول يونس كما نقله عنه سيبويه .

وجمع الرضي هذه الأوجه الثلاثة بألطف عبارة وأظهر بيان ، قال الرضي : " وقال عيسى بن عمر : إن كان علاجًا وجب رفعه على الابتداء حالاً كان ، أو مستقبلاً ، وأمّا غير العلاج فإن كان حالاً وجب نصبه على الحال ، وإن كان مستقبلاً وجب إتباعه للأول "[٦] .

ومن الجرّ على التبعية أيضًا قول الشاعر :

---

(١) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٣٠٤/٢ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٢٠/٢ .

(٣) خزانة الأدب : ٢٤/٥ .

(٤) ينظر : المصدر نفسه .

(٥) الكتاب : ٢١/٢ ، وينظر : خزانة الأدب : ٢٤/٥ .

(٦) شرح الرضي على الكافية : ٣٠٥/٢ ، وينظر : خزانة الأدب : ٢٤/٥ .

**والمؤمنِ العائذاتِ الطيرَ يَمْسَحُهَا  رُكْبَانُ مكَّةَ بَيْنَ الخيلِ والسَّنَدِ**[١]

ذكر البغدادي أنّ الرضي[٢] في هذا الشاهد اتّبع أبا علي الفارسي[٣] في إجازة النصب والجرّ في قوله : (الطير) على أنّ (الطير) منعوت قُدّم عليه نعته ، وهو (العائذات) ، فلمّا قدّم النعت أُعرب بحسب العامل ، وصار المنعوت بدلاً منه ، فيكون إعراب (الطير) بالنصب عطف بيان ، أو بدلاً من (العائذات) الواقعة موقع المفعول به من قوله : (المؤمن)[٤] ، ويكون الجرّ أيضًا إتباعًا للعائذات المجرورة بإضافة (المؤمن) إليها[٥] .

وقال البغدادي : " من كانت الكسرة عنده جرّة ، على هذا الحسن الوجه جرّ (الطير) ؛ لأنّ العائذات مجرورة ، ومن كانت الكسرة عنده في موضع نصب على قولك : الضارب الرجل ، نصب (الطير) في هذا الموضع بدلاً أو عطف ، وإنّما كان حدّه : والمؤمن الطير العائذات ، أو الطيرِ العائذاتِ ، فقدّم العائذات وأخَّر الطير ، و (المؤمن) هو الله سبحانه ، وهو اسم فاعل من (آمن) كما قال :﴿ ٱلَّذِىٓ أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَءَامَنَهُم مِّنْ خَوْفٍۭ ﴾ [قريش : ٤] ، أي : آمنهم من الخوف ؛ لكونهم في الحرم وحلولهم فيه "[٦] .

وذكر الزمخشري أنّ الأصل : الطير العائذات فحذف الموصوف وجعل العائذات اسمًا لا صفة ، فلمّا جُعلت اسمًا احتاجت إلى تبيين ، وليس هذا من تقديم الصفة على الموصوف[٧] .

---

(١) خزانة الأدب : ٧١/٥ ، وينظر : ديوان النابغة الذبياني : ٢٥ ، والمفصل في صنعة الإعراب : ١٢٣ ، وشرح المفصل : ١٦٩/٢ ، وشرح الرضي على الكافية : ٣٢٦/٢ .

(٢) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٣٢٦/٢ .

(٣) ينظر : كتاب الشعر : ٣٩٥ – ٣٩٦ .

(٤) ينظر : شرح المفصل : ١٧٠/٢ .

(٥) ينظر : خزانة الأدب : ٧١/٥ .

(٦) المصدر نفسه : ٧٢/٥ ، وينظر : كتاب الشعر : ٣٩٥ – ٣٩٦ ، وشرح المفصل : ١٧٠/٢ .

(٧) ينظر : المفصل في صنعة الإعراب : ١٢٣/١ ، وخزانة الأدب : ٧٢/٥ .

ثمّ ذكر البغدادي وجهًا آخر للشاهد ، وهو أن يكون الطير بدل بعض من العائذات ، إذ قال : " وزعم بعضهم أنّ الطير بدل بعض من العائذات ؛ لأنّ العائذات عامّ يقع على الطير والوحش وغيرهما "[١] .

وحاصل ما تقدّم أنّ قوله : (الطير) يحتمل عدّة أوجه إعرابية ، ذكر منها أبو علي الفارسي وجهين : وهما إمّا أن يكون مجرورًا بالتبعية للعائذات ، أو أن يكون منصوبًا على أنّه بدل أو عطف[٢] ، أمّا عند الزمخشري فهو يحتمل وجهًا واحدًا وهو النصب على أنّه عطف بيان لقوله : (العائذات) ، والوجه الأخير وهو ما ذكره البغدادي على أنّ قوله : (الطير) بدل من (العائذات) .

ويبدو أنّ الذي ذهب إليه البغدادي هو الصحيح ، والسبب كما ذكره أنّ (العائذات) اسم عام يقع على الطير وغيره من الحيوانات ، وبذلك يكون الطير بدل بعض من هذه المجموعة .

---

(١) خزانة الأدب : ٧٢/٥ .

(٢) جاء في شرح المفصل : إمّا أن يكون (بدلاً أو عطف بيان) وهو الصحيح ؛ لأنّه لا يوجد حرف عطف حتى يكون معطوفًا ، بل هو عطف بيان كما ذهب إليه ابن يعيش ، ينظر : ١٧٠/٢ .

# الفصل الثاني
# تعدد الأوجه الإعرابية في الأفعال
## المبحث الأول
## الأفعال المضارعة

**١- حذف النون من الأفعال الخمسة أمر نادر**

قال الشاعر :

**أبِيتُ أسْرِي وتَبِيْتِي تَدْلُكِي  جِلْدَكِ بالعَنْبَرِ والمِسْكِ الذَّكِي**[١]

نقل البغدادي عن الشارح[٢] : " أنّ النون من الأفعال الخمسة قد يندر حذفها لا للأشياء المذكورة نظمًا ونثرًا ، والأصل : تبيتين تدلكين "[٣] .

ثمّ ذكر البغدادي قول ابن جني في هذا البيت ، والذي وجّه فيه ابن جني البيت على وجهين[٤] هما : إمّا أن يكون حذف النون للضرورة ، وإمّا أن يكون حذف النون من الفعل لنصبه بأن مضمرة بعد الواو ، إذ قال : " وسألتُ أبا علي (رحمه الله) عن قوله :

**أبِيتُ أسْرِي وتَبِيْتِي تَدْلُكِي  وَجْهَكِ بالعَنْبَرِ والمِسْكِ الذَّكِي**

فخضنا فيه واستقرّ الأمر فيه على أنّه حذف النون من تبيتين كما حذف الحركة للضرورة في قوله :

**فاليومَ أشرَبْ غيرَ مُسْتَحْقِبٍ**

كذا وجّهته معه ، فقال لي فكيف تصنع بقوله : تدلكي ؟ قلت : نجعله بدلاً من تبيتي ، أو حالاً فنحذف النون كما حذفها من الأول في الموضعين ، فاطمأنّ الأمر على هذا ، وقد يجوز أن يكون (تبيتي) في موضع النصب بإضمار (أن) في غير الجواب ، كما جاء في بيت الأعشى :

---

(١) خزانة الأدب : ٣٣٩/٨ ، وينظر : الخصائص : ٣٨٨/١ ، وضرائر الشعر : ١٠٩ ، وشرح الرضي على الكافية : ٢٤/٤ ، وهمع الهوامع : ٢٠١/١ .

(٢) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٢٤/٤ .

(٣) خزانة الأدب : ٣٣٩/٨ .

(٤) ينظر : الخصائص : ٣٨٨/١ – ٣٨٩ .

**لنا هَضْبَةٌ لا ينزِلُ الذُّلُ وسْطَها ويَأْوِي إِلَيْهَا المُسْتَجِيْرُ فيُعْصَما** "[١]

وتابع ابنُ عصفور ابنَ جني في التوجيه الأول للبيت ، أي في الوجه القائل : إنّ حذف النون من الفعل هو أمر خاصّ بالضرورة ، وهذا ما نقله عنه البغدادي ، حيث ذكر أنّ ابن عصفور أورده في (كتاب الضرائر)[٢] قال : ومنه حذف النون الذي هو علامة للرفع في الفعل المضارع لغير ناصبٍ ولا جازم تشبيهًا لها بالضمة من حيث كانتا علامتي رفع ، نحو قوله :

**أبيتُ أسري وتَبِيْتي تَدْلكي جلدَكِ بالعنبر والمِسْك الذَّكي**

ألا ترى أنّ النون حذفت من (تبيتين) و (تدلكين) لغير ناصب ولا جازم كما فعل بالحركة في (أشربْ) من قوله :

**فاليومَ أشربْ غيرَ مُسْتَحْقبٍ**

ولا يُحفظ شيء من ذلك في الكلام إلاّ ما جاء في حديثه خرّجه مسلم في قتلى بدر حين قام عليهم رسول الله ﷺ فناداهم ... الحديث ، فسَمِعَ عمر قول النبي ﷺ فقال : (يا رسولَ اللهِ كيفَ يَسمعُوا ، وأنّى يُجيبُوا وقد جَيّفُوا)[٣] ، فحذف النون من (يسمعون) و (يجيبون)[٤] .

أمّا الآلوسي (ت١٢٧٠هـ) فهو يرى أنّ الحذف في هذا البيت شاذٌّ لا ضرورة فيه ؛ لأنّ النون هنا علامة إعراب ، وحذف علامة الإعراب أمر شاذّ ، حيث قال : " لكونها علامة إعراب عوملت معاملة حركته في إظهارها تارة وتقديرها أخرى ، ولا فرق في كونها علامة إعراب بين أن تكون الواو ضميرًا وأن تكون علامة جمع على الصحيح ، والظاهر أنّ حذفها في مثل ما ذكر شاذّ لا ضرورة "[٥] .

**٢- تسكين الفعل المضارع ضرورةً**

قال الشاعر :

---

(١) خزانة الأدب : ٣٣٩/٨ .

(٢) ينظر : ضرائر الشعر : ١٠٩ – ١١٠ .

(٣) صحيح مسلم : ٢٢٠٣/٤ .

(٤) ينظر : خزانة الأدب : ٣٤٠/٨ .

(٥) روح المعاني : ١١٦/٨ .

**فاليومَ أشربْ غيرَ مُسْتَحْقبٍ إثْمًا مِنَ اللهِ ولا واغِلِ**[١]

أورد البغدادي عن الشارح[٢] " أنّه يقدر في الضرورة رفع الحرف الصحيح ، كما في (أشربْ) فإنّ الباء حرف صحيح ، وقد حذف الضمة منه للضرورة "[٣] .

وأمّا مذهب سيبويه فإنّ الحركة في قوله : (أشربْ) لم تحذف وتقدّر ، بل إنّ امرأً القيس قد اتبع لغة بعض الشعراء الذين يسكنون في الشعر ، ويشمون وهذا ما ذكره البغدادي عن سيبويه ، إذ قال : " قال سيبويه[٤] : وقد يُسكِّن بعضهم في الشعر ويُشِم ، وذلك قول امرئ القيس :

**فاليومَ أشربْ غيرَ مُسْتَحقبٍ إثمًا من اللهِ ولا واغِلِ** "[٥]

ثمّ ذكر البغدادي أنّه قد عثر على رواية أخرى للبيت موجودة في نسخ الكامل للمبرد ، وهذه الرواية تُخْرِج البيت مما هو عليه من الضرورة وغيرها ، إذ قال : " ووقع في نسخ الكامل للمبرد[٦] :

**فاليومَ أسقى غيرَ مُسْتَحقبٍ**

فلا شاهد فيه على هذا "[٧] .

وأمّا ابن السراج فهو يرى أنّ إسكان الحرف الصحيح في هذا البيت لغير جازم إنّما هو للاستثقال ، وهو عنده غير جائز إذ ذكر أنّ " ما يُسكّن لغير جازم وإعراب هو على ثلاثة أضرب : إسكانٌ لوقف ، وإسكانٌ لإدغام ، وإسكانٌ لاستثقال أمّا الوقف فكلّ حرف يوقف عليه فحقه السكون كما أنّ كلّ حرف يبتدأ به فهو

---

(١) خزانة الأدب : ٣٥٠/٨ ، وينظر : ديوان امرئ القيس : ١٢٢ ، والكتاب : ٢٠٤/٤ ، والنوادر في اللغة : ٣١١ ، والخصائص : ٧٤/١ ، وشرح المفصل : ٤٨/١ ، وشرح الرضي على الكافية : ٢٤/٤ .

(٢) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٢٥/٤ .

(٣) خزانة الأدب : ٣٥٠/٨ .

(٤) ينظر : الكتاب : ٢٠٤/٤ .

(٥) خزانة الأدب : ٣٥٠/٨ – ٣٥١ .

(٦) ينظر : الكامل في اللغة والأدب : ١٩٥/١ .

(٧) خزانة الأدب : ٣٥١/٨ .

متحرك ، وأنا أفرد ذكر الوقف والابتداء ، وأمّا الإدغام فنحو قولك : (جَعَلَ لك) فمن العرب من يستثقل اجتماع كثرة المتحركات فيدغم وهذا بيّن في الإدغام ، أمّا إسكان الاستثقال فنحو ما حكوا في شعر امرئ القيس في قوله :

**فاليومَ أشربْ غيرَ مُسْتَحْقبٍ إثمًا من اللهِ ولا واغِلِ**

كان الأصل : أشربُ فأسكن الباء ... للاستثقال ، فشبه المنفصل والإعراب بما هو من نفس الكلمة ، وهذا عندي غير جائز لذهاب علم الإعراب "[١] .

ونقل البغدادي عن ابن جني أنّ المبرد أنكر على سيبويه سماع هذا البيت عن العرب[٢] ، ولكن يرى ابن جني أنّ الذي نقله سيبويه صحيح لأمور منها : أنّ وزن القصيدة لا يصحّ إلاّ بذكره ، والأمر الآخر أمانة النقل التي عُرِفَ بها سيبويه[٣] ، قال البغدادي : " وأمّا اعتراض أبي العباس هنا على الكتاب ، فإنّما هو على العرب لا على صاحب الكتاب ؛ لأنّه حكاه كما سَمِعَه ، ولا يمكن في الوزن أيضًا غيره ، وقول أبي العباس : إنّما الرواية (فاليومَ فاشربْ) فكأنّه قال لسيبويه : كذبت على العرب ، ولم تسمع ما حكيت عنهم ، وإذا بلغ الأمر هذا الحدّ من السرف ، فقد سقطت كلفة القول معه "[٤] .

وأمّا ابن عصفور فوجّه الذي جاء في البيت على أساس الضرورة ؛ لأنّ مثل هذه الضرورة عنده جائزة في السماع والقياس ، وهذا ما نقله عنه البغدادي ، إذ قال : " وأورده ابن عصفور في (كتاب الضرائر)[٥] مع أبيات مثله وقال : ومن الضرورة حذف علامتي الإعراب : الضمة والكسرة من الحرف الصحيح تخفيفًا ؛ إجراءً للوصل مجرى الوقف ، أو تشبيهًا للضمة بالضمة من عضد ، وللكسرة بالكسرة من فَخِذ وإبل ، نحو قول امرئ القيس في إحدى الروايتين :

**فاليومَ أشربْ غير مستحقبٍ**

---

(١) الأصول في النحو : ٣٦٤/٢ .

(٢) ينظر : خزانة الأدب : ٣٥١/٨ .

(٣) ينظر : المحتسب : ١٥/١ .

(٤) خزانة الأدب : ٣٥١/٨ .

(٥) ينظر : ضرائر الشعر : ٩٣ – ٩٦ .

... وأنكر المبرد والزجاجي التسكين في جميع ذلك ؛ لما فيه من إذهاب حركة الإعراب وهي لمعنى ، ورويا موضع فاليوم أشرب : (فاليوم فاشربْ) والصحيح أنّ ذلك جائزٌ سماعًا وقياسًا "[١] .

**٣- إثبات حرف العلة في المضارع مع وجود الجازم ضرورة شعرية**

قال الشاعر :

**إذا العَجُوزُ غَضِبَتْ فطَلِّق ولا تَرَضَّاها ولا تملَّقِ**[٢]

نقل البغدادي عن الشارح[٣] " أنّ حرف العلة قد لا يحذف للجازم في الضرورة "[٤] .

وسبق الشارحَ في هذا أبو علي الفارسي ، فهو كذلك عَدَّ إثبات حروف العلة مع الجازم أمرًا خاصًّا بضرورة الشعر[٥] ، إذ ذكر أنّ هذه الحروف (حروف العلة) قد تحذف في موضع الجزم في الاختيار ، كما تحذف النون في التثنية والجمع ، وفعل المؤنثة المخاطبة ، وربّما لم تحذف في الشعر نحو قوله :

**إذا العجوز غَضِبَتْ فطَلِّق ولا ترضَّاها ولا تملَّقِ**[٦]

ثم ذكر البغدادي أنّ ابن جني قد تابع شيخه في ذلك ، وزاد عليه برواية الوجه الأعرف للبيت عند بعض العرب ، قال ابن جني : " وأنشدنا أبو علي ، قال : أنشد أبو زيد :

**إذا العجوز غَضِبَتْ فطَلِّق ولا ترضَّاها ولا تملَّقِ**

---

(١) خزانة الأدب : ٣٥٢/٨ .

(٢) المصدر نفسه : ٣٥٩/٨ ، وينظر : ديوان رؤبة : ١٧٩ ، والمنصف : ١١٥/٢ ، والحلل في شرح أبيات الجمل : ١٧١ ، والإنصاف في مسائل الخلاف : ٤١/١ ، وشرح الرضي على الكافية : ٢٥/٤ .

(٣) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٢٥/٤ .

(٤) خزانة الأدب : ٣٥٩/٨ .

(٥) ينظر : كتاب الشعر : ٢٠٥ .

(٦) ينظر : خزانة الأدب : ٣٥٩/٨ .

فأثبت الألف أيضًا في موضع الجزم تشبيهًا بالياء في يأتيك على أنّ بعضهم قد رواه على الوجه الأعرف : ولا ترضَّها ولا تَملِّق "[١] .

وأورد البغدادي عن ابن عصفور وجهًا آخر لقوله : (ولا ترضَّاها ولا تملّق) ، وذلك بجعل (لا) فيه نافية لا ناهية ، وبذلك يكون قد جاء البيت على الوجه الصحيح ولا ضرورة فيه ، قال البغدادي : " قال ابن عصفور في (كتاب الضرائر)[٢] : ينبغي أن تجعل (لا) في قوله : (ولا ترضَّاها) نافية ، والواو فيه للحال ، مثلها في : قمت وأصك وجهه ، فيكون المعنى إذ ذاك : فطلِّقها غير مترضٍّ لها ، ويكون قوله : ولا تملَّقِ جملة نهي معطوفة على جملة الأمر التي هي طلِّق ، ولا ينبغي أن تجعل (لا) حرف نهي ؛ لأنّها لو كانت للنهي لوجب حذف الألف من ترضَّاها ، وينبغي أن يكون على هذا جملة (لا ترضَّاها) خبر مبتدأ محذوف ، أي : وأنت لا تترضَّاها "[٣] .

ومثله أورد البغدادي قول الشاعر :

**ألم يَأتِيكَ والأنْبَاءُ تَنْمِي  بما لاقَتْ لَبونُ بَنِي زِيادِ**[٤]

أورد البغدادي في (إثبات الياء عند الجزم) من قوله : (ألم يأتيك) ثلاثة أوجه إعرابية :

**أحدها** : أنّ إثبات الياء في حال الجزم ضرورة ؛ لأنّه اضطُرّ إلى ضمّها في حال الرفع تشبيهًا بالصحيح[٥] ، وهذا ما نقله البغدادي عن سيبويه والشارح ، قال سيبويه : " فجعله حين اضطرّ مجزومًا من الأصل "[٦] .

---

(١) سر صناعة الإعراب : ٧٨/١ – ٧٩ ، وينظر : خزانة الأدب : ٣٥٩/٨ – ٣٦٠ .

(٢) ينظر : ضرائر الشعر : ٤٦ – ٤٧ .

(٣) خزانة الأدب : ٣٦٠/٨ .

(٤) المصدر نفسه : ٣١٦/٨ ، وينظر : شعر قيس بن زهير : ٢٩ ، والكتاب : ٣١٦/٣ ، والنوادر في اللغة : ٢٠٣ ، والأصول في النحو : ٤٤٣/٣ ، وسر صناعة الإعراب : ٧٨/١ ، وشرح الرضي على الكافية : ٢٦/٤ .

(٥) ينظر : خزانة الأدب : ٣٦١/٨ .

(٦) الكتاب : ٣١٦/٣ ، وينظر : خزانة الأدب : ٣٦١/٨ .

وقال الشارح : " وإنّما جاز حذف الواو والياء والألف في الجزم ؛ لأنّ الجازم عندهم يحذف الرفع في الآخر ، والرفع في المعتل محذوف للاستثقال قبل دخول الجازم ، فلما دخل لم يجد في آخر الكلمة إلاّ حرف العلة المشابه للحركة فحذفه ، وقد لا تحذف الأحرف الثلاثة في الضرورة ، قال :

**إذا العجوزُ غَضِبَتْ فطَلِّق ولا ترضَّاها ولا تملَّقِ**

وقال :

**ألم يَأتِيكَ والأنباءُ تَنْمِي بما لاقتْ لبونُ بني زِيادِ** "[١]

**وثانيها** : أنّ الذي جاء في الشاهد هو لغة لبعض العرب ، أي أنّها لغة ضعيفة قد يستعملها الشاعر عند الضرورة[٢] ، وهذا ما نقله البغدادي عن الزجاجي والأعلم الشنتمري .

قال الزجاجي : " ومن العرب من يجري المعتل مجرى الصحيح فيرفعه في موضع الرفع ، ويفتحه في موضع النصب ، ويسكنه في موضع الجزم ، وعلى هذه اللغة قال قيس بن زهير :

**ألم يَأتِيكَ والأنباءُ تَنْمِي بما لاقتْ لبونُ بني زِيادِ** "[٣]

ويرى ابن السيد أنّ قول الزجاجي هذا خطأ ؛ لأنّ الذي جاء في البيت هو ردّ إلى الأصل ؛ بسبب الضرورة الشعرية ، إذ قال : " أجرى (يأتيك) مجرى الأفعال الصحيحة فحذف الضمة للجزم ؛ لأنّه إذا اضطرّ في غير جزم حركها بالضمّ ، وقول أبي القاسم – رحمه الله تعالى – إنّها لغة خطأ "[٤] ، وكذلك قال الأعلم الشنتمري : " وهي لغة لغيره ضعيفة فاستعملها عند الضرورة "[٥] .

**وثالثها** : أنّ للبيت عدّة روايات أخرى يكون فيها البيت بلا شاهد ، وقد نقل البغدادي من هذه الروايات ثلاثًا : اثنان نقلهما عن ابن جني ، وأخرى مجهولة ، إذ

---

(١) شرح الرضي على الكافية : ٢٥/٤ – ٢٦ ، وينظر : خزانة الأدب : ٣٦١/٨ .

(٢) ينظر : خزانة الأدب : ٣٦١/٨ .

(٣) الجمل في النحو : ٣٧٢ ، وينظر : خزانة الأدب : ٣٦١/٨ .

(٤) الحلل في شرح أبيات الجمل : ٢٠٤ ، وينظر : خزانة الأدب : ٣٦١/٨ .

(٥) تحصيل عين الذهب : ٦٦ .

قال : " وقال ابن جني في فصل الهمزة من (سرّ الصناعة)[١] : رواه بعض أصحابنا (ألم يأتِكَ) على ظاهر الجزم ، وأنشده أبو العباس عن أبي عثمان عن الأصمعي :

**ألا هل اتاك والأنباء تنمي** "[٢]

ثمّ قال : " ورواه بعضهم :

**ألم يَبْلُغْك والأنباءُ تَنْمِي**

فلا شاهد فيه على الروايات الثلاث "[٣] .

**٤- عطف الفعل المضارع على مثله بالمعنى (عطف التوهم)**

قال الشاعر :

**إن تركَبُوا فرُكُوبُ الخَيْلِ عادَتُنا أو تَنْزِلُون فإنَّا مَعْشَرٌ نُزُلُ**[٤]

نقل البغدادي عن الشارح[٥] أنّ قوله : (أو تنزلون) يُذكر على وجهين إعرابيين :

**أحدهما** : أنّ قوله : (تنزلون) معطوف على (إن تركبوا) على المعنى ، وهو المسمى عطف التوهم .

**والآخر** : أنّ قوله : (تنزلون) مرفوع على القطع ، أي بل أنتم نازلون و(أو) بمعنى (بل)[٦] .

وهذان الوجهان اللذان أوردهما البغدادي هما مذهب الخليل ويونس ذكرهما سيبويه ، إذ قال : " وسألت الخليل عن قول الأعشى :

---

(١) ينظر : سر صناعة الإعراب : ٧٨/١ .

(٢) خزانة الأدب : ٣٦٢/٨ .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) المصدر نفسه : ٥٥٢/٨ ، وينظر : ديوان الأعشى : ٦٣ ، والكتاب : ٥١/٣ ، وشرح القصائد العشر للتبريزي : ٣٠٧ ، وأمالي ابن الشجري : ٢١٩/٢ ، وشرح الرضي على الكافية : ٧٣/٤ .

(٥) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٧٣/٤ – ٧٤ .

(٦) ينظر : خزانة الأدب : ٥٥٢/٨ .

**إن تَركَبُوا فرُكُوبُ الخَيلِ عادَتُنا أو تَنْزِلُون فإنَّا مَعْشرٌ نُزُلُ**

فقال : الكلام ها هنا على قولك يكون كذا ، أو يكون كذا لما كان موضعها لو قال فيه : أتركبون ، لم ينقض المعنى ، صار بمنزلة قولك : ولا سابق شيئًا ، وأمّا يونس فقال : أرفعه على الابتداء كأنّه قال : أو أنتم نازلون ... وقول يونس أسهل وأمّا قول الخليل فجعله بمنزلة قول زهير :

**بَدَا لِيَ أنّي لَستُ مُدرِكَ ما مَضَى ولا سابقٍ شيئًا إذا كانَ جَائِيا**[١]

والاشتراك على هذا التوهم بعيد كبُعد : ولا سابقٍ شيئًا "[٢] .

وأمّا الأعلم فيرى أنّ قول الخليل هو الصحيح في المعنى ؛ لأنّ المعطوف والمعطوف عليه متقاربان في المعنى ، وبذلك يكون البيت صحيحًا في المعنى والنظم ، حيث قال : " الشاهد في رفع (تنزلون) حملاً على معنى (إن تركبوا) ؛ لأنّ معناه ومعنى : أتركبون متقارب ، فكأنّه قال : أتركبون فذاك عادتنا ، أو تنزلون في معظم الحرب فنحن معروفون بذلك ، هذا مذهب الخليل ، وحمله يونس على القطع ، والتقدير عنده : أو أنتم تنزلون ، وهذا أسهل في اللفظ والأول أصحّ في المعنى والنظم ، والخليل ممن يأخذ بتصحيح المعاني ولا يبالي اختلال الألفاظ "[٣] .

وذكر البغدادي أنّ ابن عصفور تابع الخليل في هذا قائلاً : " واختصر ابن عصفور في (كتاب الضرائر)[٤] على مذهب الخليل وخصّه بالضرورة ، قال : ألا ترى أنّ (تنزلون) حكمه أن يحذف منه النون للجزم ؛ لأنّه معطوف على الفعل المجزوم بأداة الشرط وهو (تركبوا) لكنّه اضطرّ إلى رفعه بالنون فاستعمل الرفع بدل الجزم حملاً على (أتركبون) المضمن معنى (إن تركبوا) ؛ لأنّ الفعل المستفهم عنه

---

(١) شرح ديوان زهير بن أبي سلمى : ٢٠٨ .

(٢) الكتاب : ٣/٥٠ – ٥١ ، وينظر : خزانة الأدب : ٨/٥٥٢ .

(٣) تحصيل عين الذهب : ٣٩٨ ، وينظر : خزانة الأدب : ٨/٥٥٢ .

(٤) ينظر : ضرائر الشعر : ٢٨٢ .

جائز فيه أن يُضمَّن معنى الشرط إلاّ أنّ ما حُمِلَ عليه رفع (تنزلون) لا يحوج إلى اللفظ "[١] .

**٥- جواز النصب والرفع في الفعل المضارع بعد الفاء**

قال الشاعر :

**ومَا هُو إلاّ أن أرَاها فُجاءةً فأُبهَتَ حتى ما أكادُ أُجِيبُ**[٢]

أورد البغدادي عن الشارح[٣] أنّ قوله : (أُبهت) من هذا الشاهد يُذكر على روايتين هما : (النصب ، والرفع) ، فأمّا النصب فعلى أنّ الفاء عاطفة عطفت قوله : (أُبهتَ) على قوله : (أراها) ، وأمّا الرفع فعلى أنّ الفاء استئنافية ، وجملة (أُبهتُ) خبرٌ لمبتدأ محذوف تقديره : فأنا أُبهتُ[٤] .

وهذا مذهب الخليل نقله عنه سيبويه ، ونقله عن سيبويه البغدادي ، إذ قال : " قال سيبويه[٥] : وسألت الخليل – رحمه الله – عن قول الشاعر :

**وما هُو إلاّ أنْ أرَاها فُجاءةً فأُبهَتَ حتى ما أكادُ أُجِيبُ**

فقال : أنت في (أُبهت) بالخيار ، إذ شئت حملتها على (أنْ) ، وإن شئت لم تحملها عليه فرفعت ، كأنّك قلت : ما هو إلاّ الرأي فأُبهت "[٦] .

والذي جاء في البيت هو مذهب الأخفش (ت٢١٥هـ) أيضًا ، إذ قال: " والنصب في قوله : (فأُبهت) على العطف ، والرفع على الابتداء "[٧] .

**٦- نصب الفعل المضارع بـ (أنْ) مقدّرة**

---

(١) خزانة الأدب : ٥٥٣/٨ .

(٢) ذكر البغدادي في خزانة الأدب : ٥٦٣/٨ أنّ هذا البيت لعُروة بن حذام العذري ، ولكني لم أقف على ديوان مطبوع له ، وينظر : الكتاب : ٥٤/٣ ، ومعاني القرآن للأخفش : ١٥٣/١ ، وشرح ديوان المتنبي للعكبري : ١٩٥/٤ ، وشرح الرضي على الكافية : ٧٤/٤ .

(٣) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٧٥/٤ .

(٤) ينظر : خزانة الأدب : ٥٦٠/٨ – ٥٦٢ .

(٥) ينظر : الكتاب : ٥٤/٣ .

(٦) خزانة الأدب : ٥٦١/٨ .

(٧) معاني القرآن : ١٥٣/١ .

**ألا أيُّهذا اللائمي أحْضُرَ الوَغَى وأنْ أشهدَ اللَّذاتِ هل أنتَ مُخْلِدِي**[١]

أورد البغدادي عن الشارح[٢] في قوله : (أحضر) من هذا الشاهد ثلاثة أوجه إعرابية :

**أحدها** : أنّ قوله : (أحضر) منصوب بأنْ مقدرة ، والنصب بأن مقدرة في مثل هذا الشاهد ضعيف[٣] .

**وثانيها** : كذلك قوله : (أحضر) منصوب بأن مقدرة ، ولكن الشارح في هذا الوجه وصف النصب بأن المقدرة بالشذوذ[٤] .

ذكر ذلك في باب (نواصب الفعل) ، وهو ما ذكره البغدادي إذ قال : " وقال في باب نواصب الفعل : نصبها في مثله شاذّ "[٥] .

**وثالثها** : على أنّ " الكوفيين يُجوزون النصب في مثله قياسًا "[٦] ، وهذا ما نقله البغدادي عن أبي البركات الأنباري في (الإنصاف)[٧] ، إذ قال : " أقول : ذهب الكوفيون إلى أنّها تعمل محذوفة في غير المواضع المعدودة ، واستدلوا بهذا البيت فقالوا : الدليل على صحة هذا التقدير أنّه عطف عليه قوله : (وأن أشهد) فدلّ على أنّها تنصب مع الحذف ، ومنع البصريون ذلك بأن عوامل الأفعال ضعيفة لا تعمل

---

(١) خزانة الأدب : ١١٩/١ ، وينظر : ديوان طرفة بن العبد : ٢٧ ، والكتاب : ١٠٠/٣ ، والمقتضب : ٨٥/٢ ، والأصول في النحو : ١٦٢/٢ ، والمعلقات العشر : ٨١ ، وشرح الرضي على الكافية : ٧٣/١ .

(٢) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٧٣/١ .

(٣) ينظر : خزانة الأدب : ١١٩/١ .

(٤) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٨٠/٤ .

(٥) خزانة الأدب : ١١٩/١ .

(٦) خزانة الأدب : ١١٩/١ .

(٧) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ١١١/٢ – ١١٥ .

مع الحذف ، وإذا حذفت ارتفع الفعل ، ومنه عند سيبويه[١] قوله تعالى :﴿ قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُوَنِّيٓ أَعْبُدُ ﴾ [الزمر : ٦٤] ، وقالوا : رواية البيت عندنا إنّما هي بالرفع "[٢] .

ورواية الرفع هي ما ذهب إليه ابن الوراق ، فهو يرى أن لا وجودَ لـ (أن) في هذا البيت حتى تحذف ؛ لأنّ (أن والفعل) – عنده – كالصلة والموصول لا يجوز حذف احدهما والاستغناء عنه بالآخر ، فعلى ذلك يكون كلام الكوفيين عنده غير جائز ، إذ قال : " فالوجه الرفع في (أحضر) ؛ لأنّ (أنْ) موصولة بالفعل ولا يجوز حذف الموصول وتبقية الصلة ، ومع ذلك فهي عامل ضعيف ؛ لأنّه حرف من الحروف ولا يجوز أن تعمل الحروف مضمرة ، وقد أجازوا النصب فيه ووجه جوازه إظهار (أن) في آخر البيت ، وهو قوله : (وأن أشهد اللذات) ، فصارت (أن) في هذا الموضع كالعوض من المحذوف ، وأمّا إذا لم يكن في الكلام (أن) تنعطف على المضمرة ، فهو غير جائز ، والكوفيون يجوزون مثل هذا "[٣] .

وحاصل ما تقدّم أنّ وجه (الرفع والنصب) في قوله : (أحضر) من هذا الشاهد هو مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين ، ويبدو أنّ ما ذهب إليه البصريون هو الصواب ؛ لأنّ الأفعال لا تُضمر عواملُها ، فعلى ذلك يكون الفعل المضارع (أحضر) مرفوعًا ؛ لتجرده من الجازم والناصب وهو القياس المطرد ، وأمّا ما ذهب إليه الكوفيون فليس له أيّ وجه من القياس سوى أنّه محمول على التوهم .

وقال الشاعر :

**لا تَنْهَ عن خُلُقٍ وتَأْتِيَ مِثلَهُ عارٌ عَلَيكَ – إذا فعلتَ – عَظِيمُ**[٤]

ذكر البغدادي في قوله : (وتأتي) من هذا الشاهد وجهين إعرابيين :

---

(١) ينظر : الكتاب : ١٠٠/٣ .

(٢) خزانة الأدب : ١١٩/١ .

(٣) علل النحو : ٤٤٢/١ .

(٤) خزانة الأدب : ٥٦٤/٨ ، والبيت لأبي الأسود الدؤلي ، ديوانه : ٤٠٤ ، وينظر : الكتاب : ٤٢/٣ ، وشرح الرضي على الكافية : ٧٥/٤ ، وشرح قطر الندى : ٧٧ ، وشرح ابن عقيل : ١٢/٤ .

**أحدهما** : " على أنّ (تأتيَ) منصوب بأنْ مضمرة بعد واو الجمعية الواقعة بعد النهي "[١] .

وهذا ما نقله البغدادي عن سيبويه ، والشارح[٢] ، إذ قال : " قال سيبويه[٣] : واعلم أنّ الواو وإن جرت هذا المجرى ، فإنّ معناها ومعنى الفاء مختلفان ، ألا ترى الأخطل قال :

**لا تَنهَ عن خُلُقٍ وتأتيَ مثلَهُ عارٌ عليكَ – إذا فعلتَ – عَظِيمُ**

فلو دخلت الفاء ههنا لأفسدت المعنى ، وإنّما أراد : لا تجمعَنَّ النهي والإتيان ، فصار (تأتيَ) على إضمار (أن) "[٤] .

وتابع سيبويه في ذلك ابنُ السراج ، إذ قال : " أي : لا يجتمع أن تنهي وتأتي ، ولو جزم كان المعنى فاسدًا "[٥] .

وأمّا ابن عصفور فقد ذكر في (الياء) من قوله : (تأتي) وجهين إعرابيين هما : (النصب والتسكين) ، إذ قال : " فمن نصب فعلى قصد النهي عن الجمع بينهما ، وكأنّه قال : لا يكن منك نهي مع إتيان مثل ما تنهى عنه ، ومن سكَّنَ فيحتمل وجهين : أحدهما : أن يكون من تسكين المنصوب ضرورة ، فتكون هذه الرواية كرواية من نصب ، والآخر : أن يكون الفعل مرفوعًا والواو للحال كأنّه قال : لا تنهَ عن خُلُقٍ في حال إتيانك مثله ، فيكون معناه كمعنى المنصوب ، وفي هذا الوجه ضعفٌ ؛ لأنّ واو الحال لا تدخل إلاّ على الجمل الاسمية ، ولا تدخل على الفعلية إلاّ شاذًّا نحو ما حكى : قمت وأصكّ عينه "[٦] .

---

(١) خزانة الأدب : ٥٦٤/٨ .

(٢) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٧٥/٤ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٤١/٣ – ٤٢ .

(٤) خزانة الأدب : ٥٦٤/٨ .

(٥) الأصول في النحو : ١٥٤/٢ – ١٥٥ .

(٦) شرح جمل الزجاجي : ١٥٨/٢ .

وأمّا ابن هشام فيرى أنّ الواو التي سبقت الفعل المضارع (يأتي) ليست واو المعية ؛ لأنّ واو المعية لا تدخل إلاّ على الأسماء ، وههنا قد دخلت على فعل مضارع ، فعلى ذلك يكون قوله : (تأتي مثله) ليس مفعولاً معه[١] .

وأمّا **الوجه الآخر** فقد جوّز البغدادي في قوله : (تأتي) أن يكون خبرًا لمبتدأ محذوف تقديره : (وأنت تأتي) ، حيث قال : " ويجوز رفعه على أنّه خبر مبتدأ محذوف ، أي : وأنت تأتي ، ولا يجوز جزمه ؛ لفساد المعنى ، و(عارٌ) خبر مبتدأ محذوف ، أي : هو عارٌ ، وعظيم صفته "[٢] .

**٧- رفع الفعل المضارع بعد (لم) المهملة إمّا لغة أو ضرورة شعرية**

قال الشاعر :

**لولا فوراسُ مِنْ ذُهلٍ وأُسرتُهُم يومَ الصُّليفاءِ لم يُوفُونَ بالجارِ**[٣]

نقل البغدادي عن الشارح[٤] أنّ (لم) قد جاءت في هذا الشاهد غير جازمة[٥] ، أي أنّها مهملة لا عملَ لها .

فلما كانت (لم) في هذا الشاهد غير عاملة وجب رفع الفعل المضارع بعدها ؛ لخلوّه من الجازم والناصب ، ففي رفع الفعل المضارع بعدها أورد البغدادي وجهين إعرابيين :

**أحدهما** : أنّ رفع الفعل المضارع بعد (لم) المهملة ضرورة شعرية ، وهذا ما نقله البغدادي عن ابن عصفور ، إذ قال : " قال ابن عصفور[٦] : إنّ رفع المضارع بعد (لم) ضرورة ، وأنشد مع هذا البيت قول الشاعر :

**وأمسَوْا بهاليلَ لو أقْسَمُوا على الشَّمسِ حَوْلين لم تَطْلُعُ**

---

(١) ينظر : شرح شذور الذهب : ٣١٠/١ – ٣١١ .

(٢) خزانة الأدب : ٥٦٥/٨ .

(٣) المصدر نفسه : ٣/٩ ، وينظر : سر صناعة الإعراب : ٤٤٨/٢ ، وضرائر الشعر : ٣١٠ ، وشرح الرضي على الكافية : ٨٢/٤ ، وهمع الهوامع : ٥٤٣/٢ .

(٤) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٨٢/٤ .

(٥) ينظر : خزانة الأدب : ٣/٩ .

(٦) ينظر : ضرائر الشعر : ٣١٠ .

برفع (تطلعُ) ، وقال : حكم لـ (لم) بدلاً من حكمها بحكم (ما) لما كانت نافية مثلها ، فرفع المضارع بعدها كما يُرفع بعد (ما) "[١] .

**والآخر** : أنّ رفع الفعل المضارع بعد (لم) المهملة هو لغة لقوم ، وهذا ما نقله البغدادي عن ابن مالك ، إذ قال : قال ابن مالك[٢] : إنّ رفع الفعل المضارع بعدها لغةٌ لا ضرورة "[٣] ، ثمّ قال : " كذا في مغني اللبيب[٤] "[٥] .

## المبحث الثاني
## كــان وأخـواتـهــا

١- أفعال ناقصة اكتسبت معنى التمام لاختلاف المعنى :

قال الشاعر :

**ولا خَالفٍ دَاريَّةٍ مُتَغَزِّلٍ يروحُ وَيَغْدو داهنًا يتكحَّلُ**[٦]

أورد البغدادي عن الشارح لقوله : (يروح ، ويغدو) من هذا الشاهد معنيين ، ولكلّ معنًى منهما وجهٌ إعرابي يختلف عن الآخر :

---

(١) خزانة الأدب : ٣/٩ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل : ٢٨/١ .

(٣) خزانة الأدب : ٣/٩ .

(٤) ينظر : مغني اللبيب : ٤٠٢/١ .

(٥) خزانة الأدب : ٣/٩ .

(٦) خزانة الأدب : ١٩٧/٩ ، وينظر : ديوان الشنفرى : ٦١ ، إعراب لامية الشنفرى : ٧٩/١ ، وشرح الرضي على الكافية : ١٨٧/٤ .

**أحدهما** : " إن كانا بمعنى : يدخل في الرّواح والغداة فهما تامّان والمنصوب حال "[١] ، أي بمعنى : وقت الدخول في الغداة والرواح كما في قوله تعالى :﴿ **أَنِ اغْدُوا عَلَىٰ حَرْثِكُمْ** ﴾ [القلم : ٢٢] .

**والآخر** : " وإن كانا بمعنى يكون في الرواح والغداة فهما ناقصان "[٢] ، أي يكون معناهما كما نقل البغدادي عن صاحب (الصحاح) : " أنّ الرواح : نقيض الصباح ، وهو اسم للوقت من زوال الشمس إلى الليل "[٣] .

وعلى ذلك يكون " خبر يروح محذوفًا ، وجملة (يتكحل) إمّا خبر بعد خبر ، أو حال من ضمير داهن ، أو صفة له ، ويجوز أن يكون داهنًا خبر يروح ، وجملة (يتكحل) خبر يغدو فلا حذف ، وهذا أولى على تقدير النقص "[٤] .

وأمّا العكبري في إعرابه للامية الشنفرى فقد سبق البغدادي في إيراد الوجهين الواردين في الخزانة ، وكان ذاكرًا معهما وجهًا آخر ، وهو أن يكونا في محل جرّ على أنّهما نعت ، إذ قال : " يروح ويغدو في موضع جرّ نعت ، ويجوز أن يكونا في موضع نصب على الحال من الضمير في (متغزل) و (داهنًا) خبر يغدو ؛ لأنّها من أخوات كان ويجوز أن تكون تامّة ، فيكون حالاً من الضمير في يغدو ، وإمّا خبر (يروح) والحال من ضميرها محذوف دلّ عليه خبر يغدو "[٥] .

ثمّ نقل البغدادي عن الشارح شاهدًا آخرَ مماثلاً للشاهد السابق ، ومن القصيدة نفسها المشهورة بلامية العرب ، وهو قوله :

**غدا طاويًا يعارضُ الريحَ هافيًا  يخوتُ بأذنابِ الشّعاب ويعسلُ**[٦]

---

(١) خزانة الأدب : ١٩٧/٩ ، وينظر : شرح الرضي على الكافية : ١٨٧/٤ .

(٢) خزانة الأدب : ١٩٧/٩ ، وينظر : شرح الرضي على الكافية : ١٨٧/٤ .

(٣) خزانة الأدب : ١٩٧/٩ ، وينظر : الصحاح (روح) : ٣٦٨/١ .

(٤) خزانة الأدب : ١٩٨/٩ .

(٥) إعراب لامية الشنفرى : ٧٩/١ .

(٦) خزانة الأدب : ١٩٠/٩ ، وينظر : ديوان الشنفرى : ٦٤ ، وإعراب لامية الشنفرى : ٩٣/١ ، وشرح الرضي على الكافية : ١٨٦/٤ .

وفي هذا الشاهد يحتمل قوله : (غدا) وجهي : (النقص والتمام) ، وهو كذلك بحسب المعنى الذي يورده سياق الكلام ، قال فيه البغدادي : " غدا يحتمل أن يكون بمعنى : ذهب غدوةً ، ويحتمل أن يكون بمعنى : دخلَ في الغدوة ، ويحتمل أن يكون بمعنى : ذَهَبَ أيَّ وقتٍ كان مجازًا من باب استعمال المقيّد في المطلق ، فغذا على هذه الوجوه تكون تامة ، وطاويًا يكون حالاً من ضمير غدا الراجع إلى أزلّ ، ويحتمل أن يكون بمعنى : يكون في الغدوة ، فيكون (غدا) من الأفعال الناقصة ، وطاويًا يكون خبرها ، وغدا مع فاعلها المستتر استئنافية منقطعة عما قبلها "[١] .

وذكر البغدادي أنّ هذين الشاهدين هما ردٌّ على ابن مالك الذي رفض أن يكون (غدا) من الأفعال الناقصة ، إذ ذكر في باب الأفعال الرافعة للاسم الناصبة للخبر أنّ قومًا ألحقوا بأفعال هذا الباب (غدا) و (راح) وقد يُستشهد على ذلك بقول النبي ﷺ : (لو توكلتم على الله حقَّ توكله لرزقكم كما تُرزق الطير تغدو خماصًا وتروحُ بطانًا)[٢] ، والصحيح أنّهما ليس من الباب[٣] .

وتابع ابنَ مالك في هذا القول أبو حيان ، إذ قال : " ويحتاج تقرير كونهما ناقصين إلى سماع من العرب ، وكان الأستاذ أبو الوليد بن أبي أيوب ينكر قول من يقول : إنّ غدًا وراح من أفعال هذا الباب إنكارًا شديدًا ، ويقول : غدًا بمعنى : خرج غُدوةً ، وراح بمعنى : خرج بالعشيِّ ، وهذا مستغنٍ عن الخبر "[٤] .

٢- زيادة ( كان ) :

أ- زيادة ( كان ) بين الجار والمجرور :

قال الشاعر :

**سَرَاةُ بني أبي بكرٍ تسامي  على كانَ المسومةِ العِرابِ**[٥]

---

(١) خزانة الأدب : ١٩٥/٩ .

(٢) عمدة القاري شرح صحيح البخاري : ٦٩/٢٢ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل : ٢٤٨/١ ، وخزانة الأدب : ١٩٠/٩ .

(٤) التذييل والتكميل : ١٦٦/٤ .

(٥) خزانة الأدب : ٢٠٧/٩ ، وينظر : سر صناعة الإعراب : ٢٩٨/١ ، واللمع في العربية : ٣٩/١ ، وشرح الكافية الشافية : ٧٠/١ ، وشرح الرضي على الكافية : ١٩٠/٤ ، واللمحة في شرح الملحة : ٥٨٠/٢ .

نقل البغدادي في هذا الشاهد عن الشارح أنّ قوله : (كان) فيه زائدة وزيادتها لا تفيد شيئًا سوى محض التأكيد[١] ، ثمّ ذكر أنّ زيادتها قسمان :

**الأول** : زيادة حقيقية ، تُزاد غير مفيدة لشيء إلاّ للتوكيد ، فيكون وجودها وعدمه سيّان ، فلا عمل لها ولكنّها دالة على معنى .

**والثاني** : زيادة مجازية تدلّ على معنى ولا تعمل[٢] ، ثمّ ذكر البغدادي أنّه مثّل للقسم الأول بهذا البيت ، وبقوله تعالى :﴿مَنۡ كَانَ فِي ٱلۡمَهۡدِ صَبِيّٗا﴾ [مريم : ٢٩] إذ قال الرضي في الآية الشريفة : وكذا قيل في قوله تعالى :﴿مَنۡ كَانَ فِي ٱلۡمَهۡدِ صَبِيّٗا﴾ : إنّها زائدة غير مفيدة للماضي ، وإلاّ فأين المعجزة و (صبيًا) على هذا الحال "[٣] .

وذكر البغدادي تمثيله للقسم الثاني بـ : ما كان أحسن زيدًا ، وبقولهم : لم يوجد كان مثلهم ، ومثّل بالبيت أيضًا ، فجعله مترددًا بينهما[٤] .

وحاصل ما تقدّم أنّ الذي نقله البغدادي عن الشارح هو ما قال به ابن السراج (ت٣١٦هـ) ، وابن يعيش (ت٦٤٣هـ) ، فنقل البغدادي قولهما وجعلهما على مذهبين :

**أحدهما** : ما ذهب إليه ابن السراج عند تقسيمه لمواضع كان حيث ذكر أنّ لـ (كان) ثلاثة مواضع : الأول : التي يكون لها اسم وخبر ، والثاني : أن تكون بمعنى وقع وخلق ، فتكتفي بالاسم ولا تحتاج إلى الخبر ، والثالث : أن تكون زائدة للتوكيد[٥] .

**والآخر** : هو ما ذهب إليه ابن يعيش ، إذ قال : " إنّ (كان) إذا زِيدت كانت على وجهين : أحدهما : أن تُلغى عن العمل مع بقاء معناها ، والآخر : أن تُلغى

---

(١) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ١٩٠/٤ – ١٩١ ، وخزانة الأدب : ٢٠٧/٩ .

(٢) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ١٩٠/٤ – ١٩١ ، وخزانة الأدب : ٢٠٧/٩ .

(٣) شرح الرضي على الكافية : ١٩١/٤ ، وينظر : خزانة الأدب : ٢٠٧/٩ .

(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية : ١٩١/٤ ، وخزانة الأدب : ٢٠٧/٩ .

(٥) ينظر : الأصول في النحو : ٩١/١ – ٩٢ ، وخزانة الأدب : ٢٠٧/٩ .

عن العمل والمعنى معًا ، وإنّما تدخل لضربٍ من التأكيد ، فالأول نحو قولهم : ما كان أحسن زيدًا ، المراد أنّ ذلك كان فيما مضى مع إلغائها عن العمل ، والمعنى : ما أحسن زيدًا أمسِ ، وهي في ذلك بمنزلة : (ظننتُ) إذا أُلغيت بطل عملها لا غير نحو قولك : زيدٌ ظننتُ منطلقٌ ؛ ألا ترى أنّ المراد في ظنّي ، وأمّا الثاني فنحو قوله :

**على كانَ المسومةِ العِرابِ**

ومنه قوله تعالى :﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ والمراد : كيف نكلم من في المهد صبيًا ، ولو أُريد فيها معنى المضي لم يكن لعيسى ﴿عليه السلام﴾ في ذلك معجزة ؛ لأنّه لا اختصاص له بهذا الحكم دون سائر الناس "[1] .

ب- زيادة ( كان ) بين الصفة والموصوف :

قال الشاعر :

**فكيفَ إذا مررتُ بدارِ قومٍ وجيرانٍ لنا كانوا كرامِ**[2]

إنّ (كان) كما أوردها البغدادي في هذا الشاهد على وجهين :

**أحدهما** : أنّها زائدة ملغاة ، وهذا ما نقله سيبويه عن الخليل[3] ، ونقله عنه البغدادي في الخزانة ، إذ قال : " وليست زائدة كما قال سيبويه : وقال الخليل : إنّ من أفضلهم كان زيدًا ، على إلغاء كان وشبَّهه بقول الشاعر :

**فكيفَ إذا رأيتُ دِيَارَ قَوْمٍ وجِيْرانٍ لنا كانوا كِرامِ** "[4] .

---

(١) شرح المفصل : ٩٩/٧ – ١٠٠ ، وينظر : خزانة الأدب : ٢٠٩/٩ .

(٢) خزانة الأدب : ٢١٧/٩ ، وينظر : ديوان الفرزدق : ٥٩٧ ، والكتاب : ١٥٣/٢ ، والمقتضب : ١١٦/٤ ، واللباب في علل البناء والإعراب : ١٧٢/١ .

(٣) ينظر : الكتاب : ١٥٣/٢ .

(٤) خزانة الأدب : ٢١٧/٩ .

**والآخر** : على أنّ (كان) ناقصة وليست بزائدة ، وهذا ما قال به المبرّد في هذا الشاهد ، إذ قال : " وهو عندي على خلاف ما قالوا من إلغاء (كان) ، وذلك أنّ خبر كان (لنا) ، فتقديره : وجيران كرام كانوا لنا "[١] .

ثمّ ذكر ما قاله الزجاج (ت٣١١هـ) عن المبرّد في (معاني القرآن وإعرابه) ، إذ قال : " وقد نسب الزجاج (في تفسيره)[٢] زيادة (كان) في البيت إلى المبرّد ، ونقل عنه غلطةً لم يغلطها أصاغر الطلبة ، قال عند قوله تعالى :﴿**إِنَّهُۥ كَانَ فَٰحِشَةً وَمَقْتًا**﴾ [النساء : ٢٢] ، قال محمد بن يزيد : جائز أن تكون (كان) زائدة فالمعنى على هذا : إنّه فاحشةٌ ومقتٌ ، وأنشد في ذلك قول الشاعر :

**فكيفَ إذا حللتُ دِيَارَ قومٍ وجِيْرانٍ لنا كانوا كِرامِ**

وهذا غلطٌ من أبي العباس ؛ لأنّ (كان) لو كانت زائدة لم تنصب خبرها "[٣] .

ويرى البغدادي أنّ هذا النقل شاذٌّ عن المبرّد ، إذ كيف يُجوِّز المبردّ زيادة (كان) في الآية الكريمة مع أنّ علامة نصب خبرها ظاهرة[٤] .

والذي يبدو أنّ الذي ذهب إليه البغدادي هو الصحيح ؛ لأنّه لا علاقة لـ (كانوا) في البيت بـ (كان) في الآية ، إذ إنّ (كان) في الآية عاملة لنصبها الخبر (فاحشةً) وفي البيت غير عاملة ، أي زائدة ، وهذا ما قال به أغلب النحاة بما فيهم الخليل وسيبويه ، ثمّ إنّ المبرّد هو من المنكرين لزيادتها في البيت ، فكيف يربط زيادتها بالآية الكريمة .

ج- زيادة ( كان ) بلفظ المضارع شذوذًا :

قال الشاعر :

**كأنْ سَبِيئةً من بَيْتِ رَأْسٍ يَكونُ مِزاجُهَا عَسَلٌ ومَاءُ**[٥]

---

(١) المقتضب : ١١٧/٤ ، وينظر : خزانة الأدب : ٢١٧/٩ .

(٢) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٣٣/٢ .

(٣) خزانة الأدب : ٢١٧/٩ – ٢١٨ .

(٤) ينظر : خزانة الأدب : ٢١٨/٩ .

(٥) المصدر نفسه : ٢٢٤/٩ ، وينظر : ديوان حسان : ١٧ ، والكتاب : ٤٩/١ ، والمقتضب : ٩٢/٤ ، والأصول في النحو : ٦٧/١ ، وشرح الرضي على الكافية : ٢٠٧/٤ .

نقل البغدادي عن الشارح[١] أنّ أبا البقاء[٢] جوّز زيادة (يكون) ، وأكّد زيادتها في رواية رفع (مزاجُها) على المبتدأ و (عسلٌ) خبرها[٣] .

وذكر ابن السيد أنّها تكون زائدة لا اسم لها ولا خبر ، فيكون قوله : (مِزاجُها عَسَلٌ) جملة من مبتدأ وخبر ، وقد عطف (ماء) على الخبر فرُفِعَ[٤] .

وأمّا ابن الناظم (ت٦٨٦هـ) فلا يُجوِّز زيادة (كان) في هذا الشاهد ؛ لأنّه يرى أنّ زيادتها بلفظ المضارع نادرة[٥] ، وهذا ما نقله عنه البغدادي ، إذ قال : " وذهب ابن الناظم أيضًا (في شرح الألفية) إلى أنّ زيادتها بلفظ المضارع نادر ، كقول أمّ عقيل ﴿رضي الله عنه﴾ :

**أنْتَ تَكونُ ماجدٌ نَبِيلُ  إذا تَهُبُّ شَمْأَلٌ بَلِيلُ** "[٦]

وفي الآخر نقل البغدادي عن ابن هشام إنكاره لزيادة (كان) في هذا الشاهد ؛ لأنّ (كان) عند ابن هشام عاملة برفع (مِزاجُها عَسَلٌ ومَاء) على إضمار الشأن[٧] ، إذ قال : " أنكر زيادتها في (المغني) ، قال : ويُروى برفعهنّ ، أي برفع (مِزاجُها عَسَلٌ ومَاء) على إضمار الشأن ، وأمّا قول ابن السيد : إنّ (كان) زائدة ، فخطأٌ ؛ لأنّها لا تزاد بلفظ المضارع بقياس ولا ضرورة لدعوى ذلك هنا "[٨] .

٣- دخول أداة الاستثناء في خبر الأفعال الناقصة :

قال الشاعر :

---

(١) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ١٩٣/٤ .

(٢) ينظر : شرح ديوان المتنبي لأبي البقاء : ٢٢٦/٤ .

(٣) ينظر : خزانة الأدب : ٢٢٤/٩ .

(٤) ينظر : الحلل في شرح أبيات الجمل : ٤٧ – ٤٨ ، وخزانة الأدب : ٢٢٤/٩ .

(٥) ينظر : شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك : ١٠٠ .

(٦) خزانة الأدب : ٢٢٥/٩ .

(٧) ينظر : مغني اللبيب : ٣٨٤/٢ .

(٨) خزانة الأدب : ٢٢٥/٩ .

**حَرَاجِيجُ ما تَنْفَكُّ إلاّ مُنَاخَةً  على الخَسْفِ أو نَرْمِي بها بَلَدًا قَفْرا**[1]

ذكر الرضي تخطئة ذي الرمة في هذا البيت ؛ لأنّ (ما تنفكُّ) وأخواته بمعنى الإيجاب من حيث المعنى ، والاستثناء لا يتصل بخبرها ، وذكر عنه جوابين :

**أحدهما** : أنّ (تنفكّ) تامة ومناخةً حال ، وعلى الخسف متعلّق بمناخة ، وترمي معطوف على مناخة .

وهذا ما وجّه به ابن الشجري ، إذ قال : " وليس دخول (إلاّ) في هذا البيت خطأ كما توهم ؛ لأنّ بعض النحويين قدّر في (تنفك) التمام ، ونصب (مناخة) على الحال ، فتنفك ها هنا مثل منفكين في قول الله ﷻ : ﴿ لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ ﴾ [البينة : ١] ، فالمعنى : ما تنفصل عن جهد ومشقة إلاّ في حال إناختها على الخسف ، ورمي البلد القفر بها ، أي تنتقل من شدّة إلى شدّة "[2] .

**والآخر** : أنّها ناقصة ، وعلى الخسف خبرها ، ومناخةً حال[3] .

وسبق النحاسُ الرضيَّ إلى القول بالوجه الأول عندما رجّح قول المازني على قول الأصمعي في هذا البيت ، حيث قال : " تأوّل الأصمعي (ما تنفكّ ، ما تزال) والصواب ما قال المازني[4] : قال : أخطأ الأصمعي وما تنفكّ كلام تام ، ثمّ قال : إلا مناخة على الاستثناء المنقطع "[5] .

وذكر المرزباني (ت٣٨٤هـ) أنّ إحدى روايات هذا البيت تُخرِجُ البيت عن القياس ؛ لدخول أداة الاستثناء في خبر (تنفكّ) الناقصة ، وهذا مخالف للقياس ،

---

(١) المصدر نفسه : ٢٤٧/٩ ، وينظر : ديوان ذي الرمة : ١٨٦ ، والكتاب : ٤٨/٣ ، والمفصل في صنعة الإعراب : ٣٥٣/١ ، والإنصاف في مسائل الخلاف : ١٤٤/١ ، وشرح الرضي على الكافية : ١٩٧/٤ .

(٢) أمالي ابن الشجري : ٣٧٣/٢ .

(٣) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ١٩٧/٤ ، وخزانة الأدب : ٢٤٧/٩ – ٢٤٨ .

(٤) بحثتُ عن قول المازني هذا في (المنصف) لابن جني في شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني ، وكذلك في (أبو عثمان المازني ومذهبه في الصرف والنحو) ولم أجده .

(٥) إعراب القرآن : ٢٧٢/٥ .

وفي الرواية الأخرى[١] يكون لا شاهد في البيت ؛ لأنّ قوله : (تنفكّ) داخلة على خبر صريح وهو (الآل) ، والآل : هو ما بدا وأشخص ، وبذلك يكون موافقًا للقياس ؛ لأنّه لم يدخل في خبر (تنفكّ) أداة استثناء بل هو خبر صريح[٢] .

وهذا ما نقله البغدادي عن الأنباري ، وابن عصفور[٣] ، إذ قال في قول الأنباري : " قال أبو البركات الأنباري في (الإنصاف)[٤] : الآل : الشخص ، يقال : هذا آلٌ قد بدا ، أي : شخصٌ ، وبه سُمّي الآل ؛ لأنّه يرفع الشخوص أول النهار وآخره "[٥] .

٤- مجيء الجملة الطلبية خبرًا لـ (كان) :

قال الشاعر :

**وكُوني بالمكارمِ ذَكِّريني ودَلِّي دَلَّ ماجدةٍ صَنَاعِ**[٦]

ذكر الرضي أنّه جاء خبر (كان) جملة طلبية ، وهذا مختصّ بالشعر ، والمعنى : كوني مذكرةً بالمكارم ، وليس يريد : كوني بالمكارم ، ويقوّي هذا البيت قبله :

**ألا يا أمَّ فارِعَ لا تَلُومي على شَيءٍ رَفَعْتُ به سَماعي**

**وكُوني بالمكارمِ ذَكِّريني ودَلِّي دَلَّ ماجدةٍ صَنَاعِ**

فالمعنى : لا تلوميني على شيءٍ رفعتُ به صيتي وذكري ، وذكّريني به[٧] .

---

(١) حراجيجُ ما تنفكّ ألاَ مناخة .

(٢) ينظر : الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء : ٢١٦ – ٢١٧ ، وخزانة الأدب : ٢٤٨/٩ .

(٣) ينظر : ضرائر الشعر : ٧٦ .

(٤) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ١٤٤/١ .

(٥) خزانة الأدب : ٢٤٩/٩ .

(٦) المصدر نفسه : ٢٦٧/٩ ، وينظر : سر صناعة الإعراب : ٣٨٩/١ ، ضرائر الشعر : ٢٥٨ ، وشرح الرضي على الكافية : ٢٠٣/٤ .

(٧) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٢٠٣/٤ ، وخزانة الأدب : ٢٦٦/٩ – ٢٦٧ .

وأمّا أبو زيدٍ الأنصاري (ت٢١٥هـ) في نوادره فقد قدّر الذي جاء في البيت على الحكاية ، حيث قال : " وأمّا قوله : وكوني بالمكارم ذكريني ، فتقديره : فكوني ممن أقول له : ذكّرني إذا سهوت فجرى هذا على الحكاية "[١] .

وأمّا ابن عصفور فيُعِدُّ وقوع فعل الأمر موقع الخبر في باب (كان) شيئًا قبيحًا ، وفي الوقت نفسه يلتمس لهذا القبيح عذرًا ، وهو أنّ (كان) نفسها قد جاءت بلفظ الأمر[٢] ، وهذا ما نقله عنه البغدادي ، إذ قال : " فجعل (ذكّريني) في موضع (مذكرة) وهو قبيح ؛ لأنّ فعل الأمر لا يقوم مقام الخبر في باب (كان) وإنّما فعل ذلك ؛ لأنّ (كوني) أمر في اللفظ ، ومحصول الأمر منه لها إنّما وقع على التذكير فلما كان في المعنى أمرًا لها بتذكيره استعمل فيه لفظ الأمر "[٣] .

وفي الآخر نقل البغدادي عن ابن هشام أنّ " جملة ذكّريني مؤولة بالجملة الخبرية ، أي تذكرينني "[٤] .

٥- تقديم معمول خبر (كان) على اسمها :

قال الشاعر :

**قَنَافِذُ هَدَّاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِم  بِمَا كَانَ إيّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدَا**[٥]

أورد البغدادي عن الشارح المحقق " أنّ (كان) في هذا البيت عند البصريين إمّا شأنية ، وإمّا زائدة "[٦] .

والظاهر أنّ البغدادي يرجح القول الأول ؛ فلذلك وجّه إعراب البيت على أساسه ، إذ قال : " فيكون عطيّة في الأول مبتدأ ، وعودا فعل ماضٍ ، وألفه

---

(١) النوادر في اللغة : ٣٢ ، وينظر : خزانة الأدب : ٢٦٨/٩ .

(٢) ينظر : ضرائر الشعر : ٢٥٨ – ٢٥٩ .

(٣) خزانة الأدب : ٢٦٧/٩ .

(٤) مغني اللبيب : ٢٤٨/٢ ، وينظر : خزانة الأدب : ٢٦٨/٩ .

(٥) خزانة الأدب : ٢٦٨/٩ ، وينظر : شرح ديوان الفرزدق : ٣٠٧/١ ، والمقتضب : ١٠١/٤ ، شرح الرضي على الكافية : ٢٠٦/٤ ، وشرح الأشموني : ٢٣٨/١ ، وشرح التصريح على التوضيح : ٢٤٧/١ .

(٦) شرح الرضي على الكافية : ٢٠٦/٤ ، وينظر : خزانة الأدب : ٢٦٨/٩ .

للإطلاق وفاعله ضمير عطية ، ومفعوله إياهم المتقدم على المبتدأ ، والأصل : عوَّدهم ، فلمّا تقدّم انفصل ، وجملة عوّدهم خبر المبتدأ ، والجملة الكبرى ، أعني : عطيّة عوّدهم في محل نصب خبر (كان) واسمها ضمير الشأن "[١] .

وأمّا ابن عصفور فهذا الوجه عنده غير جائز ، أي أن يتقدم معمول الخبر على المبتدأ ، ولا سيّما إذا كان الخبر فعلاً ، إذ قال : " إنّ ذلك يؤدي إلى ما لا يجوز ، وذلك أنّ خبر المبتدأ لا يتقدم معموله على المبتدأ إذا كان فعلاً "[٢] .

وقد ردَّ ابن هشام على ابن عصفور في توجيه البيت ، أي بعدم جواز تقديم معمول خبر (كان) على اسمها ؛ لأنّ ابن عصفور يعدّ ذلك فصلاً بين كان واسمها ، وعند ابن هشام لا يُعدُّ ذلك فصلاً ؛ لأنّه تابعٌ للبصريين على إضمار الشأن ، إذ ذكر أنّ النكتة قد خَفِيت على ابن عصفور ، فقال هربوا من محذور ، وهو أن يفصلوا بين كان واسمها بمعمول خبرها ، فوقعوا في محذورٍ آخر وهو تقديم معمول الخبر حيث لا يتقدم خبر المبتدأ ، وامتناع تقديم الخبر في ذلك لمعنى مفقود في تقديم معموله[٣] .

ثمّ قال البغدادي : " بهذه الأوجه يُردُّ على الكوفيين قولهم : يجوز أن يلي كان أو إحدى أخواتها معمول خبرها غير الظرف ، واحتجّوا بهذين البيتين ، قال ابن الناظم[٤] وبقوله :

**فأصْبَحُوا والنَّوى عَالِي مُعَرِّسِهِمْ وليسَ كُلَّ النوى يُلقِي المَساكِينُ**[٥] "[٦]

٦- الإخبار عن اسم (كان) النكرة بالمعرفة :

قال الشاعر :

**أَسَكْرَانُ كَانَ ابْنَ المُراغةِ إذ هَجَا تَمِيمًا بِجَوْفِ الشَّامِ أم مُتَسَاكِرُ**[١]

---

(١) خزانة الأدب : ٢٦٨/٩ – ٢٦٩ ، وينظر : شرح الكافية الشافية : ٤٠٣/١ .

(٢) شرح جمل الزجاجي : ٣٩٣/١ .

(٣) ينظر : مغني اللبيب : ٢٧٩/٢ ، وخزانة الأدب : ٢٧٠/٩ .

(٤) ينظر : شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك : ٩٩ .

(٥) البيت لحميد الأرقط ، الكتاب : ٧٠/١ .

(٦) خزانة الأدب : ٢٧٠/٩ .

ذكر الرضي أنّ سيبويه[٢] مثَّل بهذا الشاهد للإخبار عن النكرة بالمعرفة ، أي : الإخبار عن قوله : (سكران) بالمعرفة (ابن المراغة)[٣] .

ثمّ قال البغدادي : " وإنّما قال الشارح المحقق : وأورد سيبويه للتمثيل بالإخبار عن النكرة بالمعرفة ، ولم يقل : استشهد للإخبار ؛ لأنّ سيبويه لم يذهب إلى أنّ هذا جائزٌ في الاختيار حتى يستشهد له ، وإنّما هو قبيح خاصّ بالشعر لم يرتضِهِ في الكلام ، فأورد هذه الأبيات أمثلةً لما استقبحه في الشعر "[٤] .

وهذا ما قاله سيبويه ، أي أنّه ضعيف في اختيار الكلام أن يُخبر عن النكرة بالمعرفة ؛ فلذلك حمله على الشعر ، إذ ذكر أنّه إذا وقع في الباب نكرةٌ ومعرفة فالذي تشغل به (كان) المعرفة ؛ لأنّه حدّ الكلام ، ولأنّها شيء واحد ، وليس بمنزلة قولك : ضرب رجلٌ زيدًا ؛ لأنّهما شيئان مختلفان ، وقد يجوز في الشعر إلاّ أنّه ضعيف ، قال الفرزدق :

**أسكرانُ كان ابنَ المُراغةِ إذ هجا  تميمًا بجوفِ الشَّام أم متساكِرُ**

فهذا إنشاد بعضهم ، وأكثرهم بنصب سكران وبرفع الآخر على القطع والابتداء[٥] .

والظاهر من كلام سيبويه أنّ لقوله : (سكران) روايتين : إحداهما : رواية الأكثرية وهي رواية النصب ، والأخرى رواية الأقلية وهي رواية الرفع ، وهذا ما أوضحه البغدادي ، إذ ذكر أنّ قوله : " وأكثرهم بنصب السكران " ، أي : وبرفع ابن المراغة على أنّه اسم (كان) والخبر مقدّم وهو (سكران) وعلى هذا لا قبحَ ، وإذا رفع (سكران) ونصب ابن المراغة ففيه قبحٌ لضرورة الشعر ؛ لأنّه جعل اسم (كان) ضمير سكران وهو نكرة ، ويكون ابن المراغة خبر (كان) ، فيكون قد أخبر بمعرفة

---

(١) ذكر البغدادي في خزانة الأدب : ٢٩٢/٩ أنّ هذا البيت للفرزدق ، بيدَ أنّي لم أقف عليه في ديوانه ، وينظر : الكتاب : ٤٩/١ ، والمقتضب : ٩٣/٤ ، والخصائص : ٣٧٧/٢ ، وشرح الرضي على الكافية : ٢٠٧/٤ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٤٩/١ .

(٣) ينظر : خزانة الأدب : ٢٨٨/٩ ، وشرح الرضي على الكافية : ٢٠٧/٤ – ٢٠٨ .

(٤) خزانة الأدب : ٢٩٠/٩ .

(٥) ينظر : المصدر نفسه : ٢٨٨/٩ – ٢٨٩ ، والكتاب : ٤٧/١ – ٤٩ ،

عن نكرة[١] . وهذا الكلام نقله أبو حيان أيضًا ، إذ قال : " ففي (كان) ضمير سكران وهو نكرة ، وقد أخبر عنه بابن المراغة وهو معرفة ، والجائز في الكلام : أسكرانَ كان ابنُ المراغة بنصب سكران خبرًا ، ورفع ابن المراغة اسمًا "[٢] .

وذكر ابن جني وجهًا آخر وهو أن يكون قوله : (سكران) اسم لـ (كان) محذوفة مع خبرها ؛ لدلالة كان الثانية ، أي كان الظاهرة مع خبرها ، ألا ترى أنّ تقديره : أكان سكرانُ ابن المراغة ، فلمّا حذف الفعل الرافع فسّره بالثاني ، فقال : كان ابن المراغة ، وابن المراغة هذا الظاهر خبر (كان) الظاهرة ، وخبر كان المضمر محذوف معها ؛ لأنّ (كان) الثانية دلّت على الأولى ، وكذلك الخبر الثاني الظاهر دلّ على الخبر الأول المحذوف[٣] .

وحاصل ما تقدّم أنّ لقوله : (سكران) ثلاثة أوجه إعرابية : الأول : نصب (سكران) على أنّه خبر كان مقدّم عليها وعلى اسمها ، والثاني : رفع (سكران) على أنّه اسم كان مقدّم عليها ، والثالث : رفع (سكران) على أنّه اسم لـ (كان) محذوفة دلّت عليها (كان) الظاهرة .

والذي يبدو أنّ الوجه الأول القائل بنصب (سكران) على أنّه خبر (كان) مقدّم عليها هو الوجه الصحيح لسببين :

**الأول** : كما ذكر سيبويه أنّ (كان) عندما تباشر العمل تباشره مع معرفة لا مع نكرة ؛ لأنّ (كان) مع المعرفة كالشيء الواحد ، ومع النكرة شيءٌ مختلف .

**والثاني** : أنّ ظاهرة التقديم والتأخير شائعة في اللغة العربية ، وقد جاء منها الكثير في القرآن الكريم نحو قوله تعالى :﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ [الفاتحة : ٥] ، حيث قدّم المفعول به المنفصل (إياك) على الفعل والفاعل (نعبدُ) .

٧- حذف خبر ( ليس ) :

قال الشاعر :

---

(١) ينظر : خزانة الأدب : ٢٨٩/٩ – ٢٩٠ .

(٢) التذييل والتكميل : ١٩٢/٤ .

(٣) ينظر : الخصائص : ٣٧٥/٢ ، وخزانة الأدب : ٢٩١/٩ .

**وإذا أَقْرَضْتَ قَرْضًا فاجْزِهِ إنَّمَا يَجزِي الفَتَى ليسَ الجَمَلْ**[١]

أورد البغدادي لهذا الشاهد روايتين : إحداهما نقلها عن سيبويه ، والأخرى عن الشارح ، ففي رواية سيبويه يخرج البيت عن موضوع دراستنا وذلك ؛ لأنّه ذكر بدل كلمة (ليس) كلمة (غير) ، وكلمة (غير) ليست من أخوات (كان)[٢] .

وأمّا على رواية الشارح فقد نقل عنها البغدادي ثلاثة أوجه إعرابية :

**الأول** : أنّ خبر (ليس) محذوف ، والتقدير : ليس الجملُ جازيًا أو يُجزى .

**والثاني** : أنّ قوله : (الجمل) هو خبرها ، ولكنّه سُكِّنَ للقافية ، واسمها ضمير اسم الفاعل المفهوم من (يجزي) ، أي : ليس الجازي الجمل ، فعلى هذا لا حذف فيه .

**والثالث** : أنّ (ليس) في هذا الشاهد عاطفة وليست من باب (كان وأخواتها)[٣] .

وهذا الوجه الأخير هو الذي ذهب إليه ابن هشام حيث قال : " هذا باب عطف النسق ، وهو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف وهي نوعان : ما يقتضي التشريك في اللفظ والمعنى : إمّا مطلقًا وهو (الواو) و (الفاء) و(ثمَّ) و (حتى) ، وإمّا مقيدًا وهو (أو) و (أم) فشرطهما أن يقتضيا إضرابًا ، وما يقتضي التشريك في اللفظ دون المعنى إمّا لكونه يثبت لما بعده ما انتفى عمّا قبله وهو (بل) عند الجميع ، و (لكن) عند سيبويه وموافقيه ، وإمّا لكونه بالعكس وهو (لا) عند الجميع و (ليس) عند البغداديين كقوله :

**إنّما يَجزي الفتى ليسَ الجَمَلْ** "[٤]

---

(١) خزانة الأدب : ٢٩٦/٩ ، وينظر : ديوان لبيد : ٩١ ، والكتاب : ٣٣٣/٢ ، والمقتضب : ٤١٠/٤ ، والأصول في النحو : ٢٨٦/١ ، وشرح الرضي على الكافية : ٣٠٩/٤ ، وشرح التصريح على التوضيح : ٢٥٠/١ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٣٣٣/٢ ، وخزانة الأدب : ٢٩٦/٩ .

(٣) ينظر : خزانة الأدب : ٢٩٦/٩ .

(٤) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ٣٥٤/٣ .

## المبحث الثالث
## أفعال الرجاء والإنشاء وأفعال القلوب

### أ- أفعال الرجاء والإنشاء

#### ١- خبر عسى :

أ- مجيء خبر (عسى) اسمًا مفردًا

**أَكْثَرْتَ في العَذْلِ مُلحًّا دائمًا  لا تُكْثِرَنْ إنّي عَسَيْتُ صَائمًا**(١)

نقل البغدادي عن الشارح " أنّ المتأخرين استدلوا بهذا ، وبالمثل وهو : (عسى الغويرُ أبؤسًا) بوقوع المفرد منصوبًا بعد مرفوع على أنّ (أنْ والفعل) في قولهم : عسى زيدٌ أن يفعل ، في موضع نصب على أنّه خبر لعسى ، وهي تعمل عمل كان "(٢) .

وهذا الذي ذهب إليه ابن مالك ، إذ ذكر أنَّ الأفعال التي تسمى أفعال مقاربة مساوية لـ (كان) وأخواتها في النقصان ، واقتضاء اسم مرفوع وخبر منصوب ، فمن ورود الخبر اسمًا منصوبًا قول الراجز :

**لا تُكثِرَنْ إنّي عسيتُ صائما**(٣)

وأمّا الرضي فقد عدّهما من الشواذ ، إذ قال : " وأمّا عسيت صائما ، وعسى الغوير أبؤسًا ، فشاذان "(٤) .

وأورد البغدادي عن ابن هشام وجهًا آخر للشاهد على خلاف الذي ذكر ، أي أنّه يرفض أن تكون أفعال المقاربة مساوية لـ (كان) وأخواتها ؛ فلذلك قدّر وجود خبرٍ

---

(١) ديوان رؤبة : ١٨٥ ، وينظر : خزانة الأدب : ٣١٩/٩ ، والخصائص : ٩٨/٢ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي : ٦٣/١ ، وشرح الكافية الشافية : ٤٥١/١ ، وشرح الرضي على الكافية : ٢١٥/٤ .

(٢) خزانة الأدب : ٣١٦/٩ ، وينظر : شرح الرضي على الكافية : ٢١٥/٤ .

(٣) ينظر : شرح الكافية الشافية : ٤٥٠/١ – ٤٥١ .

(٤) شرح الرضي على الكافية : ٢١٦/٤ .

محذوفٍ في البيت والمثل ، وقدّر ذلك لبقاء عمل (عسى) على أصله ، إذ قال : " والصواب أنّهما مما حُذِفَ فيه الخبر ، أي يكون أبؤسًا ، وأكون صائمًا ؛ لأنّ في ذلك إبقاء لهما على الاستعمال الأصلي ؛ لأنّ المرجو كونه صائمًا لا نفس الصائم "[١] . ولذلك وصف ابن عقيل هذا البيت بالندور ، أي مجيء الخبر بعد أفعال المقاربة اسمًا يكون أمرًا نادرًا ؛ لأنّ الغالب على خبرها أن يكون جملة فعلية فعلها مضارع ، ذكر ذلك في باب أفعال المقاربة ، إذ قال : " الخبر في هذا الباب لا يكون إلاّ مضارعًا ، نحو : كاد زيد يقوم ، وعسى زيد أن يقوم ، وندر مجيؤه اسمًا بعد (عسى ، وكاد) كقوله :

**أكثرتَ في العذلِ مُلحًّا دائمًا  لا تُكثرَنْ إنّي عسيتُ صائما** "[٢]

وفي الآخر أورد البغدادي وجهًا أراه أرجح الأقوال السابقة ، إذ قال : " والشاهد في قوله صائمًا ، فإنّه اسم مفرد جيء به خبرًا لعسى كذا قالوا ، والحقّ خلافه ، وأنّ عسى هنا فعل تام خبريّ لا فعل ناقص إنشائي يدلك على أنّه خبري وقوعه خبرًا لإنَّ "[٣] .

### ب - حذف (أنْ) من خبر (عسى) أمرٌ قليل

**عسى الكربُ الذي أمسيتُ فيه  يكونُ وراءَهُ فرجٌ قريبُ**[٤]

أورد البغدادي في هذا الشاهد عن الشارح : " أنّه حذف (أنْ) من خبر عسى وهو قليل ، والتقدير : أنْ يكون وراءه ... "[٥] .

ثمّ ذكر البغدادي أنّ هذا هو مذهب ابن هشام ذكره في المغني[١] ، وهو ظاهر كلام سيبويه ، إذ ذكر أنّ من العرب من يحملون (عسى) على (كاد)

---

(١) خزانة الأدب : ٣٢٢/٩ ، وينظر : مغني اللبيب : ٢٤٤/١ .

(٢) شرح ابن عقيل : ٢٨٩/١ .

(٣) خزانة الأدب : ٣١٨/٩ .

(٤) المصدر نفسه : ٣٢٨/٩ ، وينظر : شعر هدبة : ٥٩ ، والكتاب : ١٥٩/٣ ، والمقتضب : ٧٠/٣ ، وتحصيل عين الذهب : ٤٣٧ ، والمقرب : ٩٨/١ ، وشرح الرضي على الكافية : ٢١٩/٤ .

(٥) خزانة الأدب : ٣٢٨/٩ ، وينظر : شرح الرضي على الكافية : ٢١٩/٤ .

فيحذفون (أنْ) من خبر (عسى) تشبيهًا لها بخبر (كاد) ، فالذي جاء في البيت بحسب توجيه سيبويه ، وابن هشام هو لغة من لغات العرب ، ولكن هذه اللغة ضعيفة ، قال سيبويه : " واعلم أنّ من العرب من يقول : عسى يفعل ، يشبهها بكاد يفعل ، فيفعل حينئذٍ في موضع الاسم المنصوب في قوله : عسى الغوير أبؤسًا ، فهذا مثل من أمثال العرب أجروا فيه عسى مجرى كان ، قال هدبة :

**عسى الكَرْبُ الذي أمْسَيْتَ فيه يَكونُ وراءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ** "(٢)

وكذلك يرى المبرّد أنّ حذفها قليل ، فوصف وجه حذفها بأنّه ليس جيّدًا ، إذ قال : " وعسى الأجود فيها أن تستعمل بأن ، كقولك : عسى زيدٌ أن يقوم ، كما قال الله ﴿ﷻ﴾ :﴿ فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ ﴾ [التوبة : ٥٢] ، وقال جلَّ ثناؤه :﴿ عَسَى ٱللَّهُ أَن يَتُوبَ عَلَيْهِمْ ﴾ [المائدة : ١٠٢] ، ويجوز طرح (أن) وليس بالوجه الجيد ، قال هدبة :

**عسى الكربُ الذي أمسيتُ فيه يكون وراءَهُ فرجٌ قريبُ** "(٣)

ثمّ نقل البغدادي عن الأعلم أنّ الوجه في حذف (أنْ) من خبر (عسى) هو شيء خاص بضرورة الشعر ، إذ قال : " الشاهد في إسقاط (أن) ضرورة ورفع الفعل ، والمستعمل في الكلام : عسى أن يكون ، كما قال الله ﴿ﷻ﴾ :﴿ عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ ﴾ [الإسراء : ٧٩] ، و ﴿ فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ ﴾ "(٤) .

وأمّا ابن عصفور فهو قد استقرى كلام سيبويه محاولاً الردّ عليه على وفق ما يقتضيه القياس ؛ لأنّه يرى في كلام سيبويه إطلاقًا في عموم الكلام ، أي في منظومه ومنثوره ، وهو يرى أنّ ذلك خاصّ بمنظوم الكلام فقط ، أي أن يستعمل خبر عسى بغير (أن) في ضرورة الشعر فقط ، وهذا ما نقله عنه البغدادي ، إذ ذكر

---

(١) ينظر : مغني اللبيب : ٢٤٣/١ ، وخزانة الأدب : ٣٢٨/٩ .

(٢) الكتاب : ١٥٨/٣ – ١٥٩ ، وينظر : خزانة الأدب : ٣٢٨/٩ .

(٣) الكامل في اللغة والأدب : ١٥٨/١ .

(٤) تحصيل عين الذهب : ٤٣٧ .

أنّه قال في (كتاب الضرائر)[١] : " وظاهر كلام سيبويه يعطي أنّه جائز في الكلام ؛ لأنّه قال : واعلم أنّ من العرب من يقول : (عسى يفعل) تشبيهًا بكاد "[٢] .

فأطلق القول ولم يقيد ذلك بالشعر إلاّ أنّه ينبغي أن لا يُحمل كلامه على عمومه ، فإنّ القياس يقتضي عدم تجويز ذلك إلاّ في الشعر ؛ ولأنّ استعمالها بغير (أنْ) إنّما هو بالحمل على (كاد) ؛ لشبهها بها من حيث معنى المقاربة ، وكاد محمولة باستعمالها بغير (أنْ) على الأفعال التي هي للأخذ في الشروع من جهة أنّها لمقاربة ذات الفعل ، وليست عسى كذلك لأنّ فيها تراخيًا ، فلما كانت محمولة في استعمالها بغير (أن) على ما هو محمول على غيره ضَعُفَ الحمل فلم تجيء إلاّ في الضرورة الشعرية[٣] .

## ٢- خبر جعل :

### أ- وقوع خبر (جعل) جملة اسمية

قال الشاعر :

**وقد جَعَلَتْ قَلُوصُ ابْنَي زِيادٍ مِنَ الأَكوارِ مَرتَعُها قريبُ**[٤]

أورد البغدادي في خبر (جعل) الجملة الاسمية (مرتعُها قريبُ) عدّة أوجه إعرابية :

**أحدها** : أنّ جملة خبر (جعل) الاسمية قوله : (مرتعها قريب) هي في التقدير جملة فعلية تقديرها : يقربُ مرتعها من الأكوار ، وهذا ما نقله البغدادي عن ابن جني ، إذ قال : " قال ابن جني في (إعراب الحماسة)[٥] : أوقع الجملة من المبتدأ والخبر موقع الجملة من الفعل والفاعل ، أراد : وقد جعلتْ قلوصُ ابْنَي سهيلٍ يَقربُ مرتعُها من الأكوارِ ، كما قال :

---

(١) ينظر : ضرائر الشعر : ١٥٣ – ١٥٤ .

(٢) خزانة الأدب : ٣٢٨/٩ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ٣٢٩/٩ .

(٤) المصدر نفسه : ٣٥٢/٩ ، وينظر : شرح التسهيل : ٣٩٣/١ ، وشرح الرضي على الكافية : ٢٢٦/٤ ، ومغني اللبيب : ٣٥٢/١ .

(٥) ينظر : التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة : ١١٢ .

**فقد جَعَلتْ نَفْسِي على النَّأْي تَنْطَوي وعَيْني عَلَى فَقْدِ الحبيبِ تَنامُ "**[١]

وهذا ما ذهب إليه البغدادي ، إذ قال : " أقول : الصواب في التقدير : تقرب من المرتع ، بإسناد الفعل إلى ضمير القلوص ، فإنّ جميع أفعال المقاربة لا يكون فاعل خبرها الفعلي إلاّ ضمير اسمها "[٢] .

**وثانيها** : أنّ جملة (مرتعُها قريبُ) جملة حالية ، وليست بجملة خبرية ، والسبب في ذلك أنّ (جعل) في هذا الشاهد هي بمعنى : (طَفِقَ ، وأقبل) لا بمعنى : اعتقد ، فعلى ذلك تكون غير متعدية ، وجملة (مرتعها قريب) في موضع الحال لا في موضع الخبر ، وهذا ما نقله البغدادي عن الخطيب التبريزي ، إذ قال : " وقال الخطيب التبريزي (ت٢٣١هـ) في (شرح الحماسة)[٣] : وقد جعلتْ قلوصُ ابني سهيلٍ يقربُ مرتعُها من الأكوارِ ، أي : لم تتباعد في الرعي لمّا حطّ رحلها ؛ لِمَا بها من الإعياء فبركت مكانها وجعلت هنا بمعنى : طَفِقت وأقبلت ، ولذلك لا يتعدى (ومرتعها قريب) في موضع الحال ، أي أقبلت قلوص هذين الرجلين قريبة المرتع من رحالهم "[٤] .

**وثالثها** : أنّ قوله (جَعَلَتْ) هنا على صيغة المجهول ، وليست بصيغة البناء للمعلوم ، و (قلوص) مرفوعًا بها ، وقوله : (مرتعها قريب) جملة اسمية في محل نصب خبر (جُعِلَت) ، وهذا ما نقله البغدادي عن العيني (ت٨٥٥هـ) في قوله : (جُعِلت) من هذا الشاهد حيث قال : " وقد أخطأ العيني[٥] في هذه الكلمة من وجهين : الأول : أنّ قال : (جعل) هنا من أفعال المقاربة ، وإنّما هي من أفعال الشروع ، والثاني : أنّه قال : و (جُعِلَت) هنا على صيغة المجهول أُسندت إلى قلوص ، وإنّما

---

(١) خزانة الأدب : ٣٥٢/٩ – ٣٥٣ .

(٢) المصدر نفسه : ٣٥٣/٩ .

(٣) ينظر : شرح ديوان الحماسة : ١١٢/١ .

(٤) خزانة الأدب : ٣٥٣/٩ .

(٥) ينظر : المقاصد النحوية : ٨ – ٩ .

(جعلتْ) بالبناء للمعلوم وقلوص اسمها ، وجملة (مرتعها قريب من الأكوار) في محل نصب على أنّه خبرها "[١] .

**ورابعها** : أنّ قوله : (مرتعها قريب) جملة اسمية في محل نصب خبر لـ (جعلت) ، ولكن مجيء هذا الخبر جملة اسمية أمرٌ نادر ، وهذا ما نقله البغدادي عن الشارح ، إذ قال : " وقد جاء نادرًا خبر (جعل) جملة اسمية ، وهو قوله : (مرتعُها قريبُ) "[٢] .

وتابعَ الشارحَ في هذا القول السيوطيُّ ، إذ قال : " وندر مجيء خبر (جعل) جملة اسمية كقوله :

**وقد جعلتْ قلوصُ ابني زيادٍ  من الأكوارِ مرتعُها قريبُ** "[٣]

أمّا ابن هشام فيعدُّ الذي جاء في البيت أمرًا شاذًّا[٤] .

ب- مجيء خبر (جعل) جملة شرطية مُصدّرة بـ (إذا)

قال الشاعر :

**وقد جعلتُ إذا ما قمتُ يُثقلني  ثوبي فأنهضُ نهضَ الشاربِ الثَّمِلِ**[٥]

أورد البغدادي في خبر (جعل) قوله : (إذا ما قمت يثقلني ثوبي) وجهين إعرابيين :

**أحدهما** : أنّ خبر (جعل) جملة فعلية شرطية مصدّرة بـ (إذا) ، وهذه الجملة الشرطية في محل نصب على أنّها خبر (جعل)[٦] ، وعلى هذا يكون قوله : (ثوبي)

---

(١) خزانة الأدب : ٣٥٤/٩ – ٣٥٥ .

(٢) المصدر نفسه : ٣٥٢/٩ ، وينظر : شرح الرضي على الكافية : ٢٢٦/٤ .

(٣) همع الهوامع : ٤٧٨/١ .

(٤) ينظر : أوضح المسالك : ٢٩٣/١ .

(٥) ذكر البغدادي في خزانة الأدب : ٣٥٥/٩ أنّ هذا البيت هو لعمرو بن أحمر الباهلي ، وينظر : المقرب : ١٠١/١ ، وشرح الرضي على الكافية : ٢٢٦/٤ ، وشرح التصريح على التوضيح : ٢٨٠/١ .

(٦) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٢٢٦/٤ .

فاعل (يثقلني) ، ويكون وقوع الجملة الشرطية خبرًا لـ (جعل) موقع الفعل المضارع أمرًا نادرًا[١] .

وهذا هو ظاهر كلام ابن مالك ؛ فلذلك قال البغدادي : " وقد تَبِعَ الشارحُ المحققُ في هذا ابنَ مالك في التسهيل[٢] ، قال فيه : وربّما جاء خبر (جعل) جملةً اسمية وفعلية مصدرة بـ (إذا) "[٣] .

**والوجه الآخر** : أنّ خبر (جعل) جملة فعلية ظرفية لا شرطية ، وذلك بتقدير (إذا) ظرفية ، فعلى ذلك يكون خبر (جعل) فعلاً مضارعًا رافعًا لضمير مستتر يعود إلى اسم (جعل) ، وقوله (ثوبي) بدل اشتمال من تاء (جعلت) لا فاعل (يثقلني)[٤] .

وهذا ما تابع به البغداديُّ ابنَ هشام ، إذ ذكر أنّه لا مانع من جعل (يثقلني) خبرًا لها ، ويكون (ثوبي) بدل اشتمال من التاء في (جعلت) ، وذلك بتقدير (إذا) ظرفية لا شرطية[٥] ، قال ابن هشام : " اشترطوا الإضمار في بعض المعمولات ومن ذلك مرفوع خبر كاد وأخواتها إلاّ عسى ، ومن الوهم قول جماعة في قول هُدبة :

**عَسَى الكَرْبُ الذي أَمْسَيْتَ فيه  يَكونُ وراءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ**

إنّ (فرجٌ قريب) اسم يكون ، والصواب أنّه مبتدأ خبره الظرف ، والجملة خبر (يكون) ، واسمها ضمير الكرب ، وأمّا قوله :

**وقد جَعَلتُ إذا ما قُمْتُ يُثْقِلُني  ثَوْبي فأَنْهَضُ نَهْضَ الشاربِ الثَّمِلِ**

فثوبي بدل اشتمال من تاء جعلت لا فاعل يثقلني "[٦] .

---

(١) ينظر : خزانة الأدب : ٣٥٥/٩ – ٣٥٦ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل : ٣٩٢/١ .

(٣) خزانة الأدب : ٣٥٦/٩ .

(٤) ينظر : خزانة الأدب : ٣٥٦/٩ .

(٥) ينظر : المصدر نفسه .

(٦) مغني اللبيب : ٢٣٩/٢ – ٢٤١ .

ويبدو أنّ الوجه الذي ذهب إليه البغدادي وابن هشام هو الوجه الصحيح ؛ لأنّه من شروط الجملة الفعلية الواقعة خبرًا لـ (كاد وأخواتها) أن يكون فعل هذه الجملة رافعًا لضمير أسمائها[١] .

## ب ــ أفعال القلوب :

### ١- إلغاء الفعل (وجدتُ) عن العمل مع تقدّمه

قال الشاعر :

**كذاك أُدِّبتُ حتى صار من خُلُقي  أنّي وجدتُ مِلاكُ الشيمةِ الأدبُ**[٢]

الشاهد في هذا البيت إلغاء الفعل (وجدت) عن العمل مع تقدمه ، وهو ما تابعَ البغداديُّ به الشارحَ بعَدِّهِ وجهًا ضعيفًا[٣] ، فذكر وجهين إعرابيين :

**أحدهما** : التعليق عن العمل على تقدير لام الابتداء ، فعلى ذلك يكون ما بعدها من المبتدأ والخبر في محل نصب على أنّهما سادّان مسدَّ مفعولي (وجد) ، وهذا ما ذكره الشارح[٤] بحسب ما نقله البغدادي عنه[٥] .

**والوجه الآخر** : أنّ قوله : (وجدتُ) ليست معلّقة ولا ملغاة ، بل هي عاملة على تقدير ضمير الشأن المحذوف وهو المفعول الأول ، والجملة بعده في محل نصب المفعول الثاني ، وهو ما ذكره الشارح ، ونقله عنه البغدادي تبعًا لابن جني ، قال ابن جني : " أراد : وجدته ملاكُ الشيمة الأدب ، كقولك : ظننته زيدٌ منطلقٌ ، أي ظننتُ الأمر والشأن زيدٌ منطلقٌ ، إلاّ أنّه حُذِفَ الضمير في وجدت للضرورة ، كما حذفت أيضًا في بيت الكتاب :

**إنَّ مَنْ لامَ في بني بِنْتِ حَسَّا  نَ أَلُمْهُ وأعْصِهِ في الخُطُوبِ**[٦]

---

(١) ينظر : أوضح المسالك : ٣٠٤/١ – ٣٠٥ .

(٢) خزانة الأدب : ١٤٠/٩ ، وينظر : المقرب : ١١٧/١ ، وشرح الرضي على الكافية : ١٥٦/٤ ، والمقاصد النحوية : ١٦٤ ، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي : ١٨/٢ .

(٣) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ١٧٥/٤ ، وخزانة الأدب : ١٣٩/٩ .

(٤) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ١٥٧/٤ .

(٥) ينظر : خزانة الأدب : ١٣٩/٩ .

(٦) الكتاب : ٧٢/٣ .

أراد : إنّه مَنْ لام ، ألا ترى أنّ مَنْ هنا شرط ، فلا ينصبها ما قبلها كالاستفهام ، وعلى هذا نقول : ظننتُ أبوك أخوك ، أي ظننتُهُ ، فاعرفه "[١] .

ويرفض البغدادي هذا الذي ذهب إليه ابن جني ؛ وذلك لأنّ حذف الضمير لا يختص بالشعر ، إذ قال : " ولا يخفى أنّ هذا التخريج على كلام ابن جني يكون من باب غسل الدم بالدم ، والصحيح أنّ حذف ضمير الشأن لا يختصّ بالشعر ، ومنه الحديث : (إنّ من أشدِّ الناسِ عذابًا يومَ القيامة المصورون)[٢] ، وحكاية الخليل : إنّ بك زيدٌ مأخوذ "[٣] .

وكذلك ردَّ البغدادي على العيني بقوله : " والفرق بين الإلغاء والتعليق أنّ الأول : إبطال العمل لفظًا ومحلاً ، والثاني : إبطاله لفظًا لا محلاً ؛ لمجيء ما له صدر الكلام ، وكأنّ العيني لم يفرِّق بينهما لقوله : أُلغي عمل وجدت لكون لام الابتداء مقدرة[٤] ، والصواب عُلِّق وجدت عن العمل لفظًا ؛ لكون لام الابتداء مقدرة "[٥] .

## ٢- إلغاء الفعل (إخال) عن العمل لتقدّم حرف النفي عليه

قال الشاعر :

**أرجو وآملُ أنْ تَدْنُو مَوَدَّتُها وما إخالُ لَدَينا مِنْكِ تَنْوِيلُ**[٦]

أورد البغدادي للفعل (إخال) من هذا الشاهد أربعة أوجه إعرابية : وجهين نقلهما عن ابن هشام في شرح قصيدة (بانت سعاد) ، ووجهين نقلهما عن الشارح في الشاهد أعلاه .

---

(١) التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة : ٢٩٠ – ٢٩١ ، وينظر : خزانة الأدب : ١٣٩/٩ .

(٢) صحيح البخاري : ١٦٧/٧ .

(٣) خزانة الأدب : ١٤٠/٩ .

(٤) ينظر : المقاصد النحوية : ١٦٥ .

(٥) خزانة الأدب : ١٤٠/٩ .

(٦) المصدر نفسه : ١٤٣/٩ ، وينظر : ديوان كعب بن زهير : ١١١ ، وشرح الرضي على الكافية : ١٥٧/٤ ، وشرح الأشموني : ٣٣٦/١ ، وشرح التصريح على التوضيح : ٣٧٥/١ ، وهمع الهوامع : ٥٥٢/١ .

فأمّا الذي نقله عن ابن هشام فقد قال : " وقال ابن هشام في (شرح بانت سعاد)[١] وجه إلغاء (إخال) هنا عدم تصدرها ، فإنّ حرف النفي لما تقدمها أزال عنها التصدر المحض ، فسَهَّل إلغاءَها كما سهَّل إلغاءَ (ظننت) تقدم (متى ، وإنّي) في : متى ظننتُ زيدٌ منطلقٌ ، وقول الحماسي :

**أنّي وَجَدْتُ مِلاكُ الشيمةِ الأدبُ**

أو يكون الإلغاء على تقدير حرف النفي داخلاً على الجملة الاسمية ، وتقدير : (إخال) معترضة بينهما "[٢] .

وأمّا الذي أجازه الشارح[٣] ، فقد قال فيه : " ويجوز أن يُخرَّج أيضًا كالذي قبله [أي أنّ توجيه هذا الشاهد ، وهو التوجيه نفسه في الشاهد السابق قوله : ... وما إخالُ لدينا منكِ تنويلُ] إمّا على تقدير لام الابتداء ، أو على تقدير ضمير الشأن ، فيكون على الأول معلّقًا عن العمل في اللفظ ، ويكون جملة (لدينا منكِ تنويل) في موضع المفعولين ، وعلى الثاني تكون عاملة لفظًا ويكون مفعولها ضمير الشأن المحذوف ، أي : ما إخاله ، وجملة (لدينا منكِ تنويل) في موضع المفعول الثاني "[٤] .

## ٣- يجوز في ( عَلِمَ ) أن تنزل منزلة القسم

قال الشاعر :

---

(١) ينظر : شرح قصيدة (بانت سعاد) : ١٦٤ – ١٦٥ .

(٢) خزانة الأدب : ١٤٣/٩ .

(٣) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ١٥٧/٤ .

(٤) خزانة الأدب : ١٤٤/٩ .

**وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي إنَّ المَنَايا لا تَطِيشُ سِهَامُها**[١]

أورد البغدادي في الفعل (عَلِمَ) من هذا الشاهد وجهين إعرابيين :

**أحدهما** : " إنّ (عَلِمَ) نُزِّل منزلة القسم ، فيكون جملة (لتأتينّ) جواب القسم الذي هو عَلِمتُ ، وحينئذٍ تخرج عمّا نحن فيه ، فلا تقتضي معمولاً ، ولا تتصف بعملٍ ولا تعليقٍ ولا إلغاء "[٢] .

هذا ما نقله البغدادي عن الشارح[٣] ، ويرى أنّه مأخوذ من كلام سيبويه ، إذ قال : " وهذا مأخوذ من كلام سيبويه ، فإنّه أورد هذا البيت في باب أفعال القسم ، وقال[٤] : كأنّه قال : واللهِ لتأتينَّ ، كما قال : قد عَلِمت لعبد الله خير منك "[٥] .

**والوجه الآخر** : " يجوز أن تبقى (عَلِمَ) هنا على بابها ، وتكون معلّقة بلام القسم ، فيكون جملة (لتأتينّ منيتي) جوابًا لقسم محذوف تقديره : ولقد علمت والله لتأتينّ منيتي ، وجملتا القسم والجواب في موقع نصب بعلمت المعلَّق "[٦] .

وهذا ما نقله البغدادي عن ابن الناظم في شرح الألفية[٧] ، وابن هشام في تخليص الشواهد[٨] ، إذ قال : " وإلى هذا ذهب ابن الناظم في (شرح الألفية) قال : ومنها ، أي المعلقات لام الابتداء والقسم كقوله تعالى :﴿**وَلَقَدْ عَلِمُوا۟ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ**﴾ [البقرة : ١٠٢] ، كقول الشاعر :

---

(١) الكتاب : ١١٠/٣ ، والخصائص : ٢٩٨/٣ ، وشرح الرضي على الكافية : ١٦٠/٤ ، وخزانة الأدب : ١٥٩/٩ ، وفتح الكبير المتعال في إعراب المعلقات العشر الطوال (معلقة لبيد بن ربيعة) : ٦٠/٢ .

(٢) خزانة الأدب : ١٥٩/٩ .

(٣) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ١٦٠/٤ .

(٤) ينظر : الكتاب : ١١٠/٣ .

(٥) خزانة الأدب : ١٥٩/٩ .

(٦) المصدر نفسه .

(٧) ينظر : شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك : ١٤٩ .

(٨) ينظر : تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد : ٤٥٣ .

**ولقد عَلِمتُ لتأتينّ منيتي إنّ المنايا لا تطيشُ سهامُها** "[١]

ثمّ قال : " وقرّره ابن هشام في (شرح الشواهد) وجوّز الوجه الأول أيضًا فيه ثمّ قال : ويأتي الوجهان في الآية الكريمة أيضًا "[٢] .

(١) خزانة الأدب : ٩/١٦٠ .

(٢) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد : ٤٥٣ .

# الفصل الثالث
# تعدد الأوجه الإعرابية في الحروف
## المبحث الأول
## حـــروف الـجـــرّ

### ١- مجيء (إلى) على أصلها لانتهاء الغاية

قال الشاعر :

**فلا تتركنّي بالوعيدِ كأنَّني إلى الناس مطليٌّ به القارُ أجرَبُ**[١]

أورد البغدادي في حرف الجرّ (إلى) من هذا الشاهد وجهين إعرابيين :

**أحدهما** : إنّ (إلى) في هذا الشاهد جاءت على الأصل ، أي : للانتهاء ، وذلك أنّها عُدِّي بها قوله : (مطليّ به القار) ؛ لأنّه بمعنى مُكرَّه مُبَغَّض ، والتكريه يتعدى بـ (إلى) .

ثمّ ذكر البغدادي أنّ هذا التوجيه هو توجيه ابن عصفور ، إذ قال : " وهذا توجيه ابن عصفور قال في (كتاب الضرائر)[٢] : إنّما وقعت فيه (إلى) موقع (في) ؛ لأنّه إذا كان بمنزلة البعير الأجرب المطليّ الذي يخاف عدواه ، فيطرد عن الإبل إذا أراد الدخول بينها ، كان مبغضًا إلى الناس ، فعُومِل مطليّ كذلك معاملة مبغَّض "[٣] .

**والآخر** : على أنّ " (إلى) متعلّقة بمحذوف ، أي : مطليّ بالقار مضافًا إلى الناس ، فحذف وقلب الكلام "[٤] .

وهذا الوجه لم ينسبه البغدادي إلى أحد ، وإنّما قال : " قال بعضهم "[٥] ، والظاهر على البغدادي في هذا الشاهد أنّه تابع الرضي في ترجيح الوجه الأول ؛

---

(١) خزانة الأدب : ٤٦٥/٩ ، وينظر : ديوان النابغة الذبياني : ٧٣ ، وشرح الرضي على الكافية : ٢٧٢/٤ ، ورصف المباني : ١٦٩ ، ومغني اللبيب : ١٣٧/١ ، وشرح الأشموني : ٧٣/٢ .

(٢) ينظر : ضرائر الشعر : ٢٣٥ .

(٣) خزانة الأدب : ٤٦٥/٩ – ٤٦٦ .

(٤) المصدر نفسه : ٤٦٦/٩ .

(٥) خزانة الأدب : ٤٦٦/٩ .

لأنّه قال في الوجه الأول : " والوجه أن تكون على أصلها للانتهاء "[١] ، وقال في الوجه الثاني : " ولا يخفى سماجته "[٢] .

وهو الصحيح ؛ لأنّ البيت هو للنابغة ، والنابغة في هذا البيت يصف الحالة التي انتهى إليها من كثرة وعيد بن المنذر له ، أي أنّه أصبح مكروهًا بسبب الوعيد ، كما يصبح البعير مكروهًا بسبب الجرب[٣] .

## ٢- زيادة الباء في المفعول به سماعًا

قال الشاعر :

**نَحْنُ بَنُو جَعْدَةَ أرْبابُ الفَلَجْ نَضْرِبُ بالسيفِ ونَرْجُو بالفَرَجْ**[٤]

أورد البغدادي في (الباء) في المفعول به ، وهو قوله : (بالفرج) وجهين إعرابيين :

**أحدهما** : أنّ الباء في قوله : (بالفرج) زائدة ، وعلة زيادتها إمّا ورودها في السماع ، وهذا ما نقله البغدادي عن الشارح[٥] ، إذ قال : " إنّ (الباء الثانية) زائدة في المفعول به سماعًا "[٦] ، أو أنّ زيادتها أمر خاص بالضرورة الشعرية ، وهذا ما نقله البغدادي عن ابن عصفور ، إذ قال : " وقال ابن عصفور في (الضرائر)[٧] : وزيادة الباء هنا ضرورة "[٨] .

---

(١) المصدر نفسه : ٤٦٥/٩ .

(٢) المصدر نفسه : ٤٦٦/٩ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه .

(٤) المصدر نفسه : ٥٢١/٩ ، وينظر : ديوان النابغة الجعدي : ٤٨ ، والاقتضاب في شرح أدب الكتاب : ٣٠١/٢ ، وشرح الرضي على الكافية : ٢٨٢/٤ ، ورصف المباني : ٢٢١ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي : ١١٤ .

(٥) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٢٨٢/٤ .

(٦) خزانة الأدب : ٢٥١/٩ .

(٧) ينظر : ضرائر الشعر : ٦٣ .

(٨) خزانة الأدب : ٥٢١/٩ .

**والوجه الآخر** : أنّ الباء غير زائدة ؛ لأنّ فعل الرجاء (نرجو) قد تعدّى بها ؛ لأنّه بمعنى الطمع ، والطمع يتعدّى بالباء ، وهذا ما نقله البغدادي عن ابن السيد ، إذ قال : " قال ابن السيد في (شرح أدب الكاتب)[١] إنّما عُدِّي الرجاء بالباء ؛ لأنّه بمعنى الطمع ، والطمع يتعدّى بالباء ، كقولك : طمعتُ بكذا "[٢] ، أي أنّه حمله على التضمين .

**٣- زيادة الباء في خبر ( لكن ) سماعاً بقلّة**

قال الشاعر :

**ولكنَّ أَجْرًا لَو فَعلتِ بهيِّنٍ وهَلْ يُنكَرُ المعروفُ في الناسِ والأَجْرُ**[٣]

نقل البغدادي عن الشارح[٤] " أنّ الباء تُزاد سماعًا بقلّة في خبر لكن "[٥] ، ثمّ ذكر البغدادي أنّ ابن جني في (سر صناعة الإعراب) يُعِدُّ سبب زيادة الباء في خبر (لكن) هو شبه هذا الخبر بالفاعل ، إذ قال : " قال ابن جني في (سر صناعة الإعراب)[٦] : وقد زِيدَت في خبر (لكن) ؛ لشبهه بالفاعل ، وأنشد البيت وقال : أراد : ولكنّ أجرًا لو فعلتِهِ هيّن ، وقد يجوز فيه أن يكون معناه : ولكنَّ أجرًا لو فعلتِهِ بشيء هيِّن ، أي أنتِ تصلين إلى الأجر بالشيء الهيِّن ، كقولك : وجوب الشكر بالبرّ الهيِّن ، فتكون الباء على هذه غير زائدة "[٧] .

وحاصل ما تقدّم أنّ للباء في خبر (لكن) وهو قوله : (بهيِّن) من هذا الشاهد وجهين إعرابيين :

---

(١) ينظر : الاقتضاب في شرح أدب الكتاب : ٣٠١/٢ – ٣٠٢ .

(٢) خزانة الأدب : ٥٢١/٩ .

(٣) ذكر البغدادي في خزانة الأدب : ٥٢٣/٩ أنّه لم يقف عليه ، وينظر : سر صناعة الإعراب : ١٤٢/١ ، وشرح المفصل : ١٣٩/٨ ، وشرح الرضي على الكافية : ٢٨٣/٤ .

(٤) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٢٨٣/٤ .

(٥) خزانة الأدب : ٥٢٣/٩ .

(٦) ينظر : سر صناعة الإعراب : ١٤١/١ – ١٤٢ .

(٧) خزانة الأدب : ٥٢٣/٩ .

**أحدهما** : أنّ الباء في خبر (لكن) وهو قوله : (بهيِّن) زائدة ، وعلة زيادتها إمّا لورودها في السماع بقلّة[١] ، أو شُبِّه خبر (لكن) بالفاعل[٢] ، وهذا ما قال به ابن يعيش أيضًا ، حيث قال : " وقد زادوها في خبر (لكن) تشبيهًا له بالفاعل ، قال الشاعر :

**ولكنَّ أجرًا لو فَعلتِ بهينٍ وهل يُنكرُ المعروفُ في الناسِ والأجرُ** "[٣]

**والوجه الآخر** : أنّ الباء في خبر (لكن) غير زائدة ؛ لأنّها متعلقة بموصوف محذوف تقديره : بشيءٍ هيِّن ، ولكن لفهم المعنى المراد حُذِفَ هذا الموصوف وأُلحِقَت الباء بالصفة[٤] .

## ٤- وصول فعل القسم إلى معموله من دون وساطة حرف الجرّ

قال الشاعر :

**فقلتُ يمينُ اللهِ أبرحُ قاعدًا ولو قطَّعوا رأسي لديكِ وأوصالي**[٥]

قال البغدادي : " إنّ (يمينُ الله) رُوي مرفوعًا ومنصوبًا بالوجهين ، أمّا الرفع فعلى الابتداء والخبر محذوف ، أي : لازمي ونحوه ، وأمّا النصب فعلى أنّ أصله : أحلف بيمين الله ، فلمّا حذف الباء وصل فعل القسم إليه بنفسه ، ثمّ حذف فعل القسم وبَقِيَ منصوبًا به "[٦] .

ثمّ ذكر البغدادي أنّ النحاس جوّز خفضه بالباء المحذوفة[٧] ، ولكن من خلال متابعة الشاهد في كتب النحاس وجدتُ في كتابه (شرح أبيات سيبويه) أنّه

---

(١) ينظر : المصدر نفسه : ٥٢٣/٩ ، وشرح الرضي على الكافية : ٢٨٣/٤ .

(٢) ينظر : خزانة الأدب : ٥٢٣/٩ ، وسر صناعة الإعراب : ١٤١/١ – ١٤٢ .

(٣) شرح المفصل : ٧٩/٥ .

(٤) ينظر : خزانة الأدب : ٥٢٣/٩ ، وسر صناعة الإعراب : ١٤٢/١ .

(٥) خزانة الأدب : ٤٣/١٠ ، وينظر : ديوان امرئ القيس : ٣٢ ، والكتاب : ٥٠٤/٣ ، والمقتضب : ٣٢٦/٢ ، والأصول في النحو : ٤٣٤/١ ، وشرح الرضي على الكافية : ٣١٥/٤ .

(٦) خزانة الأدب : ٤٣/١٠ .

(٧) ينظر : المصدر نفسه : ٤٤/١٠ .

جوّز خفضه بالواو المحذوفة لا بالباء المحذوفة كما ذكر البغدادي ، قال النحاس : " أراد : ويمين الله ، فحذف الواو "[١] .

وسبق البغدادي في ذكر الوجهين الأعلمُ الشنتمري مرجحًا وجه النصب ، إذ قال : " الشاهد فيه قوله : (يمين الله) بالرفع على الابتداء وإضمار الخبر والتقدير : يمين الله لازمني ، والنصب في كلامهم أكثر على إضمار فعل "[٢] .

ثمّ ذكر البغدادي أنّ ابن مالك لم يذكر إلاّ وجه النصب ، قائلاً : " ولم يذكر ابن مالك في (تسهيله)[٣] في نحو هذا إلاّ النصب ، قال : وإن حُذِفا معًا نُصِب المقسم به ، يعني أنّ حذف فعل القسم وحرف الجرّ نصب المقسم به ، وهو أعمّ من أن يكون المقسم به لفظ الجلالة أو غيرها "[٤] .

### ٥- الحكم بزيادة حرف الكاف عند دخول كلمة ( مثل ) عليه

قال الشاعر :

**ترميهمُ حِجَارةٌ من سِجِّيلْ  فصُيِّروا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولْ**[٥]

أورد البغدادي في (الكاف) من قوله : (كعَصْفٍ مأكول) عدّة أوجه إعرابية :

**أحدها** : أنّها اسمٌ تأتي به العرب عند الضرورة ، ونسب البغدادي هذا الوجه إلى سيبويه ، والأعلم الشنتمري ، إذ قال : " وأنشده سيبويه[٦] على أنّها فيه اسمٌ لضرورة الشعر قال : إنّ أُناسًا من العرب إذا اضطرّوا في الشعر جعلوها بمنزلة مثل ، قال الراجز :

---

(١) شرح أبيات سيبويه : ١٨٣ .

(٢) تحصيل عين الذهب : ٥١٠ ، وينظر : خزانة الأدب : ٤٤/١٠ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل : ٩٩/٣ – ١٠٠ .

(٤) خزانة الأدب : ٤٤/١٠ .

(٥) المصدر نفسه : ١٨٤/١٠ ، وينظر : ديوان رؤبة : ١٨١ ، والكتاب : ٤٠٨/١ ، وينظر : المقتضب : ١٤١/٤ ، والأصول في النحو : ٤٣٨/١ ، وشرح الرضي على الكافية : ٣٢٤/٤ .

(٦) ينظر : الكتاب : ٤٠٨/١ .

**فصُيِّروا مثلَ كعَصْفٍ مَأكولْ** "[1]

وقال في قول الأعلم الشنتمري : " قال الأعلم[2] : أدخل مثلاً على الكاف إلحاقًا لها بنوعها من الأسماء ضرورة ، وجاز الجمع بينهما جوازًا حسنًا لاختلاف لفظيهما مع ما قصده من المبالغة في التشبيه ولو كَرَّر المثل لم يحسن "[3] .

**وثانيها** : الحكم بزيادة الكاف عند دخول (مثل) عليها وهذا ما نقله البغدادي عن ابن جني ، حيث قال : " قال ابن جني في (سر صناعة الإعراب)[4] : وأمّا قوله :

**فصُيِّروا مثلَ كعَصْفٍ مَأكولْ**

فلا بدَّ من زيادة الكاف ، فكأنّه قال : فصيّروا مثل عصف مأكول ، فأكّد الشبه بزيادة الكاف ، كما أكّد الشبه بزيادة الكاف في قوله تعالى :﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى : ١١] ، إلاّ أنّه في الآية أدخل الحرف على الاسم وهذا سائغ ، وفي البيت أدخل الاسم على الحرف فشَبَّه شيئًا بشيء "[5] .

**وثالثها** : أنّ الكاف هي كلمة للتشبيه كُرِّرت لزيادة التأكيد ، ونسب البغدادي هذا الوجه إلى الزمخشري ، إذ قال : " وقال صاحب الكشاف[6] عند قوله :﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ : ولك أن تزعم أنّ كلمة التشبيه كُرِّرت للتأكيد ، كما كرَّرها من قال : وأنشد البيت وما بعده "[7] .

**ورابعها** : أنّ (الكاف) و (مثل) ليس بزائدتين ، وهذا ما نقله البغدادي عن ابن هشام ، إذ قال : " قال ابن هشام في (المغني)[8] : وفي الآية قولٌ ثالث ، وهو

---

(١) خزانة الأدب : ١٠/١٨٥ .

(٢) ينظر : تحصيل عين الذهب : ٢٣٢ .

(٣) خزانة الأدب : ١٠/١٨٥ .

(٤) ينظر : ١/٢٩٦ .

(٥) خزانة الأدب : ١٠/١٨٤ – ١٨٥ .

(٦) ينظر : ٤/٢١٨ – ٢١٩ .

(٧) خزانة الأدب : ١٠/١٨٥ .

(٨) ينظر : مغني اللبيب : ١/٢٨١ .

أنّ الكاف ومثلاً لا زائدَ منهما ، ثمّ اختُلف ، فقيل : مثل بمعنى الذات ، وقيل : بمعنى الصفة ، وقيل : الكاف اسم مؤكد بمثل ، كما عكس ذلك من قال :

**فصُيِّروا مثلَ كعَصْفٍ مَأكولْ** "(١)

ثمّ ذكر البغدادي ما أورده الدماميني (ت٨٢٨هـ) على ما ذكره ابن هشام ، حيث قال : " وأورد عليه الدماميني(٢) بأنّه يلزم عليه إضافة المؤكد إلى التأكيد ، والبصريون لا يعتدون بها ؛ لأنّها في الندرة "(٣) .

## ٦- تقديم الجارّ على غير المجرور

قال الشاعر :

**إنَّ الكَرِيمَ وأبِيكَ يَعْتَمِلْ إنْ لمْ يجدْ يَومًا على مَنْ يَتَّكِلْ**(٤)

نقل البغدادي في الشاهد عن الشارح(٥) " أنّ (على) ليست زائدة ، وإنّما هي مقدّمة من تأخير ، والأصل : إن لم يجد يومًا من يتكل عليه ، فقدّمت (على) على (من) فانتصب الضمير بالفعل ثمّ حُذِف "(٦) .

ثمّ ذكر البغدادي أنّ هذا تخريج ابن الشجري(٧) ، إذ أورده ابن الشجري نظيرًا لقوله تعالى :﴿ يَدْعُواْ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦ ﴾ [الحج : ١٣] ، إذ ذكر أنّ الأصل : يدعو مَنْ لَضَرُّهُ أقربُ ، قدِّمت لام التوكيد كما قدِّمت (على) في قول الراجز مع أنّها عاملة ، وأراد : من يتكل عليه ، وهذا تقديم قبيح سوغته الضرورة(٨) .

---

(١) خزانة الأدب : ١٨٦/١٠ .

(٢) ينظر : شرح الدماميني على المغني : ١٤/٢ .

(٣) خزانة الأدب : ١٨٦/١٠ .

(٤) المصدر نفسه : ١٤٣/١ ، وينظر : الكتاب : ٨١/٣ ، والانتصار لسيبويه : ١٨٢ ، وأخبار أبي القاسم الزجاجي : ١٩١ ، وأمالي الزجاجي : ٢٣٥/١ ، وشرح الرضي على الكافية : ٣٢٢/٤ .

(٥) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٣٢٢/٤ .

(٦) خزانة الأدب : ١٤٣/١٠ .

(٧) ينظر : أمالي ابن الشجري : ٤٣٩/٢ – ٤٤٠ .

(٨) ينظر : خزانة الأدب : ١٤٣/١٠ .

وضعّف البغدادي هذا الوجه ؛ لأنّه لم يعهد تقديم الجار على غير المجرور كما لم يعهد تقديم الجازم على غير المجزوم ، وإنّما تقديمهما معًا ، وعلى هذا يرى البغدادي أنّ مراد الشارح الردُّ على جميع تخاريج النحاة في البيت[١] ، وهذه التخاريج نقلها البغدادي ، وهي على النحو الآتي :

**الأول** : أن يكون الأصل : على من يتكل عليه ، فحذف العائد مع الجار ، وجاز حذف الجارّ لذكره أول الكلام ، وعلى ذلك تكون (على) غير زائدة[٢] ، وهذا ما نقله البغدادي عن سيبويه[٣] : " وقد يجوز أن تقول : بمن تمررْ أمرر ، وعلى من تنزل أنزل ، إذا أردت معنى عليه وبه ، وليس بحدّ الكلام وفيه ضعف ومثل ذلك قول بعض الأعراب : (إنّ الكريم وأبيك) البيتين يريد : يتكل عليه ولكنّه حذف ، وهذا قول الخليل "[٤] .

ونقل البغدادي عن الزجاجي أنّ أُناسًا قد غلَّطوا سيبويه في تخريجه هذا ، إذ قال : " قال الزجاجي في (أماليه الوسطى)[٥] : زعم بعض الناس أنّ سيبويه غلط فيه ، وتقديره عند سيبويه أن يكون (يجد) متعديًا إلى (من) بعلى ، وليس (وجد) مما يتعدّى بحرف خفض ؛ فلهذا خالفوه "[٦] .

**الثاني** : أنّ حرف الجرّ (على) في هذا الشاهد زائد للتعويض عن الجار المحذوف مع العائد في آخر البيت ، وهذا ما نقله البغدادي عن ابن جني[٧] : " أراد : إن لم يجد يومًا من يتكل عليه ، فحذف عليه وزاد (على) قبل (من) عوضًا "[٨] .

---

(١) ينظر : المصدر نفسه .

(٢) ينظر : المصدر نفسه .

(٣) ينظر : الكتاب : ٣/٨١ – ٨٢ .

(٤) خزانة الأدب : ١٠/١٤٣ – ١٤٤ .

(٥) ينظر : أمالي الزجاجي : ١/٢٣٤ .

(٦) خزانة الأدب : ١٠/١٤٤ .

(٧) ينظر : المحتسب : ١/٢٨١ .

(٨) خزانة الأدب : ١٠/١٤٤ .

**الثالث** : أنّ قوله : (على) في هذا الشاهد غير زائدة ؛ وذلك لأنّ (على) حرف جرّ و(من) اسم استفهام ، فيكون التقدير : إن لم يجد يومًا شيئًا ، ثمّ يبتدئ فيقول مستفهمًا : على مَنْ يتكل أعلى هذا أم على هذا ؟ ويكون (يتكل) في موضع رفع ، ولكنّه سُكِّن للقافية[١] .

**الرابع** : أنّ معنى لم يجد : لم يدرِ ، وهذا ما نقله البغدادي عن الفراء[٢] ، إذ قال : " معنى لم يجد : لم يدرِ ، كأنّه قال : إن لم يدرِ على من يتكل ، قال : وقيل لامرأة من العرب : أنْزِلي قدرَكِ من النار ، فقالت : لا أجد بِمَ أنزلها ، أي : لا أدري بأيِّ شيء أنزلها "[٣] .

**الخامس** : قال المازني : " معنى لم يجد : لم يعلم ، كأنّه قال : إنّ الكريم يعتمل إن لم يعلم على من يتكل "[٤] .

**السادس** : " أن يكون لم يجد في معنى : لم يكتسب ، كأنّه قال : إن لم يكتسب على من يتكل "[٥] . والظاهر أنّ البغدادي قد نقل هذه الأوجه الأربعة الأخيرة عن الزجاجي ؛ وذلك لأنّه أشار بعدها إلى ذلك[٦] .

**السابع** : نقل البغدادي عن الأعلم الشنتمري[٧] أنّه " يجوز أن يكون التقدير : يعتمل على من يتكل من عليه ، أي يسعى معه وإن لم يكن ذا جدة ، ومعنى يعتمل : يحترف لإقامة العيش "[٨] .

---

(١) ينظر : المصدر نفسه : ١٠/١٤٥ – ١٤٦ ، والانتصار لسيبويه : ١٨٢ – ١٨٣ ، وأخبار أبي القاسم : ١٩١ .

(٢) ينظر : أخبار أبي القاسم : ١٩١ ، الكلام الذي ورد في المتن هو نقلاً عن كتاب أخبار أبي القاسم ، ولم أعثر عليه في كتب الفراء فلذلك اعتُمِدَ كتاب أخبار أبي القاسم .

(٣) خزانة الأدب : ١٠/١٤٦ .

(٤) ينظر : أخبار أبي القاسم : ١٩١ .

(٥) خزانة الأدب : ١٠/١٤٦ .

(٦) ينظر : المصدر نفسه : ١٠/١٤٦ .

(٧) ينظر : تحصيل عين الذهب : ٤١٣ .

(٨) خزانة الأدب : ١٠/١٤٦ .

ويبدو مما تقدّم أنّ الذي ذهب إليه الفراء والمازني والأعلم الشنتمري هو الصحيح ؛ لأنّ هؤلاء النحاة قد ضمّنوا الفعل (يجد) معنى فعل آخر يصل إلى المفعول به بوساطة حرف الجرّ (على) ، وعليه يكون حرف الجرّ في الشاهد غير زائد وهو الصحيح .

## المبحث الثاني
## الأحرف المشبهة بالفعل

### ١- جواز فتح وكسر همزة (إن) بعد (إذا) الفجائية

قال الشاعر :

**وكنتُ أُرَى زيدًا – كما قِيلَ – سَيِّدًا إذا إنَّـهُ عبدُ القَفَا واللَّهَازِمِ**[١]

نقل البغدادي عن الشارح[٢] : " أنّه يجوز كسر إنّ وفتحها بعد إذا الفجائية "[٣] .

وهذا الذي ذكره سيبويه في كتابه بحسب ما نقله عنه البغدادي ، إذ قال : " قال سيبويه[٤] : سمعت رجلاً من العرب ينشد هذا البيت كما أخبرك به – أي

---

(١) ذكر البغدادي في خزانة الأدب : ٢٦٨/١٠ أنّ هذا البيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لا يعرف قائلها ، وينظر : الكتاب : ١٤٤/٣ ، والمقتضب : ٣٥١/٢ ، والأصول في النحو : ٣٦٥/١ ، والخصائص : ٤٠١/٢ ، والمفصل في صنعة الإعراب : ٢١٤/١ ، وشرح الرضي على الكافية : ٣٤٤/٤ .

(٢) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٣٤٤/٤ .

(٣) خزانة الأدب : ٢٦٥/١٠ .

(٤) ينظر : الكتاب : ١٤٤/٣ .

بالكسر – فحال إذا ههنا كحالها إذا قلت : هو عبد القفا واللهازم ، وإنّما جاءت (إنّ) هنا ؛ لأنّ هذا المعنى أردت كما أردت في حتى معنى حتى هو منطلق ، ولو قلت : مررتُ فإذا أمره العبودية واللؤم ، ثمّ وضعت إنّ في هذا الموضع جاز "[١] .

وحاصل كلام سيبويه أنّ لكسر همزة (إنّ) وفتحها في هذا الشاهد وجهين إعرابيين :

**أحدهما** : أنّه يقدّر في كسر همزة (إنّ) دخول (إذا) الفجائية على مبتدأ مقدر تقديره : (هو) ، والخبر موجود هو (عبد القفا) .

**والآخر** : أنّه يقدّر في فتح همزة (أن) على أنّ (إذا) الفجائية خبر لـ (أن) المفتوحة ، وما دخلت عليه في تأويل مصدر[٢] .

وهذا ما وجّه به الأعلم الشنتمري بحسب ما نقله عنه البغدادي ، إذ قال : " قال الأعلم[٣] : الشاهد في جواز فتح إنّ وكسرها بعد إذا ، والكسر على نية وقوع المبتدأ والخبر بعد إذا ، والتقدير : إذا هو عبد القفا ، والفتح على تأويل المصدر مبتدأ ، والإخبار عنه بإذا "[٤] .

وذكر البغدادي أنّ (إذا) عند الشارح حرفٌ ؛ ولهذا قُدِّر الخبر[٥] ، قال الشارح : " جاز الأمران أي فتح (أنّ) وكسرها ، وذلك مواضع : بعد فاء الجزاء نحو : من يكرمني فإنّي أكرمه ، الكسر بتأويل : أنا أكرمه ، والفتح على أنّ (أن) مع ما في حيزها مبتدأ محذوف الخبر ، أي : فإكرامي له ثابت ، وكذا بعد (إذا) الفجائية كقوله :

**وكنتُ أُرى زيدًا – كما قِيلَ – سيِّدًا  إذا إنَّهُ عبدُ القَفَا واللَّهازِمِ** "[٦]

---

(١) خزانة الأدب : ٢٦٥/١٠ .

(٢) ينظر : الكتاب : ١٤٤/٣ .

(٣) ينظر : تحصيل عين الذهب : ٤٣٣ .

(٤) خزانة الأدب : ٢٦٥/١٠ .

(٥) ينظر : المصدر نفسه : ٢٦٦/١٠ .

(٦) شرح الرضي على الكافية : ٣٤٣/٤ – ٣٤٤ .

وحاصل ما تقدّم أنّ (إذا) الفجائية تقدر في الكسر حرف ابتداء داخلاً على المبتدأ والخبر ، وتقدر في الفتح أنّها ظرف ، وهذا الظرف هو خبر مقدم والمصدر المؤول بعده مبتدأ مؤخر .

٢- الجملة المعترضة بين اسم (إن) وخبرها

قال الشاعر :

**فمَنْ يَكُ أمْسَى بالمدينةِ رَحْلُهُ فإنّي – وقَيَّارٌ – بها لَغَرِيبُ**[١]

ذكر البغدادي في هذا الشاهد أنّ قوله : (قيارٌ) عند الشارح مبتدأ حُذِفَ خبره ، وهذا المبتدأ مع خبره جملة معترضة بين اسم (إنّ) ضمير المتكلم ، وخبرها قوله : (لغريب) ، ومثله قوله تعالى : (الصابئون) في :﴿ **إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ** ﴾ [المائدة : ٦٩] ، حيث جاءت لفظة (الصابئون) مبتدأ حُذف خبره[٢] ، قال الشارح : " أي : والصابئون كذلك ؛ لسدّ خبر (إنّ) مسدّه ودلالته عليه "[٣] .

والبغدادي يرى أنّ هذا التخريج مخالفٌ لما ذهب إليه سيبويه ؛ لأنّ الجملة عند سيبويه في نية التأخير وهي معطوفة لا معترضة[٤] .

قال سيبويه : " وأمّا قوله ﴿وَعَمِلَ﴾ : (والصابئون) فعلى التقديم والتأخير كأنه ابتدأ على قوله : (والصابئون) بعدما مضى الخبر "[٥] ، وأمّا الكسائي فإنّ قوله تعالى : (والصابئون) عنده معطوف على المضمر الموجود في (هادوا) ، وحكى أيضًا عنه أنّه قال : (والصابئون) عُطِفَ على (الذين) ، إذ الأصل في (الذين) الرفع ، ونصب (إن) ضعيف[٦] .

---

(١) ذكر البغدادي في خزانة الأدب : ٣٢٠/١٠ أنّ هذا البيت هو أول أبيات ابن الحارث البرجمي ، وينظر : الأصول في النحو : ٢٥٦/١ ، وشرح الرضي على الكافية : ٢٥٥/٤ .

(٢) ينظر : خزانة الأدب : ٣١٢/١٠ .

(٣) شرح الرضي على الكافية : ٣٥٥/٤ .

(٤) ينظر : خزانة الأدب : ٣١٣/١٠ ، الكتاب : ١٥٥/٢ .

(٥) الكتاب : ١٥٦/٢ .

(٦) ينظر : معاني القرآن للكسائي : ١٢٥ – ١٢٦ .

وأمّا الفراء فقد تابع شيخه على أنّ (والصابئون) معطوف على اسم (إنّ) ، أي : (الذين) ولذلك جوّز الرفع فيه ؛ لأنّه حرف ، والحرف يلازم حالة واحدة في الرفع والنصب والخفض ، وهذا ما نقله عنه البغدادي ، إذ قال : " وذهب الفراء[١] إلى أنّ (الصابئون) معطوف على اسم إنّ فيشاركه في الخبر ، فهو عطف مفرد على مفرد ، وهذا نصّه في تفسير الآية قال : وأمّا الصابئون فإنّ رفعه على أنّه عطف على الذين ، والذين حرف على جهة واحدة في رفعه ونصبه وخفضه ، فلما كان إعرابه واحدًا ، وكان نصب إنّ ضعيفًا ، وضعفه أنّه يقع على الاسم ولا يقع على خبره ، جاز رفع الصابئين ، ولا استحب أن أقول : إنّ عبد الله وزيدٌ قائمان ؛ لتبين الإعراب في (عبد الله) ، وقد كان الكسائي يجيزه لضعف (إنّ) وأنشدوا هذا البيت رفعًا ونصبًا :

**فمَنْ يكُ أمْسَى بالمدينةِ رَحلُهُ فإنّي وقيَّارٌ بها لَغَريبُ**

و(قيارٌ) "[٢] .

ثمّ نقل البغدادي عن الزجاج أنّه قد غلَّط كُلاً من الكسائي والفراء في زعمهم أنّ نصب (إنّ) هنا ضعيف ، إذ قال : " قال الزجاج[٣] في تفسير الآية بعد أن نقل مذهب الكسائي والفراء : هذا التفسير إقدامٌ عظيم في كتاب الله ، وذلك أنّهم زعموا أنّ نصب (إنّ) ضعيف ؛ لأنّها إنّما تغيّر الاسم ولا تغير الخبر ، وهذا غلط ؛ لأنّ (إنّ) قد عملت عملين : الرفع والنصب ، وليس في العربية ناصب ليس معه مرفوع ؛ لأنّ كلّ منصوب مشبّه بالمفعول ، والمفعول لا يكون بغير فاعل إلاّ فيما لم يُسمّ فاعله ، وكيف يكون نصب (إنّ) ضعيفًا وهي تتخطى الظروف فتنصب ما بعدها نحو :﴿ إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ ﴾ [المائدة : ٢٢] "[٤] .

---

(١) ينظر : معاني القرآن : ٣١٠/١ – ٣١١ .

(٢) خزانة الأدب : ٣١٣/١٠ .

(٣) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ١٩٢/٢ – ١٩٣ .

(٤) خزانة الأدب : ٣١٤/١٠ .

وذكر البغدادي أنّ السيرافي[١] " يجوّز أن يكون لغريبٌ خبر إنّي ، وخبر قيّار محذوف ، ويجوز العكس "[٢] .

وذكر أيضًا أنّ أبا زيد والمبرّد قد رويا البيت بالنصب حيث قال : " رواه أبو زيد في (نوادره)[٣] بالنصب لا غير "[٤] .

ثمّ قال البغدادي : " وكذلك رواه المبرّد في (الكامل)[٥] بالنصب وقال : فإنّي وقيارًا بها لغريب ، أراد : فإنّي لغريب بها وقيارًا ، ولو رفع لكان جيّدًا ، تقول : إنّ زيدًا منطلقٌ وعمرًا وعمرٌو "[٦] .

٣- يجوز في (إن) المكسورة أن تقع خبرًا للأحرف الستة

قال الشاعر :

**إنَّ الخَلِيفةَ إنَّ اللهَ سَرْبَلَـهُ  لباسَ مُلْكٍ به تُزْجَى الخَوَاتِيمُ**[٧]

ذكر البغدادي في هذا البيت وجهين إعرابيين لخبر (إن) :

**أحدهما** : أن تكون جملة (إنّ) الثانية هي الخبر ، أي جملة (إنّ الله سربله) والرابط بين الجملتين الهاء في (سربله)[٨] .

**والآخر** : أن تكون جملة (به تزجي الخواتيم) هي جملة خبر (إنّ) ، وجملة (إنّ الله سربله لباس ملك) معترضة بين اسم إنّ وخبرها[٩] .

---

(١) ينظر : شرح أبيات سيبويه : ٣٣٩/١ .

(٢) خزانة الأدب : ٣١٧/١٠ .

(٣) ينظر : النوادر في اللغة : ٢٠ .

(٤) خزانة الأدب : ٣١٧/١٠ .

(٥) ينظر : الكامل في اللغة والأدب : ٢٥٤/١ .

(٦) خزانة الأدب : ٣١٨/١٠ .

(٧) المصدر نفسه : ٣٦٤/١٠ ، وينظر : ديوان جرير : ٦٧٢/٣ ، ومعاني القرآن للفراء : ١٤٠/٢ ، ومجالس العلماء : ٢٢٣/١ ، وشرح الرضي على الكافية : ٣٦٥/٤ .

(٨) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٣٦٥/٤ ، وخزانة الأدب : ٣٦٤/١٠ .

(٩) ينظر : خزانة الأدب : ٣٦٤/١٠ – ٣٦٥ .

ومثَّـلَ البغـدادي للوجــه الأول بقولــه تعالــى :﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلْمَجُوسَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾ [الحج : ١٧] .

ثم نقل البغدادي ما قاله الزجاج في تفسير هذه الآية[١] ؛ وسبب النقل هذا أنّ قول الزجاج يتماشى مع ما ذكره البغدادي في الوجه الأول وإن كان قول الزجاج يتعارض مع ما قاله الفراء أيضًا في تفسير هذه الآية[٢] ، ووجه الخلاف بينهما أنّ الزجاج أجاز في (إنّ) الثانية أن تكون خبرًا لـ (إنّ) الأولى في كلّ موضع ، والظاهر على الفراء أنّه لا يجيزها في كلّ موضع وإنّما يجيزها إذا دلت على معنى الجزاء ، وهذا ما دلت عليه (إنّ) في البيت والآية[٣] .

وهـذا مـا نقلـه عنهمـا البغـدادي ، إذ قـال : قـال الزجـاج[٤] وتَبِعَـه صـاحب الكشاف[٥] : " خبر (إنّ) الأولى جملة الكلام مع (إنّ) الثانية وقد زعم قومٌ أنّ قولك : إنّ زيدًا إنّه قائم رديء وأنّ هذه الآية إنّما حملت في الذين ولا فرق بين الذين وغيره في باب (إنّ) إن قلت : إنّ زيدًا إنّه قائم كان جيدًا ، ومثله قول الشاعر :

**إنّ الخَلِيفةَ إنّ اللهَ سَرْبَلَـهُ**

وليس بين البصريين خلاف في أن تدخل على كلّ ابتداء وخبر ، تقول : إنّ زيدًا إنّه قائم "[٦] .

ثمّ قال البغدادي : " وهذا تعريضٌ بالفراء ، فإنّه قال في تفسيره[٧] : وقوله : (إنّ الذين آمنوا والذين هادوا) إلى قوله : (والذين أشركوا) ثمّ قال : (إنّ الله) فجعل في خبرهم (إنّ) وفي أول الكلام (إنّ) ، وأنت لا تقول : إنّ أخاك إنّه ذاهب فجاز

---

(١) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٤١٧/٣ .
(٢) ينظر : معاني القرآن : ٢١٨/٢ .
(٣) ينظر : خزانة الأدب : ٣٦٥/١٠ .
(٤) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٤١٧/٣ – ٤١٨ .
(٥) ينظر : الكشاف : ١٤٩/٣ .
(٦) خزانة الأدب : ٣٦٥/١٠ .
(٧) ينظر : معاني القرآن : ٢١٨/٢ .

ذلك ؛ لأنّ المعنى كالجزاء ، أي من كان مؤمنًا أو على شيء من هذه الأديان ففصل بينهم وحسابهم على الله ، وربّما قالت العرب : إنّ أخاك إنّ الدَّيْنَ عليه لكثير ، فيجعلون (إنّ) في خبره إذا كان إنّما يرفع باسم مضاف إلى ذكره كقول الشاعر :

**إنّ الخَلِيفةَ إنَّ اللهَ سَرْبَلَهُ سِربَال مُلكٍ به تُزجَى الخَوَاتِيمُ** "[١]

ثمّ مثَّل البغدادي للوجهين اللذين ذكرهما في توجيه البيت بقوله تعالى :﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴿٣٠﴾ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ جَنَّٰتُ عَدْنٍ ﴾ [الكهف : ٣٠ – ٣١] ، إذ قال : فيجوز أن يكون : إنّا لا نضيع إلخ ، خبر إنّ الذين ، والرابط العموم ، ويجوز أن يكون الخبر جملة أولئك لهم جنات عدن ، ويكون جملة : إنّا لا نضيع إلخ ، معترضة بين اسم إنّ وخبرها "[٢] . ثمّ ذكر البغدادي أنّ الفراء[٣] قد زاد وجهين آخرين : " أحدهما أن يكون جملة (إنّا لا نضيع) بدلاً من إنّ الذين ، والآخر أن يكون الذين متضمنًا لمعنى الشرط لعمومه ، وجملة إنّا لا نضيع الجزاء بتقدير الفاء وهما ضعيفان لا يجوزان "[٤] .

٤- دخول اللام شذوذًا على خبر (أنّ) المنفي بـ (لا)

قال الشاعر :

**وأعلمُ أنَّ تسليمًا وتركًا لَلا مشابهانِ ولا سواءُ**[٥]

ذكر البغدادي في (اللام) الداخلة على (لا) النافية في هذا البيت ثلاثة أوجه إعرابية :

**أحدها** : لابن جني في (سرّ الصناعة)[١] ، سوّغ فيه ابن جني دخول اللام على (لا النافية) في هذا البيت ؛ لشبهها بغير ، إذ قال : " إنّما أدخل اللام وهي

---

(١) خزانة الأدب : ١٠/٣٦٥ – ٣٦٦ .

(٢) خزانة الأدب : ١٠/٣٦٦ .

(٣) ينظر : معاني القرآن : ٢/١٤٠ .

(٤) خزانة الأدب : ١٠/٣٦٧ .

(٥) ذكر البغدادي في خزانة الأدب : ١/٣٣١ أنّ ابن جني في سر صناعة الإعراب : ١/٣٧٧ نسب هذا البيت إلى أبي حذام العكليّ ، وينظر : شرح الرضي على الكافية : ٤/٣٦٠ ، وتوضيح المقاصد : ١/٥٣١ ، وشرح التصريح : ١/٣١٢ .

للإيجاب على (لا) وهي للنفي من قِبل أنّه شبّهها بغير ، فكأنّه قال : لغير متشابهين "[٢] .

**والثاني** : هو أنّ دخول اللام على (لا) النافية فيه شذوذ من جهتين : إحداهما : هو دخول اللام على (لا) النافية ، والأخرى : دخول هذه اللام في خبر (أنّ) المفتوحة[٣] .

وهذا ما نقله البغدادي عن ابن عصفور ، إذ قال : " والرواية فيه فتح (أن) نقله ابن عصفور في (كتاب الضرائر)[٤] عن الفراء فيكون شذوذ اللام فيه من جهتين "[٥] ، أي من جهة دخول اللام على (لا) النافية ، ودخول اللام في خبر (أنّ) المفتوحة .

وأمّا **الوجه الثالث** فالشذوذ في البيت من جهة واحدة لا من جهتين ؛ لأنّ (أن) في البيت مكسورة لا مفتوحة ، فعلى ذلك يكون الشذوذ من جهة واحدة ، كما ذكرنا ، أي من جهة دخول اللام على (لا) النافية فقط ، وهذا ما دلّ عليه ظاهر كلام الشارح بحسب ما نقله عنه البغدادي ، إذ قال : " وظاهر كلام الشارح[٦] أنّ (إنّ) في البيت مكسورة ؛ لوجود اللام ولو كانت مفتوحة شذّ لدخولها في خبر أن المفتوحة وعلى حرف النفي ، فلما لم يقل أشذّ عُرف أنّها مكسورة "[٧] .

ويبدو أنّ (إنّ) في البيت تُذكر على روايتين : إحداهما بالفتح فيكون البيت شاذًّا على جهتين كما ذكرنا ، والأخرى بالكسر فيكون البيت شاذًّا على جهة واحدة وهو الصحيح ؛ لأنّ اللام المؤكدة تزاد كثيرًا في خبر (إنّ) المكسورة .

---

(١) ينظر : سر صناعة الإعراب : ٣٧٧/١ .
(٢) خزانة الأدب : ٣٣٠/١٠ .
(٣) ينظر : خزانة الأدب : ٣٣٠/١٠ .
(٤) ينظر : ضرائر الشعر : ٥٧ – ٥٨ .
(٥) خزانة الأدب : ٣٣٠/١٠ .
(٦) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٣٦٠/٤ .
(٧) خزانة الأدب : ٣٣٠/١٠ .

٥- دخول (أنْ) المخففة شذوذًا على فعل غير ناسخ

قال الشاعر :

**تاللهِ ربِّكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسلمًا وَجَبَتْ عليكَ عُقُوبةُ المُتَعَمّدِ**[١]

نقل البغدادي عن الشارح[٢] في هذا الشاهد " أنّ الكوفيين استدلوا به على جواز دخول (إنْ) المخففة على غير الأفعال الناسخة ، وهذا عند البصريين شاذٌّ ؛ لأنّ مذهبهم إذا خُففتْ (إنّ) وأُهملت لا يليها غالبًا إلاّ فعل ناسخ "[٣] ، ثمّ قال : " فقوله : (إنْ قتلت لمسلمًا) عند جميع الكوفيين (إنْ) فيه نافية ، واللام بمعنى إلاّ ، وعند البصريين مخففة مهملة واللام فارقة "[٤] .

وهذا ما وجّه به الزجاجي ، إذ قال : " معناه : إنّك قتلتَ مسلمًا ، فلما خُففت (إنّ) بطل عملها ووقع بعدها الفعل ، ولزمت اللام في خبرها ؛ لئلا تُشبه النافية ، قال الكوفيون : قتلتَ معناه ما قتلت إلاّ مسلمًا "[٥] .

وأمّا أبو علي الفارسي[٦] فهو كذلك يؤكد أنّ (إن) في البيت هي المخففة من الثقيلة ، وإنّ (اللام) هنا هي فارقة بين (إن) النافية و(إن) المخففة ، ولكنّه لا يرى شذوذًا في دخول (إن) المخففة على فعل غير ناسخ كما ذكر البصريون ، وسبب

---

(١) ذكر البغدادي في خزانة الأدب : ٣٧٣/١٠ أنّ هذا البيت لعاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل ، وينظر : سر صناعة الإعراب : ٥٥٠/٢ ، والحماسة البصرية : ٢٠٣/١ ، وشرح الرضي على الكافية : ٣٦٦/٤ ، وشرح ابن عقيل : ٣٣٩/١ .

(٢) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٣٦٦/٤ .

(٣) خزانة الأدب : ٣٧٣/١٠ .

(٤) المصدر نفسه .

(٥) اللامات : ١١٦ .

(٦) ينظر : البغداديات : ١٧٥ – ١٨٠ .

ذلك أنّ أبا علي يرى أنّ (إن) عندما تخفف يُزال عنها الشبه بالفعل فتصبح حرفًا خاليًا من معنى الفعل ، فعند ذلك يصبح دخول هذا الحرف على الفعل ؛ لأنّه يشبهه[١] .

ثم ذكر البغدادي أنّ الشارح[٢] ، وابن مالك[٣] كلاهما يؤكدان أنّ دخول (إنْ) المخففة على فعل غير ناسخ هو شيء شاذّ ، ولكنّ الشارح لم يقيّد هذا الفعل الناسخ بزمن كما قيّده ابن مالك بالزمن الماضي[٤] .

٦- نصب خبر ( كأنّ )

قال الشاعر :

**كأنَّ أُذْنَيهِ إذا تَشَوَّفا قادِمَةً أو قَلَمًا مُحَرَّفا**[٥]

نقل البغدادي عن الشارح[٦] أنّ بعضهم قد جوَّز نصب الجزأين مع (إنّ وأخواتها) ومنها (كأنّ) إذ نصب الشاعر الجزأين في هذا الشاهد : الأول : (أذنيه) ، والثاني : قادمة[٧] .

والظاهر أنّ الشاهد قد جاء على غير الصحيح ؛ لأنّ الصحيح فيه أنّ (إنّ وأخواتها) تنصب الاسم وترفع الخبر ، وعليه أورد البغدادي فيه عدة أجوبة :

**أحدها** : ما قاله الشارح المحقق من " أنّه لحنٌ ، وقد خُطِّئ قائله وقت إنشاده "[٨] .

وهذا ما نقله البغدادي عن المبرّد ، إذ قال : " قال المبرّد في (الكامل)[١] : حُدِّثتُ أنّ العماني الراجز أنشد الرشيد في صفة فرس :

---

(١) ينظر : خزانة الأدب : ٣٧٤/١٠ – ٣٧٦ .

(٢) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٣٦٦/٤ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل : ٣٦/٢ .

(٤) ينظر : خزانة الأدب : ٣٧٣/١٠ .

(٥) المصدر نفسه : ٢٣٧/١٠ ، وينظر : الكامل في اللغة والأدب : ١٠٤/٣ ، والعقد الفريد : ٢١٣/٦ ، والخصائص : ٤٣٢/٢ ، وشرح الرضي على الكافية : ٣٣٥/٤ .

(٦) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٣٣٤/٤ – ٣٣٥ .

(٧) ينظر : خزانة الأدب : ٢٣٧/١٠ .

(٨) شرح الرضي على الكافية : ٣٣٥/٤ .

**كأنَّ أُذْنيهِ إذا تشوَّفا  قادِمَةً أو قَلَمًا مُحَرَّفا**

فعَلِمَ القوم كلّهم أنّه قد لحن ، ولم يهتدِ أحدٌ منهم لإصلاح البيت إلاّ الرشيد ، فإنّه قال له : قُل :

**تخالُ أذنيه إذا تشوَّفا** "[٢]

**وثانيها** : " أنّ الرواية (تخال أذنيه) لا (كأنّ أذنيه) "[٣]

**وثالثها** : " أنّ الرواية :

**قادمَتا أو قلما محرفا**

بألفات من غير تنوين ، على أنّ الأصل قادمتان وقلمان محرفان ، فحُذِفت النون لضرورة الشعر "[٤] .

وهذا ما نقله البغدادي عن ابن عصفور ، إذ قال : " وعليه اقتصر ابن عصفور في (كتاب الضرائر)[٥] ، وقال : هكذا أنشده الكوفيون "[٦] .

**ورابعها** : " أنّ خبر (كأنّ) محذوف ، وقادمة مفعوله والتقدير : يحكيان قادمة "[٧] ، وفي الآخِر ذكر البغدادي أنّ ابن هشام[٨] قد حكى هذه الأجوبة في المغني[٩] .

٧- يجوز في الاسم الذي بعد (كأنَّ) المخففة (الرفع والنصب والجر)

قال الشاعر :

**ويَوْمًا تُوَافِينا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ  كَأَنْ ظَبْيَةً تَعْطُو إلى وارقِ السَّلَمْ**[١]

---

(١) ينظر : الكامل في اللغة والأدب : ١٠٤/٣ .

(٢) خزانة الأدب : ٢٣٧/١٠ – ٢٣٨ .

(٣) المصدر نفسه : ٢٤٠/١٠ .

(٤) المصدر نفسه : ٢٣٩/١٠ – ٢٤٠ .

(٥) ينظر : ضرائر الشعر : ١٠٨ .

(٦) خزانة الأدب : ٢٣٩/١٠ .

(٧) المصدر نفسه .

(٨) ينظر : مغني اللبيب : ٢٩٨/١ .

(٩) ينظر : خزانة الأدب : ٢٤٠/١٠ .

نقل البغدادي عن الشارح[٢] في هذا البيت " أنّه روى برفع (ظبية) ونصبها وجرّها "[٣] ، أي أنّ فيها ثلاثة أوجه :

**أحدها** : (وجه الرفع) نقل البغدادي هذا الوجه عن الأعلم الشنتمري ، وابن الشجري ، وابن يعيش ، إذ قال : " وقال الأعلم[٤] : الشاهد فيه رفع ظبية على الخبر وحذف الاسم ، والتقدير : كأنّها ظبية "[٥] ، ثمّ قال : " وكذا قال ابن الشجري[٦] ، وابن يعيش[٧] ، وغيرهم "[٨] .

وكذلك نقل البغدادي وجه الرفع عن الشارح[٩] ، إذ قال : " أمّا الرفع فيحتمل أن تكون ظبية مبتدأ ، وجملة تعطو خبره ، وهذه الجملة الاسمية خبر كأن وتعطو صفتها ، واسمها محذوف وهو ضمير المرأة ؛ لأنّ الخبر مفرد "[١٠] .

**ثانيها** : (وجه النصب) وكذلك نقله البغدادي عن الشارح[١١] ، إذ ذكر أنّه روي بنصب (ظبية) على إعمال (كأن) هذا الإعمال مع التخفيف وذلك خاصّ بضرورة الشعر[١٢] .

---

(١) نقل البغدادي في خزانة الأدب : ٤١٣/١٠ عن سيبويه : ١٣٤/٢ أنّ هذا البيت هو لابن صريم اليشكري ، وينظر : الأصمعيات : ١٧٥/١ ، والأصول في النحو : ٢٤٥/١ ، وشرح الرضي على الكافية : ٣٧١/٤ .

(٢) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٣٧١/٤ .

(٣) خزانة الأدب : ٤١١/١٠ .

(٤) ينظر : تحصيل عين الذهب : ٢٨٠ .

(٥) خزانة الأدب : ٤١٢/١٠ .

(٦) ينظر : أمالي ابن الشجري : ١٧٨/٢ .

(٧) ينظر : شرح المفصل : ٩٥/٨ .

(٨) خزانة الأدب : ٤١٢/١٠ .

(٩) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٣٧١/٤ .

(١٠) خزانة الأدب : ٤١٢/١٠ .

(١١) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٣٧١/٤ .

(١٢) ينظر : خزانة الأدب : ٤١٢/١٠ .

وعليه تكون جملة (تعطو) صفة ظبية ، ولا يجوز أن تكون خبر (كأنْ) ؛ لأنّه ليس مراد الشاعر الإخبار عن الظبية بما ذكر ، وإنّما مراده تشبيه المرأة بالظبية ، فالخبر محذوف ، فقدّره الأعلم الشنتمري ، وابن الشجري ، وابن يعيش وغيرهم ضميرها أو اسم إشارتها ، والتقدير : كأنّ ظبية تعطو إلى وارق السلم هي أو هذه المرأة[١] .

**وثالثها** : (وجه الجرّ) ، قال البغدادي : " ومن روى بجرّ ظبية فعلى أنّ (أنْ) زائدة بين الجار والمجرور ، والتقدير : كظبية "[٢] .

ثمّ ذكر البغدادي أنّ ابن عصفور عدّ زيادة (أن) على وجه الجرّ ضرورة شعرية ، وابن هشام عدّها شيئًا نادرًا ، إذ قال : " وعدّ ابن عصفور[٣] زيادة (أنْ) هنا من الضرائر الشعرية "[٤] ، ثم قال : " وقال ابن هشام في (المغني)[٥] هو نادر "[٦] .

ثمّ ذكر البغدادي هذه الأوجه جميعًا بقوله : " وقد أورد المبرد هذه الأوجه الثلاثة في (الكامل)[٧] قال : حدّثني التَّوزي عن أبي زيد قال : سمعت العرب تنشد هذا البيت فتنصب (الظبية) وترفعها وتخفضها ، أمّا رفعها فعلى الضمير ، وعلى هذا ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم﴾ [المزمل : ٢٠] ، ومن نصب فعلى غير ضمير ، وأعملها مخففة عملها مثقلة ؛ لأنّها تعمل لشبهها بالفعل ، فإذا خُففت عملت عمل الفعل المحذوف ، كقولك : لم يكُ زيدٌ منطلقًا ، فالفعل إذا حذف يعمل عمله تامًّا ، فيصير التقدير : كأنّ ظبيةً تعطو إلى وارق السَّلَم هذه المرأة ، وحُذف الخبر لما تقدّم

---

(١) ينظر : خزانة الأدب : ٤١٢/١٠ – ٤١٣ .
(٢) المصدر نفسه : ٤١٣/١٠ .
(٣) ينظر : ضرائر الشعر : ٥٩ .
(٤) خزانة الأدب : ٤١٣/١٠ .
(٥) ينظر : مغني اللبيب : ٨٢/١ .
(٦) خزانة الأدب : ٤١٣/١٠ .
(٧) ينظر : الكامل في اللغة والأدب : ٧٢/١ .

من ذكره ، ومن قال : كأنْ ظبيةٍ ، جعل أنْ زائدة وأعمل الكاف ، أراد : كظبية وزاد (أنْ) "[١] .

٨- جواز العمل والإلغاء في (ليت) عند اتصالها بـ (ما)

قال الشاعر :

**قالتْ ألا لَيْتَما هذا الحَمَامُ لنا إلى حَمَامَتِنا أو نِصْفُهُ فَقَدِ**[٢]

نقل البغدادي عن الشارح[٣] " أنّ (ليت) إذا اتصل بها (ما) جاز أن تعمل وأن تلغى ، وقد روي هذا البيت بالوجهين ، والإلغاء أكثر "[٤] .

وهذا ما أكَّده سيبويه بحسب ما نقله عنه البغدادي ، إذ قال : " قال سيبويه[٥] : وأمّا ليتما زيدًا منطلق ، فإنّ الإلغاء فيه حَسَن ، وقد كان رؤبة بن العجاج ينشد هذا البيت رفعًا ، وهو قول النابغة الذبياني : (ألا ليتما هذا الحمام) البيت ، فرفعه على وجهين ، على أن يكون بمنزلة قول من قال : (مثلاً ما بعوضةٌ) [البقرة : ٢٦] ، أو يكون بمنزلة قوله : إنّما زيدٌ منطلق "[٦] .

وأمّا الأعلم الشنتمري فقد ذكر عدّة أوجه لتخريج البيت ، إذ قال : " الشاهد فيه إلغاء (ليتما) ورفع ما بعدها ، ويجوز أن تكون معملة في (ما) على تقدير (ليت) الذي هو هذا الحمام لنا ، ويجوز نصب الحمام على زيادة (ما) وإلغائها "[٧] .

وأمّا ابن الشجري[١] فهو لا يرى في (ليت) في هذا الشاهد إلاّ الإعمال ؛ وذلك لأنّ (ليت) عنده بقوّة الفعل ، وهو بذلك يكون قد ردَّ على سيبويه ، وغيره من

---

(١) خزانة الأدب : ٤١٣/١٠ .

(٢) خزانة الأدب : ٢٥١/١٠ ، وينظر : ديوان النابغة الذبياني : ٢٤ ، والكتاب : ١٣٧/٢ ، والأصول في النحو : ٢٣٣/١ ، والخصائص : ٤٦٠/٢ ، وشرح المفصل : ٥٢٠/٤ ، والمقرب : ١١٠/١ ، وشرح الرضي على الكافية : ٣٣٨/٤ .

(٣) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٣٣٨/٤ .

(٤) خزانة الأدب : ٢٥١/١٠ .

(٥) ينظر : الكتاب : ١٣٧/٢ – ١٣٨ .

(٦) خزانة الأدب : ٢٥١/١٠ .

(٧) تحصيل عين الذهب : ٢٨٢ ، وينظر : خزانة الأدب : ٢٥٣/١٠ .

النحاة الذين يجعلون في (ما) وجهي : الإلغاء والإعمال على اعتبار أنّ (ما) إمّا كافة أو ملغاة ، وقول ابن الشجري هذا أورده البغدادي في الخزانة ، إذ قال : " سيبويه وغيره من النحويين يرونَ إلغاء (ما) في (ليتما) حسنًا ، فيرجحون النصب في (ليتما زيدًا منطلق) ، ويجيزون أن تكون كافة ، وتشبيهه لها بأرى يدلّ على أنّها ربّما أُعملت ؛ لأنّ أرى ليست تلغى على كلّ حال ، وتشبيهه إنّما ببعد (ما) مانع من إعمال إنّما ، كما أنّ قوله بعد ما لا يصحّ إعماله ، وقوله : لعلّما بمنزلة كأنّما يغلب عليها أن تكون ما فيها كافة ، وإنّما ولكنّما في هذا نظيرتان ، ليس فيهما في الأغلب الأكثر إلاّ الكف ، فهما في إلغاء (ما) دون (لعلّما وكأنّما) وإنّما غلب على ليتما العمل ؛ لقوّة شبه ليت بالفعل "[٢] .

وأمّا الشارح[٣] بحسب ما نقله عنه البغدادي فهو يرى أنّ (ليت) أصبحت بقوّة الفعل ؛ بسبب دخول (ما) عليها ؛ لأنّها أخرجتها عن اختصاصها بالجملة الاسمية[٤] . وعند أبي حيان تبعًا للبصريين غير خارجة عن اختصاصها[٥] ، وهذا ما نقله البغدادي عن ابن هشام[٦] ، إذ قال : " وتقترن بها (ما) الحرفية فلا تزيلها عن الاختصاص بالأسماء "[٧] .

٩- يجوز في الاسم المنصوب الواقع بين (ليت) و (كان) إمّا أن يكون اسم (ليت) أو خبر (كان) مقدمًا عليها

قال الشاعر :

---

(١) ينظر : أمالي بن الشجري : ٥٦١/٢ – ٥٦٢ .

(٢) خزانة الأدب : ٢٥٢/١٠ .

(٣) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٣٣٨/٤ .

(٤) ينظر : خزانة الأدب : ٢٥٢/١٠ .

(٥) ينظر : التذييل والتكميل : ١٤٩/٥ – ١٥٠ .

(٦) ينظر : مغني اللبيب : ٤١٤/١ .

(٧) خزانة الأدب : ٢٥٣/١٠ .

**فلَيْتَ كَفَافًا كان خَيْرُكَ كُلُّهُ وشَرُّكَ عنّي ما ارْتَوَى الماءَ مُرْتَوِي**[١]

ذكر البغدادي في قوله : (كفافًا) بالنصب عدّة أوجه إعرابية :

**أحدها** : أن يكون اسم (ليت) ضميرًا محذوفًا ، وهذا الضمير إمّا أن يكون ضمير المخاطب ، أو ضمير الشأن ، وفي كلتا الحالتين حذفه ضرورة ، وقوله : (كفافًا) خبر (كان) مقدّم عليها[٢] .

وهذا ما وجّه به ابن الشجري بحسب ما نقله عنه البغدادي ، إذ قال : " قال ابن الشجري[٣] في (المجلس الأول ، وهو المجلس الثامن والعشرون) ، وتَبِعَهُ ابن هشام[٤] : إنّ اسم (ليت) ضمير محذوف ، وحذف هذا النحو مما تجوزه الضرورة فإن شئت قدّرته ضمير الشأن والحديث ، وإن شئت قدّرته ضمير المخاطب (وكفافًا) معناه : كافًا ، وهو خبر (كان) وخيرك اسمها ، والجملة خبر اسم (ليت) ، والتقدير على الأول : فليته كان خيرك كفافًا ، ولا يحتاج إلى الضمير الرابط ؛ لأنّ الجملة نفسها هي الشأن ، وعلى التقدير الثاني : فليتك كان كفافًا خيرك ، والعائد على اسم (ليت) الكاف من خيرك "[٥] .

**وثانيها** : أن يكون اسم (ليت) كذلك ضمير الشأن محذوفًا ، وكفافًا خبر (كان) مقدّم عليها ، وأن يكون قوله : (عنّي) متعلقًا بمحذوف ، وهذا المحذوف إمّا أن يكون (كفافًا) ، أو أن يكون (مكفوفين) ، وهو منصوب على أنّه حال من قوله : (شرّك)[٦] .

---

(١) ذكر البغدادي في خزانة الأدب : ٤٨٤/١٠ أنّ هذا البيت ليزيد بن الحكم الثقفي ، وينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ١٦٥/١ ، والحماسة البصرية : ٢٧٦/٢ ، وشرح الرضي على الكافية : ٣٧٩/٤ .

(٢) ينظر : خزانة الأدب : ٤٧٤/١٠ .

(٣) ينظر : أمالي ابن الشجري : ٢٨٠/١ – ٢٨١ .

(٤) ينظر : مغني اللبيب : ٤١٨/١ – ٤١٩ .

(٥) خزانة الأدب : ٤٧٤/١٠ .

(٦) ينظر : المصدر نفسه : ٤٧٣/١٠ .

وهذا الذي أشار إليه البغدادي بأنّ أبي البركات الأنباري قد ذكر رواية في نصب قوله : (كفافًا) " ولكن المعنى عليها يكون على القلب "[١] .

وأمّا قول الأنباري فهو : " أراد (ليته) إن جعلت (كفافًا) خبر كان مقدّمًا عليها ، والتقدير فيه : ليته كان خيرك وشرك كفافًا عني ، أو مكفوفين عني ؛ لأنّ الكفاف مصدر فيقع على الواحد والاثنين والجميع "[٢] .

وأمّا **الوجه الثالث** الذي ذكره البغدادي فهو مغايرٌ للوجهين السابقين ؛ لأنّه جعل (كفافًا) اسم (ليت) ، وخبر (ليت) جملة (كان) من اسمها الضمير المستتر وخبرها قوله : (خيرك) بالنصب[٣] ، وهذا الوجه قال به الرضي[٤] ، وأبو البركات الأنباري[٥] .

١٠- دخول اللام في خبر (لكن) جائز عند الكوفيين وشاذ عند البصريين

قال الشاعر :

**يَلُومُونَني في حُبِّ ليلى عَوَاذِلي ولكنّني مِنْ حُبِّها لَعَمِيدُ**[٦]

نقل البغدادي عن الشارح[٧] " أنّ الكوفيين استدلوا به على جواز دخول اللام في خبر (لكنّ) ، ومنعه البصريون وأجابوا عن هذا بأنّه إمّا شاذّ ، وإمّا أنّ أصله لكنْ إنّني "[٨] ، أي إنّ اللام على رأي البصريين داخلة على خبر (إنّ) المشددة ، وليست داخلة في خبر لكن ، وهذا هو الوجه الذي قال به إمام الكوفيين الفراء على

---

(١) المصدر نفسه .

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف : ١٦٦/١ .

(٣) ينظر : خزانة الأدب : ٤٧٢/١٠ .

(٤) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٣٧٩/٤ .

(٥) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ١٦٦/١ .

(٦) نقل البغدادي في خزانة الأدب : ٣٦١/١٠ عن ابن هشام في مغني اللبيب : ٤٢٢/١ أنّ هذا البيت لا يعرف له قائل ولا تتمة ولا نظير ، وينظر : معاني القرآن للفراء : ٤٦٥/١ ، والإنصاف في مسائل الخلاف : ١٨٩/١ ، وشرح الرضي على الكافية : ٣٦٣/٤ ، ورصف المباني : ٣١٠ .

(٧) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٣٦٣/٤ .

(٨) خزانة الأدب : ٣٦١/١٠ .

أنّ أصل النصب بـ (إنّ) مشددة ، ولكنّه يخالفهم بأنّ (إنّ) هذه لحقت بها لام وكاف زائدتين ، وهذا ما لم يقل به البصريون .

وقول الفراء هذا نقله البغدادي ، إذ قال : " وهذا نصّ إمام الكوفيين الفراء في (تفسيره)[١] : وإنّما نصبت العرب إذا شُدِّدت نونها ؛ لأنّ أصلها (إنّ) زِيدت على إنّ لام وكاف فصارتا جميعًا حرفًا واحدًا ألا ترى أنّ الشاعر قال :

**ولكنّني مِنْ حُبِّها لَكَميدُ** "[٢]

ونقل البغدادي عن الزمخشري أنّه اقتصر على الجواب الثاني من قول البصريين في البيت ، إذ قال : " واقتصر الزمخشري في (المفصل)[٣] على الجواب الثاني فقال ، وقوله :

**ولكنّني مِنْ حُبِّها لَعَميدُ**

أصله : ولكنْ إنّني ، كما أنّ أصل قوله تعالى :﴿ لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي ﴾ [الكهف : ٣٨] : لكنْ أنا "[٤] .

وذكر البغدادي ما أجاب به البصريون عن قول الكوفيين في هذا البيت[٥] ، إذ قال : " أجاب البصريون عنه بأنّه محمول على أنّ التقدير : ولكنْ إنَّني ، فحُذِفت الهمزة تخفيفًا ، فاجتمع أربع نونات ، فحذفوا نون لكنْ استثقالاً لاجتماع الأمثال ، ولو حمل على ما زعمتم فهو شاذّ لا يكاد يُعرف له نظير ، ولو كان قياسًا لكَثُرَ في الكلام كما في خبر إنّ ، وأمّا قولهم : إنّ الأصل (إنّ) ثمّ زيدت عليها اللام والكاف ، قلنا : لا نسلِّم ، فإنّه دعوى بلا دليل "[٦] .

---

(١) ينظر : معاني القرآن : ٤٦٥/١ .

(٢) خزانة الأدب : ٣٦٢/١٠ .

(٣) ينظر : المفصل في صنعة الإعراب : ٣٩٢/١ .

(٤) خزانة الأدب : ٣٦٣/١٠ .

(٥) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ١٨٩/١ .

(٦) خزانة الأدب : ٣٦٢/١٠ .

وأمّا ابن هشام[١] وإن رفض الذي جاء في الشاهد ؛ لكون الشاهد مجهولاً ولا يُعرف قائله فأنّه قد ذكر فيه وجهين إعرابيين هما : إمّا أنّه محمول على زيادة اللام ، أو أنّ الأصل (لكنْ إنّني) ثمّ حذفت الهمزة تخفيفًا ، ونون لكن للساكنين[٢] .

## المبحث الثالث
## حروف العطف

***١ ــ الواو عاطفة ويجوز أن تقع زائدة على مذهب الكوفيين***

قال الشاعر :

**فَلَمّا أَجَزْنَا سَاحَةَ الحَيِّ وانْتَحَى  بنا بَطْنُ خَبْتٍ ذي قِفَافٍ عَقَنْقَلِ**[٣]

---

(١) ينظر : مغني اللبيب : ٤٢٢/١ .

(٢) ينظر : خزانة الأدب : ٣٦١/١٠ .

(٣) خزانة الأدب : ٤٣/١١ ، وينظر : ديوان امرئ القيس : ١٥ ، والجمل في النحو : ٣٠٥ ، والإنصاف في مسائل الخلاف : ٢٨/٢ ، وشرح الرضي على الكافية : ٣٩٣/٤ .

نقل البغدادي عن الشارح[١] أنّ (الواو) في قوله : (وانتحى) زائدة عند الكوفيين ، و(انتحى) جواب (لما) ، والبصريون يؤولونها عاطفة والجواب محذوف[٢] .

والظاهر أنّ زيادة (الواو) في قوله : (وانتحى) من هذا الشاهد مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين[٣] ، وهذا ما ذكره البغدادي ، إذ قال : " وهذا الخلاف في البيت مبنيٌّ على أنّ ما بعد هذا :

**إذا قُلْتُ هاتي نوِّلِيني تَمَايَلَتْ عَلَيَّ هَضِيمَ الكَشْحِ ريّا المُخَلْخَلِ**

فإنّ (لمّا) في البيت السابق تقتضي جوابًا ، ولا شيءَ في البيتين صالح لأنْ يكون جوابًا ، فقال الكوفيون : (انتحى) هو الجواب والواو زائدة ، وقال البصريون : الواو عاطفة والجواب محذوف تقديره : فلمّا أجزنا وانتحى بنا بطنُ خبتٍ أمِنَّا ، أو نلتُ مأمولي ونحو ذلك "[٤] .

ثمّ ذكر البغدادي وجهًا آخر يجعل كلا الفريقين على قول واحد ، وهو أنّه قد ذكر رواية أخرى لصدر البيت الثاني ، إذ قال : " والمشهور في الرواية أنّ ما بعد : فلمّا أجزنا ... البيت ، هو هذا :

**هَصَرتُ بِفَوْدَيْ رَأْسِها فَتَمَايَلَتْ عَلَيَّ هَضِيمَ الكَشْحِ ريّا المُخَلْخَلِ**

وعليها يكون (هصرت) جواب (لما) عند الفريقين فلا زيادة ولا نقص "[٥] .

ثمّ نقل البغدادي عن ابن السيد وجهًا آخر للبيت يخالف به البصريين والكوفيين ، وهو أنّ الجواب محذوف تقديره : فلما أجزنا ساحة الحيّ أجزناها وانتحى ، والواو واو الحال ، وفي الكلام (قد) مضمرة ؛ لتقرب الماضي من الحال ، فالمعنى على قوله : (وقد انتحى)[٦] .

---

(١) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٣٩٣/٤ .

(٢) ينظر : خزانة الأدب : ٤٣/١١ .

(٣) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢٨/٢ – ٢٩ .

(٤) خزانة الأدب : ٤٣/١١ .

(٥) خزانة الأدب : ٤٣/١١ .

(٦) ينظر : المصدر نفسه : ٤٦/١١ ، والاقتضاب في شرح أدب الكتّاب : ٢١٧/٣ – ٢١٨.

ونقل البغدادي عن الشارح[١] إنشاده لشاهد آخر مثله ، والشاهد فيه (الواو) كذلك إمّا زائدة أو عاطفة ، وهو قوله :

**ولمّا رَأى الرَّحمنُ أنْ ليسَ فيهِمُ رشيدٌ ولا ناهٍ أخاهُ عن العذرِ**

**وصبَّ عليهم تَغْلِبَ ابنةَ وائلٍ فكانُوا عَلَيهِم مثلَ راغيةِ البكرِ**[٢]

" إنّ (صبَّ) ليس جواب (لمّا) والواو زائدة كما يقول الكوفيون ، بل هي عاطفة على الجواب المحذوف "[٣] .

ثمّ نقل البغدادي عن ابن عصفور أنّ " (صَبَّ) هو الجواب ، والواو زائدة لضرورة الشعر "[٤] ، قال ابن عصفور : " يريد : (صبّ عليهم) فزاد الواو في جواب (لمّا) "[٥] .

***٢ - ( حتى ) حرف عطف لأن ما بعدها بعض مما قبلها***

قال الشاعر :

**أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كي يُخفِّفَ رَحْلَهُ والزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا**[٦]

أورد البغدادي عن الشارح[١] أنّ (حتى) هنا ليست لاستئناف الكلام ، بل هي حرف عطف ، فلذلك لم يكن الرفع بعدها أولى ، بل يجوز بعدها (النصب والرفع)[٢] .

---

(١) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٣٩٣/٤ .

(٢) خزانة الأدب : ٥٤/١١ ، وينظر : شرح الرضي على الكافية : ٣٩٣/٤ ، وديوان الأخطل : ١٣٢ .

(٣) خزانة الأدب : ٥٤/١١ .

(٤) المصدر نفسه .

(٥) ضرائر الشعر : ٧٢ .

(٦) خزانة الأدب : ٢١/٣ ، وينظر : ديوان المتلمس : ٣٢٧ ، والكتاب : ٩٧/١ ، والأصول في النحو : ٤٢٥/١ ، وشرح الرضي على الكافية : ٤٥٥/١ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي : ١٢٧ .

وهذا ما قصده البغدادي ؛ فلذلك جوّز في قوله : (نعله) وجهين هما : (النصب والرفع) ، أمّا النصب فعنده على وجهين ، إذ قال : " أمّا النصب فمن وجهين :

**أحدهما** : نصبه بإضمار فعل يفسره (ألقاها) كأنّه قال : حتى ألقى نعله ألقاها ، كما يقال في الواو وغيرها من حروف العطف .

**ثانيهما** : أن يكون نصبه بالعطف على الصحيفة وحتى بمعنى الواو ، كأنّه قال : ألقى الصحيفة حتى نعله ، يريد : ونعله "[٣] .

وأمّا في وجه الرفع فقد قال البغدادي : " وأمّا الرفع فعلى الابتداء وجملة (ألقاها) هي الخبر ، فحتى على هذا وعلى الوجه الأول من وجهي النصب حرف ابتداء والجملة بعدها مستأنفة "[٤] .

ثمّ ذكر البغدادي أنّ سيبويه[٥] أنشد هذا البيت " على أنّ (حتى) فيه حرف جرّ وأنّ مجرورها غاية لما قبله ، كأنّه قال : ألقى الصحيفة والزاد وما معه من المتاع حتى انتهى الإلقاء إلى النعل "[٦] .

وحاصل ما تقدّم أنّ قوله : (نعله) قد جاء على ثلاثة أوجه إعرابية :

**أحدها** : (الرفع) وذلك ؛ لأنّ (حتى) حرف ابتداء ، وما بعدها أي (نعله) مرفوع على الابتداء .

**وثانيها** : (النصب) إمّا على إضمار فعل ، أو على أنّ (حتى) حرف عطف عطفت (نعله) على (الصحيفة) ، والذي سوّغ لها أن تكون حرف عطف أنّ قوله : (نعله) قد دخل في حكم بعض ما يثقله كالصحيفة وغيرها .

---

(١) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٤٥٥/١ .

(٢) ينظر : خزانة الأدب : ٢١/٣ .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) المصدر نفسه : ٢٢/٣ .

(٥) ينظر : الكتاب : ٩٧/١ .

(٦) خزانة الأدب : ٢٢/٣ .

**وثالثها** : (الجر) وذلك ؛ لأنّ قوله : (نعله) قد سُبِقَ بحرف جرّ وهو (حتى) ؛ لأنّ (حتى) هنا أفادت معنى انتهاء الغاية .

***٣ ـ احتمال ( أم ) الانقطاع والاتصال والزيادة بسبب غياب الهمزة***

قال الشاعر :

**يا دَهْرُ أمْ ما كانَ مشيي رَقَصا  بل قَدْ تَكُونُ مِشْيَتِي تَوَقُّصا**[١]

جاءت (أم) في هذا الشاهد غير مسبوقة بهمزة تسوية ولا همزة استفهام حتى يمكن عدّها في هذا الشاهد متصلة أو منقطعة ؛ فلذلك خرَّجها النحاة على وجهين إعرابيين أوردهما البغدادي على النحو الآتي :

**أحدهما** : أنّ (أم) في هذا الشاهد قد جاءت على إحدى لغات العرب ، وهي اللغة اليمانية ، وهذا ما قال به الأزهري[٢] ونقله عنه البغدادي بقوله : " ... وهي لغة يمانية ، يقول قائلهم : أم نحن خيار الناس ، أم نُطعم الطعام ، أم نضرب الهام وهو فجر "[٣] .

**والآخر** : أنّ (أم) في هذا الشاهد زائدة هذا ما قال به الجوهري ، ونقله عنه البغدادي بقوله : " وقد ذكر الجوهريُّ زيادتها في (الصحاح)[٤] وأنشد البيت الأول من الرجز كذا :

**يا هندُ أم ما كانَ مَشْيي رَقَصا** "[٥]

وكذلك نقل البغدادي زيادتها عن ابن الشجري ، وابن عصفور ، والشارح فأمّا ابن الشجري وإن ذكر زيادتها في هذا الشاهد ، فالظاهر على كلامه أنّه يرجح فيها الانقطاع وحجته في ذلك قول سيبويه في قوله تعالى :﴿ أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ مَهِينٌ

---

(١) ذكر البغدادي في خزانة الأدب : ٦٥/١١ أنّه لم يقف على قائله ، وينظر : المقتضب : ٢٩٧/٣ ، المنصف : ١١٨/٣ ،وابن الشجري : ١١٠/٣ ، وضرائر الشعر : ٧٤ ، وشرح الرضي على الكافية : ٣٩٤/٤ .

(٢) ينظر : تهذيب اللغة : ٤٤٨/١٥ .

(٣) خزانة الأدب : ٦٤/١١ .

(٤) ينظر : الصحاح : ١٨٦٧/٥ .

(٥) خزانة الأدب : ٦٣/١١ .

﴾ [الزخرف : ٥٢] ، وهذا ما نقله البغدادي ، إذ قال : " قال ابن الشجري في (أماليه)[١] : استشهدوا على زيادة (أم) بقول ساعدة بن جُؤَيَّة :

**يا ليتَ شِعْري ولا مَنجي من الهَرَمِ أمْ هل على العَيْشِ بَعْدَ الشَّيْبِ من نَدَمِ**[٢]

التقدير : ليت شعري على العيش من ندم ، وقال أبو زيد في قوله تعالى :﴿ **أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِّنْ هَٰذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ** ﴾ : (أم) زائدة قال والتقدير : أفلا تبصرون أنا خيرٌ من هذا الذي هو مهين ، وأنشد قول الراجز :

**يا دهرُ أمْ ما كانَ مَشْيي رَقَصا بل قد تكونُ مِشْيَتِي تَوَقُّصا**

ومذهب سيبويه في الآية أنّ (أم) منقطعة ، أي : كأنّ فرعون قال : أفلا تبصرون أم أنتم بصراء ، فقوله : (أم أنا خيرٌ) بمنزلة قوله : أم أنتم بصراء[٣] ، وهذا التأويل في (أم) أحسن من الحكم بزيادتها[٤] .

وأمّا ابن عصفور فهو كذلك أكّد زيادتها ولكنّه خصّ هذه الزيادة بأنّها أمر خاص بالشعر[٥] .

وأمّا الرضي فقد نقل زيادتها في الشاهد عن أبي زيد ، إذ قال : " وأنشد لزيادة (أم) قول الراجز :

**يا دهرُ أمْ ما كانَ مَشْيي رَقَصا بل قد تَكونُ مِشْيَتِي تَوَقُّصا** "[٦]

والبغدادي ينفي قول الشارح بوجود هذا الشاهد في نوادر أبي زيد ، إذ قال : " وليس ما نقله عنه موجودًا في نوادره ، وإنّما ذكره في غيرها "[٧] .

---

(١) ينظر : أمالي ابن الشجري : ١٠٩/٣ – ١١٠ .
(٢) شرح أشعار الهذليين : ١١٢٢/٣ .
(٣) ينظر : الكتاب : ١٧٣/٣ .
(٤) ينظر : خزانة الأدب : ٦٢/١١ – ٦٣ .
(٥) ينظر : ضرائر الشعر : ٧٤ .
(٦) شرح الرضي على الكافية : ٣٩٤/٤ .
(٧) خزانة الأدب : ٦٢/١١ .

***٤ ـ احتمال ( أم ) الاتصال والانقطاع لغياب الهمزة***

قال الشاعر :

**كَذَبَتْكَ عَيْنُكَ أم رَأيتَ بِواسِطٍ غَلَسَ الظَّلامِ من الرَّبابِ خَيَالا**[١]

نقل البغدادي عن الشارح[٢] " أنّ الهمزة المعادلة لأم محذوفة منه للضرورة والتقدير : أكذبتك عينك أم رأيت "[٣] .

أي أنّ (أم) عند الشارح متصلة ، وحذفت الهمزة منها لضرورة الشعر ، إذ ذكر أنّها على ضربين : متصلة ومنفصلة ، فالمتصلة إمّا للاستفهام أو للتسوية ، وهذه الهمزة قد تكون مقدّرة قبل (أم) في الشعر[٤] .

وهذا هو مذهب سيبويه ، إذ نقل سيبويه عن شيخه الخليل أنّ (أم) في هذا الشاهد منقطعة ، ولكنّ سيبويه جوّز فيها الاتصال بتقدير الهمزة[٥] .

وتابع الخليلَ في وجه الانقطاع الأعلمُ الشنتمري بحسب ما نقله عنه البغدادي فهو كذلك يرى أنّ (أم) في هذا الشاهد منقطعة حملاً على قولهم : إنّها لإبلٌ أم شاءٌ[٦] ، قال البغدادي : " الشاهد فيه إتيانه بأمْ منقطعة بعد الخبر حملاً على قولهم : إنّها لإبلٌ أم شاءٌ ، ويجوز أن تحذف ألف الاستفهام ضرورةً لدلالة أمْ عليها ، والتقدير : أكذبتك عينك أم رأيت ؟ ونظير إضرابه عن الخبر الأول وتكذيبه لنفسه بقوله : (أم رأيت بواسط) "[٧] .

---

(١) الكتاب : ١٧٤/٣ ، والكامل في اللغة والأدب : ١٨١/٢ ، وشرح الرضي على الكافية : ٤٠٤/٤ ، وخزانة الأدب : ١٣١/١١ ، وديوان الأخطل : ٢٤٥ .

(٢) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٤٠٤/٤ .

(٣) خزانة الأدب : ١٣١/١١ .

(٤) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٤٠٤/٤ .

(٥) ينظر : الكتاب : ١٧٤/٣ ، وخزانة الأدب : ١٣٢/١١ .

(٦) ينظر : تحصيل عين الذهب : ٤٤٠ .

(٧) خزانة الأدب : ١٣٢/١١ .

ثمّ أورد البغدادي كلا الوجهين عن المبرّد ، أي وجهي : الانقطاع والاتصال في (أم) ، إذ قال : " وذكر الوجهين المبرد في (الكامل)[١] قال : فيه قولان : أحدهما : كذبتك عينك ، كما قيل في :

**بسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أم بِثَمانِ**

وليس هذا بالأجود ، ولكنّه ابتدأ متيقنًا ثمّ شكّ فأدخل أمْ كقولك : إنّها لإبلٌ ، ثمّ تشك فتقول : أم شاءٌ يا قوم "[٢] .

***٥ ـ حذف الهمزة مع ( أم ) المتصلة جائز في الشعر ضرورة***

قال الشاعر :

**لَعَمري ما أَدْرِي وإنْ كنتُ داريًا بِسبعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أم بِثَمَانِ**[٣]

أورد البغدادي في حذف الهمزة مع (أم) في الشاهد وجهين إعرابيين :

**أحدهما** : أنّ حذف الهمزة مع (أم) المتصلة في هذا الشاهد جائز للضرورة الشعرية ، وهذا ما نقله البغدادي عن سيبويه ، والأعلم الشنتمري ، وابن عصفور ، والشارح .

" قال سيبويه[٤] في (باب المنقطعة) : زعم الخليل أنّ قول الأخطل :

**كَذَبَتْكَ عَيْنُكَ أم رأيتَ بِواسِطٍ** ... البيت

كقولك : إنّها لإبلٌ أم شاءٌ ، ويجوز في الشعر أن تريد بكذبتك : الاستفهام وتحذف الألف ، قال الأسود بن يعفر :

---

(١) ينظر : الكامل في اللغة والأدب : ١٨١/٢ – ١٨٢ .

(٢) خزانة الأدب : ١٣٢/١١ .

(٣) خزانة الأدب : ١٢٢/١١ ، وينظر : ديوان عمر بن أبي ربيعة : ٣٦٢ ، والكتاب : ١٧٥/٣ ، والمقتضب : ٢٩٤/٣ ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي : ١١٣/٢ ، وشرح الرضي على الكافية : ٤٠٤/٤ .

(٤) ينظر : الكتاب : ١٧٤/٣ – ١٧٥ .

**لَعَمْرِي ما أدْرِي وإنْ كنتُ داريًا  شُعَيْثُ بن سَهْمٍ أم شُعَيْثُ بنُ مِنْقَرِ**

وقال عمر بن أبي ربيعة :

**لَعَمْرِي ما أدْرِي وإنْ كنتُ داريًا  بسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أم بِثَمَانِ** "(١)

و " قال الأعلم(٢) : الشاهد في الأخيرين حذف ألف الاستفهام ضرورةً ؛ لدلالة أم عليها ، ولا يكون هذا إلاّ على تقدير الألف ؛ لأنّ قوله : (ما أدري) يقتضي وقوع الألف ، وأم مساوية لها "(٣) .

وأمّا ابن عصفور(٤) فهو كذلك يؤكد أنّ حذف الهمزة جائز في ضرورة الشعر ، ولكنّه يعمم هذا الحذف سواء أكان مع (أم) أم مع غيرها(٥) .

وأمّا الشارح(٦) فقد قال : " الهمزة قد تكون مقدرة قبل (أم) المتصلة في الشعر قال :

**لَعَمْرِي ما أدْرِي وإنْ كنتُ داريًا  بسَبْعٍ رمينَ الجَمْرَ أم بِثَمَانِ** "(٧)

**والوجه الآخر** : أنّ حذف الهمزة مع (أم) جائز بصورة مطلقة سواء وردت (أم) في الشعر أم في النثر ، وهذا هو ظاهر كلام ابن مالك وحجته كثرة حذفها في الكلام الفصيح كقوله تعالى :﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ ﴾ [الشعراء : ٢٢] ، قال البغدادي : " وذهب الأخفش(٨) وتبعه طائفة إلى جواز حذفها مطلقًا ، وهو ظاهر كلام ابن مالك في (التوضيح)(٩) قال : قد كَثُرَ حذف الهمزة إذا كان معنى ما حذفت منه لا يستقيم

---

(١) خزانة الأدب : ١٢٢/١١ .
(٢) ينظر : تحصيل عين الذهب : ٤٤١ – ٤٤٢ .
(٣) خزانة الأدب : ١٢٢/١١ .
(٤) ينظر : ضرائر الشعر : ١٥٨ .
(٥) ينظر : خزانة الأدب : ١٢٣/١١ .
(٦) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٤٠٤/٤ .
(٧) خزانة الأدب : ١٢٢/١١ .
(٨) ينظر : معاني القرآن : ٤٦١/٢ .
(٩) ينظر : شواهد التوضيح والتصحيح : ٨٧ .

إلاّ بتقديرها كقوله تعالى :﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ ﴾ قال أبو الفتح[١] وغيره : أراد : أَوَتِلك نعمة "[٢] .

### ٦ ـ طرح ( ما ) من ( إمّا ) ضرورة شعرية

قال الشاعر :

**سَقَتْهُ الرَّواعِدُ مِنْ صَيِّفٍ وَإِنْ مِنْ ربيعٍ فَلَنْ يَعْدَما**[٣]

أورد البغدادي عن الشارح[٤] أنّ أصل الشاهد " سقته الرواعد إمّا من صيف وإمّا من خريف ، فحذف لضرورة الشعر (إمّا) الأولى ، و(ما) من (إمّا) الثانية ، وكان أصل (إمّا) : إنْ ما ، فلما حذفت (ما) رجعت النون المنقلبة ميمًا للإدغام إلى أصلها "[٥] .

وهذا الذي ذهب إليه سيبويه[٦] بحسب ما نقله عنه البغدادي ، إذ قال : " ولا يجوز طرح (ما) من (إمّا) إلاّ في الشعر ، قال النمر بن تولب :

**سَقَتْهُ الرَّواعدُ مِن صَيِّفٍ وإنْ مِنْ خَرِيف فَلَنْ يَعْدَما**

وإنّما يريد : وإمّا من خريف "[٧] .

وأمّا المبرّد فقد اعترض على قول سيبويه هذا ؛ لأنّ (أنْ) في هذا الشاهد بحسب ما حكاه المبرد عن الأصمعي هي (إن) الجزاء ، ولذلك يجوز أن تلحقها (ما) أو لا تلحقها شانها في ذلك شأن سائر حروف الجزاء الأخرى نحو : أينما تكن أكن ، ومتى تأتني آتِك[٨] .

---

(١) ينظر : المحتسب : ٥٠/١ .

(٢) خزانة الأدب : ١٢٣/١١ .

(٣) المصدر نفسه : ٩٣/١١ ، وينظر : ديوان النمر بن تولب : ١١٩ ، والكتاب : ٢٦٧/١ ، والمنصف : ١١٥/٣ ، وشرح المفصل : ٢٢/٥ ، وشرح الرضي على الكافية : ٤٠٢/٤ .

(٤) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٤٠٢/٤ .

(٥) خزانة الأدب : ٩٣/١١ .

(٦) ينظر : الكتاب : ٢٦٧/١ .

(٧) خزانة الأدب : ٩٣/١١ – ٩٤ .

(٨) ينظر : المقتضب : ٢٨/٣ – ٢٩ ، وخزانة الأدب : ٩٥/١١ .

وردَّ عليه ابن ولاّد[١] : " هذا الوجه الذي حكاه محمد عن الأصمعي وهو أن تجعل (إنْ) في البيت بمعنى الجزاء قد أجازه سيبويه بعقب البيت ، وذلك قوله في إثره[٢] : وإن أراد إن الجزاء فهو جائز لأنّه يضمر فيها الفعل "[٣] .

ثمّ ذكر البغدادي أنّه " بَقِيَ قول آخر أورده أبو علي في (كتاب الشعر)[٤] ونقله ابن هشام في (المغني)[٥] قال : وزعم أبو عبيدة[٦] أنّ (إن) زائدة وجاءت زيادتها هنا كما جاءت زيادتها في نحو : ما إن فعلت ، وهذا كقولك : ضرب القوم زيدًا من داخل ومن خارج "[٧] .

**لقد كَذَبَتْكَ نفسُكَ فاكْذِبَنْها فإنْ جَزَعًا وإنْ إجمالَ صَبْرِ**[٨]

ذكر البغدادي في هذا البيت أنّ (إنْ) في قوله : (فإنْ جزعًا وإن إجمال صبر) وردت على وجهين إعرابيين :

**أحدهما** : أنّ (إنْ) في الأصل (إمّا) فحذفت عنها (ما) للضرورة كما في الشاهد ، فعند حذف (ما) بقيت (إنْ) على حالها من دون (ما) ، وهذا الذي قال به سيبويه في موضعين من كتابه بحسب ما ذكره عنه البغدادي[٩] :

---

(١) ينظر : الانتصار لسيبويه على المبرد : ٩٤ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٢٦٨/١ .

(٣) خزانة الأدب : ٩٥/١١ .

(٤) ينظر : ٨٦ .

(٥) ينظر : مغني اللبيب : ١١٧/١ .

(٦) ينظر : مجاز القرآن : ٢٣١/٢ .

(٧) خزانة الأدب : ٩٥/١١ .

(٨) المصدر نفسه : ١٠٩/١١ ، وينظر : ديوان دريد بن الصمة : ١١٠ ، والكتاب : ٢٢٦/١ ، والمقتضب : ٢٨/٣ ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي : ٢٥٩/١ ، وشرح الرضي على الكافية : ٤٠٣/٤ .

(٩) ينظر : خزانة الأدب : ١٠٩/١١ .

**الموضع الأول** في (باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل) ، قال سيبويه : " فهذا على إمّا ، وليس على إن الجزاء كقولك : إنْ حقًّا وإن كذبًا ، فهذا على إمّا محمول ، ألا ترى أنّك تدخل الفاء ولو كانت على إن الجزاء ، وقد استقبلت الكلام لاحتجت إلى الجواب ، فليس قوله : فإنْ جزعًا كقوله : إنْ حقًّا وإن كذبًا ، ولكنّه على قوله تعالى :﴿ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً ﴾ [محمد : ٤] ، ولو قلت : فإنْ جزعٌ وإن إجمالُ صبر كان جائزًا كأنّك قلت : فإمّا امروٌ جزعٌ وإمّا إجمال صبر "[١] .

**والموضع الثاني** في (باب الحكاية لا يُغيّر فيها الأسماء عن حالها في الكلام) ، إذ قال في هذا الموضع : " والدليل على أنّ (ما) مضمومة إلى (إن) قول الشاعر :

**لقد كَذَبَتْكَ نفسُكَ فاكْذِبَنْها فإنْ جَزَعًا وإنْ إجمالَ صَبْرِ**

وإنّما يريدون (إمّا) وهي بمنزلة (ما) مع (أن) في قولك : أمّا أنت منطلقًا انطلقت "[٢] ، وتبعه في ذلك أبو علي الفارسي ، إذ قال : " تقديره : فإمّا جزعتَ جزعًا ، وإمّا أجملت صبرًا "[٣] .

**الوجه الآخر** : " يحتمل أن تكون (إن) فيه شرطية حذف جوابها لفهم المعنى والتقدير : فإن كنت ذا جزع فلا تجزع ، وإن كنت مجمل صبرٍ فأجمل الصبر "[٤] .

وهذا ما نقله البغدادي عن المرادي ، إذ قال : " حكاه المرادي في (الجنى الداني)[٥] "[٦] .

***٧ ــ العطف على الضمير المجرور من غير إعادة حرف الجرّ***

قال الشاعر :

---

(١) الكتاب : ٢٦٦/١ – ٢٦٧ ، وينظر : خزانة الأدب : ١٠٩/١١ – ١١٠ .
(٢) الكتاب : ٣٣١/٣ – ٣٣٢ ، وينظر : خزانة الأدب : ١١٠/١١ .
(٣) كتاب الشعر : ٨٦ ، وينظر : خزانة الأدب : ١١٠/١١ .
(٤) خزانة الأدب : ١١٣/١١ .
(٥) ينظر : ٥٣٤/١ .
(٦) خزانة الأدب : ١١٣/١١ .

**فاليومَ قرَّبتَ تَهْجُونا وتشتمُنا فاذهبْ فما بكَ والأيامِ من عَجَبِ**[١]

أورد البغدادي في (الواو) من قوله : (والأيام) من هذا الشاهد وجهين إعرابيين :

**أحدهما** : أنّ (الواو) في هذا الشاهد حرف عطف ، عطفت الاسم الظاهر قوله : (الأيام) على الضمير المجرور وهو الكاف في (بِكَ) من غير إعادة حرف الجرّ (الباء) ، وهذا الوجه عند البصريين جائز في ضرورة الشعر ، قبيح في اختيار الكلام ، وهذا ما نقله البغدادي عن الشارح[٢] ، وسيبويه وابن السراج[٣] .

إذ قال : " قال سيبويه[٤] قبل أن ينشد هذا البيت : ومما يقبح أن يشرك المظهرُ علامة المضمر المجرور ، وذلك قولك : مررتُ بكَ وزيدٍ ، وهذا أبوك وعمرٍو ، فكرهوا أن يَشرك المظهر مضمرًا داخلاً فيما قبله ؛ لأنّ هذه العلامة الداخلة فيما قبلها جمعت أنّها لا يتكلم بها إلاّ معتمدة على ما قبلها ، وأنّها بدلٌ من اللفظ بالتنوين ، فصارت عندهم بمنزلة التنوين ، فلمّا ضعفت عندهم كرهوا أن يتبعوها الاسم ، ولم يجز أن يتبعوها إياه إلى أن قال : وقد يجوز في الشعر وأنشد هذا البيت وبيتًا آخر "[٥] .

وأمّا قول ابن السراج فالبغدادي يراه أوضح من قول سيبويه ، إذ قال : " وأوضح منه قول ابن السراج في (الأصول)[٦] : وأمّا المخفوض فلا يجوز أن يعطف عليه الظاهر أن تقول : مررتُ بك وزيد ؛ لأنّ المجرور ليس له اسم منفصل فيتقدّم ويتأخر كما للمنصوب ، وكلّ اسم معطوف عليه فهو يجوز أن يؤخر ويقدَّم الآخر

---

(١) ذكر البغدادي في خزانة الأدب : ١٢٩/٥ أنّ هذا البيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعرف قائلها ، وينظر : الكتاب : ٣٨٢/٢ ، والأصول في النحو : ١١٩/٢ ، وشرح الرضي على الكافية ٣٣٦/٢ ، وشرح الأشموني : ٣٩٤/٢ ، وهمع الهوامع : ٤٣٩/١ .

(٢) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٣٣٦/٢ .

(٣) ينظر : خزانة الأدب : ١٢٣/٥ .

(٤) ينظر : الكتاب : ٣٨٢/٢ – ٣٨٣ .

(٥) خزانة الأدب : ١٢٣/٥ .

(٦) ينظر : الأصول في النحو : ١١٩/٢ .

عليه ، فلما خالف المجرور سائر الأسماء لم يجز أن يعطف عليه ، وقد حُكِيَ أنّه جاء في الشعر :

**فاذهبْ فما بكَ والأيامِ من عَجَبِ** "[1]

**والوجه الآخر** : أنّ الواو حرف قسم لا حرف عطف ، فعلى ذلك يكون قوله : (الأيام) مجرورًا على القسم لا بالعطف على الكاف ، وهذا ما أجاب به البصريون قول الكوفيين القائل بجواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار محتجين على ذلك بما جاء في التنزيل والشعر العربي ، وهو ما ذكره أبو البركات الأنباري[2] ، ونقله عنه البغدادي[3] .

(١) خزانة الأدب : ١٢٣/٥ – ١٢٤ .

(٢) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٣٤/٢ – ٤١ .

(٣) ينظر : خزانة الأدب : ١٢٤/٥ – ١٢٦ .

# الخـاتمـة

بعد الانتهاء من هذا البحث يمكننا أن نُجمل أهمّ النتائج التي توصل إليها البحث بما يأتي :

١- تؤكّد الدراسة أنّ كتاب خزانة الأدب للبغدادي موسوعة أدبية شعرية تضمّ في طياتها مجموعة كبيرة من الشواهد الشعرية التي تصلح لدراسة أدبية ونحوية ولغوية ؛ لأنّ البغدادي قد أوغل كثيرًا في شرح مفردات شواهدها الشعرية .

٢- لمحنا عند البغدادي المنهج النحوي عند المتقدمين ، وذلك لاعتماده شواهد الكافية ، وهي في أغلبها من طبقات الشعر الأولى ، ثمّ تعزيز هذه الشواهد بالمصدر الأول للاحتجاج وهو ما تيسر من آيات الذكر الحكيم ، وذلك من خلال اعتماده على طائفة من كتب التفسير ، وأمّا إيراده للحديث النبوي الشريف ، فهو قليل جدًّا وإن كان قد أكّد في مقدمته أنّه من الصواب جواز الاحتجاج بالحديث الشريف إلاّ أنّه لم يتبع ذلك ، وهذا هو مذهب النحويين القدامى تجاه الحديث الشريف .

٣- توصلت دراستنا البحثية إلى أنّ البغدادي قد رتّب شواهد خزانته على أساس نحوي ، إذ تبدأ بمرفوعات الأسماء ثمّ منصوباتها ثمّ مجروراتها وبعد ذلك انتقل إلى الأفعال مقسّمًا إياها على أفعال ناقصة ومضارعة ، وأفعال مقاربة وقلوب ، ثمّ انتقل بعد ذلك إلى قسم ثالث وهو الحروف ، وقسّم البغدادي هذا القسم على ثلاثة أقسام أيضًا منها حروف الجرّ ، وحروف العطف ، والحروف المشبّهة بالفعل ، وعلى تقسيم البغدادي هذا وضعنا خطة رسالتنا .

٤- بدت شخصية البغدادي العلمية واضحة في كتابه (خزانة الأدب) وذلك من خلال اتّباعه المنهج التقويمي مع الآراء النحوية المذكورة لتخريجِ شاهدٍ ما ، واتّباعه لهذا المنهج يكسبه شخصية الناقد ، وهذا ما وجدناه عند البغدادي .

٥- انماز منهج البغدادي بعدّة جوانب منها :

أ- الدقة والحرص على نسبة الشواهد إلى قائليها ، وذلك من خلال إيراده لبعض أبيات القصيدة التي تحوي ذلك الشاهد الذي استشهد به الرضي .

ب- الدقة في نسبة الآراء النحوية إلى قائليها مع تحديد المصدر الذي ذكروا فيه ذلك الرأي .

ت- تقويم الآراء المذكورة في الشاهد الشعري إمّا بترجيحها ، أو تضعيفها ، أو رفضها . وبالرغم مما ذكرناه عن البغدادي من أنّه انماز بالدقة والحرص بَيْدَ أنّه قد وقع في بعض الهفوات ، وتعدّ هذه الهفوات هي من السهو ومنه : تكراره للشاهد الشعري ، وهذا ما لاحظه محقق الكتاب عبد السلام محمد هارون ، إذ قال في حاشية باب (المبتدأ والخبر) : " وسيكرر هذا الشاهد في الرقم (١١٤) فهو من سهو البغدادي " ٣٩٨/١ . ومن السهو الذي لمسناه عنده في قول الشاعر :

**فقلت يمين الله أبرح قاعدًا ولو قطّعوا رأسي لديكِ وأوصالي**

حيث ذكر البغدادي أنّ النحاس أجاز خفض قوله : (يمين الله) بالباء المحذوفة : ٤٤/١٠ ، والذي وجدته عند النحاس في (شرح أبيات سيبويه) أنّه أجاز خفضه بالواو المحذوفة لا بالباء : ١٨٣ .

٦- يعدُّ المتقدمون ظاهرة تعدد الأوجه الإعرابية ظاهرة سلبية في النحو العربي ؛ لأنّها أدّت إلى تعقيد مادة النحو ، وهذا غير دقيق فيما يبدو ؛ لأنّ ظاهرة تعدد الأوجه الإعرابية هي من أهمّ مظاهر الثراء اللغوي الذي انمازت به اللغة العربية .

# المصادر والمراجع

## القرآن الكريم


- أخبار أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق النهاوندي الزجاجي (ت٣٣٧هـ) ، تح : د. عبد الحسين مبارك ، دار الرشيد – العراق ، ١٩٨٠م .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) ، تح : د. رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ط١ ، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م .
- إسفار الفصيح ، أبو سهل محمد بن علي بن محمد الهروي (ت٤٣٣هـ) ، تح : أحمد بن سعيد بن محمد قشاش ، عمادة البحث العلمي – الجامعة الإسلامية ، ط١ ، ١٤٢٠هـ .
- الأصمعيات ، الأصمعي أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع (ت٢١٦هـ) ، تح : أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام محمد هارون ، دار المعارف – مصر ، ط٧ ، ١٩٩٣م .
- الأصول – دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب (النحو – فقه اللغة – البلاغة) ، د. تمام حسان ، عالم الكتب – القاهرة ، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م .
- الأصول في النحو ، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت٣١٦هـ) ، تح : د. عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة – بيروت – لبنان ، د.ت .
- إعراب القرآن ، أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت٣٣٨هـ) ، تح : د. زهير غازي زاهد ، عالم الكتب – بيروت ، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٨م .

- إعراب لامية الشنفرى ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت٦١٦هـ) ، تح : محمد أديب عبد الواحد جمران ، المكتب الإسلامي – بيروت ، ط١ ، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م .
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ، محمد بن عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي (ت٥٢١هـ) ، تح : مصطفى السقا ، ود. حامد عبد المجيد ، دار الكتب المصرية – القاهرة ، د.ت .
- الأمالي ، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي أبو القاسم (ت٣٣٧هـ) ، تح : عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل – بيروت ، ط٢ ، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م .
- أمالي ابن الشجري ، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسيني العلوي (ت٥٤٢هـ) ، تح : د. محمود الطناحي ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ط١ ، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م .
- الانتصار لسيبويه على المبرد ، أبو العباس أحمد بن محمد بن ولاّد التميمي (ت٣٣٢هـ) ، تح : د. زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) ، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف لمحمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع للنشر والتوزيع ، د.ت .
- أنيس الجلساء في شرح ديوان الخنساء ، الأب لويس شيخو اليسوعي ، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين – بيروت ، ١٨٩٦م .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف أبو محمد جمال الدين ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) ، تح : يوسف الشيخ محمد البقاعي ، دار الفكر ، د.ت .

- إيضاح شواهد الإيضاح ، أبو علي الحسن بن عبد الله القيسي من علماء القرن السادس الهجري ، تح : د. محمد بن حمود الدعجاني ، دار الغرب الإسلامي – بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٧م .
- الإيضاح في شرح المفصل ، أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي (ت٦٤٦هـ) ، تح : د. موسى بناي العليلي ، مطبعة العاني – بغداد ، د.ت .
- بحوث ومقالات في اللغة ، د. رمضان عبد التواب (ت١٤٢٢هـ) ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ط٣ ، ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية – لبنان ، د.ت .
- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب ، يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمري المعروف بالأعلم (ت٤٧٦هـ) ، تح : د. زهير عبد المحسن سلطان ، دار الشؤون الثقافية العامة – بغداد ، ط١ ، ١٩٩٢م .
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف أبو محمد جمال الدين ابن هشام الأنصاري ، تح : د. عباس مصطفى الصالحي ، دار الكتاب العربي ، ط١ ، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م .
- تصحيح التصحيف وتحرير التحريف ، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت٧٦٤هـ) ، تح : السيد الشرقاوي ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ط١ ، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م .
- تعدد التوجيه النحوي (مواضعه وأسبابه ونتائجه) ، د. محمد حسنين صبرة ، دار غريب ، ٢٠٠٨م .
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن حيان الأندلسي ، تحقيق : د. حسن هنداوي ، دار القلم – دمشق ، ط١ ، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م .

- التعليقة على كتاب سيبويه ، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ) ، تح : د. عوض بن حمد القوزي ، ط١ ، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م .
- التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة ، أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ) ، تح : د. سيدة حامد عبد العال ، ود. تغريد حسن أحمد عبد العاطي ، دار الكتب والوثائق القومية ، د.ت .
- تهذيب اللغة ، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي أبو منصور (ت٣٧٠هـ) ، تح : محمد عوض مرعب ، دار إحياء التراث العربي – بيروت ، ط١ ، ٢٠٠١م .
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي (ت٧٤٩هـ) ، تح : عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي ، ط١ ، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م .
- الجمل في النحو ، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي (ت١٧٥هـ) ، تح : د. فخر الدين قباوة ، ط٥ ، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م .
- الجنى الداني في حروف المعاني ، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي ، تح : د. فخر الدين قباوة ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م .
- حجة القراءات ، عبد الرحمن بن محمد أبو زرعة (ت٤٠٣هـ) ، تح : سعيد الأفغاني ، دار الرسالة ، د.ت .
- الحلل في شرح أبيات الجمل ، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي (ت٥٢١هـ) ، تح : يحيى مراد ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م .
- الحماسة البصرية ، علي بن أبي الفرج بن الحسن صدر الدين أبو الحسن البصري (ت٦٥٩هـ) ، تح : مختار الدين أحمد ، عالم الكتب – بيروت ، د.ت .

- حماسة الخالديين ، أبو بكر محمد بن هاشم الخالدي (ت٣٨٠هـ) ، وأبو عثمان سعيد بن هشام الخالدي (ت٣٧١هـ) ، تح : محمد علي دقة ، وزارة الثقافة – سوريا ، ١٩٩٥م .
- خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب ، عبد القادر بن عمر بن بايزيد بن الحاج أحمد البغدادي (ت١٠٩٣هـ) ، تح : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ط٤ ، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م .
- الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جني الموصليّ (ت٣٩٢هـ) ، تح : محمد علي النجار ، عالم الكتب – بيروت ، د.ت .
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت٧٥٦هـ) ، تح : د. أحمد محمد الخراط ، دار القلم – دمشق ، د.ت .
- دلائل الإعجاز ، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (ت٤٧١هـ) ، تح : د. محمد التنجي ، دار الكتاب العربي – بيروت ، ط١ ، ١٩٩٥م .
- ديوان أبي الأسود الدؤلي ، تح : محمد حسن آل ياسين ، دار ومكتبة الهلال ، ط٢ ، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م .
- ديوان الأخطل ، تح : مهدي محمد ناصر الدين ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، ط٢ ، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م .
- ديوان الأعشى الكبير ، شرحه وضبط نصوصه وقدم له : د . عمر فاروق الطباع ، دار القلم – بيروت – لبنان ، د . ت .
- ديوان امرئ القيس ، تح : محمد أبي الفضل إبراهيم ، دار المعارف – القاهرة ، ط٥ ، د.ت .
- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب ، تح : د. نعمان محمد أمين طه ، دار المعارف – القاهرة ، ط٣ ، د.ت .
- ديوان حاتم الطائي ، تح : أحمد رشاد ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، ط٣ ، ١٤٢٣هـ –٢٠٠٢م .

- ديوان حسان بن ثابت ، تح : د. وليد عرفات ، دار صادر – بيروت ، د.ت .
- ديوان الحطيئة بشرح أبي الحسن السكري ، اعتنى بتصحيحه : أحمد بن الأمين الشنقيطي ، مطبعة التقدم – مصر ، د.ت .
- ديوان الخنساء ، شرحه : حمدو طماس ، دار المعرفة – بيروت – لبنان ، ط٢ ، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م .
- ديوان دريد بن الصمة ، تح : د. عمر عبد الرسول ، دار المعارف – القاهرة ، د.ت .
- ديوان ذي الرمة بشرح الخطيب التبريزي ، كتب مقدمته وهوامشه وفهارسه : مجيد طرَّاد ، دار الكتاب العربي ، ط٢ ، ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م .
- ديوان رؤبة بن العجاج ، تح : وليم بن الورد البروسي ، دار ابن قتيبة – الكويت ، د.ت .
- ديوان الشماخ بن ضرار بشرح أحمد بن الأمين الشنقيطي ، مطبعة السعادة – مصر ، ١٣٢٧هـ .
- ديون الشنفرى ، تح : أميل بديع يعقوب ، دار الكتاب العربي – بيروت ، ط٢ ، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م .
- ديوان طرفة بن العبد البكري مع شرح الأديب يوسف الأعلم الشنتمري ، اعتنى به : ماكس سلفسلون ، طُبِعَ في مدينة شالون بمطبعة برطند .
- ديوان عبيد بن الأبرص ، شرح : إشراف أحمد عدوة ، دار الكتاب العربي – بيروت ، ط١ ، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م .
- ديوان العجاج ، تح : د. عبد الحفيظ الصطلي ، مكتبة أطلس – دمشق ، د.ت .
- ديوان عدي بن زيد العبادي ، تحقيق : محمد جبار المعيبد ، شركة دار الجمهورية – بغداد ، ١٩٦٥م .
- ديوان عمر بن أبي ربيعة ، تح : فايز محمد ، دار الكتاب العربي – بيروت ، ط٢ ، ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م .

- ديوان الفرزدق ، تح : علي فاعور ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م .
- ديوان قيس بن الخطيم ، تح : ناصر الدين الأسد ، دار صادر – بيروت ، د.ت .
- ديوان كثير عزة ، تح : د. إحسان عباس ، دار الثقافة – بيروت – لبنان ، ١٣٩١هـ – ١٩٧١م .
- ديوان كعب بن زهير ، صنعه أبو سعيد السكري ، شرح ودراسة : د. مفيد قمحية ، دار الشواف – المملكة العربية السعودية ، ط١ ، ١٤١٠هـ – ١٩٨٩م .
- ديوان لبيد بن ربيعة العامري ، اعتنى به : حمدو طمّاس ، دار المعرفة – بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م .
- ديوان المتلمس الضبعي ، تح : حسن كامل الصيرافي ، ١٣٩٠هـ – ١٩٧٠م .
- ديوان النابغة الجعدي ، تح : د. واضح الصمد ، دار صادر – بيروت ، ط١ ، ١٩٩٨م .
- ديوان النابغة الذبياني ، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف – القاهرة ، ط٢ ، د.ت .
- ديوان النمر بن تولب العكلي ، تح : د. محمد نبيل طريفي ، دار صادر – بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٠م .
- رصف المباني في شرح حروف المعاني ، أحمد بن عبد النور المالقي (ت٧٠٢هـ) ، تح : د. أحمد محمد الخراط ، دار القلم – دمشق ، ط٣ ، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م .
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الآلوسي (ت١٢٧٠هـ) ، تح : علي عبد الباري عطية ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط١ ، ١٤١٥هـ .

- سر صناعة الإعراب ، أبو الفتح عثمان بن جني الموصليّ ، تح : د. حسن هنداوي ، دار القلم – دمشق ، ط١ ، ١٩٨٥م .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، بهاء الدين بن عقيل الهمذاني (ت٧٦٩هـ) ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع ، د.ت .
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ، ابن الناظم محمد بن مالك (ت٦٨٦هـ) ، تح : محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م .
- شرح أبيات إصلاح المنطق ، أبو محمد يوسف بن المرزبان السيرافي (ت٣٨٦هـ) ، تح : ياسين محمد السواس ، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث ، ط١ ، ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م .
- شرح أبيات سيبويه ، أبو محمد يوسف بن المرزبان السيرافي ، تح : محمد الريح هاشم ، دار الجيل – بيروت ، ط١ ، ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م .
- شرح أبيات سيبويه ، أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس (ت٣٨٨هـ) ، تح : زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ، ط١ ، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م .
- شرح أبيات مغني اللبيب ، عبد القادر بن عمر بن بايزيد بن الحاج أحمد البغدادي ، تح : عبد العزيز رباح ، وأحمد يوسف وثاق ، دار المأمون للتراث – دمشق ، ط٢ ، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٨م .
- شرح أشعار الهذليين ، أبو سعيد السكريّ ، تح : عبد الستار أحمد فراج ، مكتبة دار العروبة – القاهرة ، د.ت .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، علي بن محمد بن عيسى أبو الحسن نور الدين الأشموني (ت٩٠٠هـ) ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م .
- شرح التسهيل ، جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الأندلسي (ت٦٧٢هـ) ، تح : عبد الرحمن السيد ، ود. محمد بدوي المختون ، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع ، ط١ ، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م .

- شرح التصريح على التوضيح ، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري (ت٩٠٥هـ) ، تح : محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م .
- شرح جمل الزجاجي ، علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي الإشبيلي أبو الحسن المعروف بابن عصفور (ت٦٦٩هـ) ، تح : صاحب أبو جناح ، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م .
- شرح الدماميني على مغني اللبيب ، محمد بن أبي بكر الدماميني ، مطبعة محمد أفندي مصطفى ، د.ت .
- شرح ديوان الحماسة ، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي (ت٤٢١هـ) ، تح : أغريد الشيخ ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م .
- شرح ديوان الحماسة ، يحيى بن علي بن محمد الشيباني التبريزي (ت٥٠٢هـ) ، دار القلم – بيروت ، د.ت .
- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى ، أبو العباس ثعلب (ت٢٩٢هـ) ، تح : حنا نصر الحني ، دار الكتاب العربي – بيروت – لبنان ، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٤م .
- شرح ديوان الفرزدق ، ضبط معانيه وشروحه : إيليا الحاوي ، دار الكتاب اللبناني ، ومكتبة المدرسة ، ط١ ، ١٩٨٣م .
- شرح ديوان المتنبي ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت٦١٦هـ) ، تحقيق : مصطفى السقا وآخرين ، دار المعرفة – بيروت ، د.ت .
- شرح الرضي على الكافية ، محمد بن الحسن الرضي الاستراباذي (ت٦٨٦هـ) ، تح : يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة قاز يونس – بنغازي ، ط٢ ، ١٩٩٦ م .

- شرح شافية ابن الحاجب ، محمد بن الحسن الرضي الاستراباذي ، تح : محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، د.ت .
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري ، تح : عبد الغني الداقر ، الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا ، د.ت .
- شرح شواهد الإيضاح ، أبو علي بن عبد الغفار الفارسي ، تح : عيد مصطفى درويش ، جامعة القاهرة – المطابع الأميرية ، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .
- شرح شواهد المغني ، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي ، دار مكتبة الحياة – بيروت – لبنان ، د.ت .
- شرح القصائد العشر ، الخطيب أبو زكريا يحيى بن علي التبريزي (ت٥٠٢هـ) ، تصحيح وضبط وتعليق : إدارة الطباعة المنيرية لصاحبها ومديرها محمد منير الدمشقي ، ١٣٥٢هـ .
- شرح قصيدة كعب بن زهير في مدح سيدنا رسول الله ﷺ ، عبد الله بن يوسف بن أحمد أبو محمد جمال الدين الأنصاري ، تح : محمود حسن أبو ناجي ، مؤسسة علوم القرآن – دمشق – بيروت ، ط٣ ، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م .
- شرح قطر الندى وبل الصدى ، عبد الله بن يوسف بن أحمد أبو محمد جمال الدين الأنصاري ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد ، القاهرة ، ط١١ ، ١٣٨٣هـ .
- شرح الكافية الشافية ، محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني ، تح عبد المنعم أحمد هريدي ، جامعة أم القرى ، ط١ ، د.ت .
- شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ، الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكريّ (ت٣٨٢هـ) ، تح : عبد العزيز أحمد ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده – مصر ، ط١ ، ١٣٨٣هـ – ١٩٦٣م .

- شرح المفصل ، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت٦٤٣هـ) ، قدّم له ووضع هوامشه وفارسه : د. إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط١ ، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م .
- شرح المفضليات ، أبو محمد القاسم بن محمد بن بشار الأنباري ، عني به : كارلوس يعقوب لايل ، مطبعة الآباء اليسوعيين – بيروت ، ١٩٢٠م .
- شرح الوافية نظم الكافية ، أبو عمرو عثمان بن الحاجب النحوي ، تح : د. موسى بناي علوان العلايلي ، مطبعة الآداب – النجف الأشرف ، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م .
- شعر الأحوص الأنصاري ، تح : عادل سليمان جمال ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ط٢ ، ١٤١١هـ .
- شعر قيس بن زهير ، عادل جاسم البياتي ، مطبعة الآداب – النجف ، د.ت .
- شعر هدبة بن الخشرم العذري ، د. يحيى الجبوري ، دار القلم – الكويت ، ط١ ، ١٤٠٦هـ – ١٩٧٦م .
- الشعر والشعراء ، أبو محمد بن عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦هـ) ، دار الحديث – القاهرة ، ١٤٢٣هـ .
- شواهد التوضيح والتصحيح ، ابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي النحوي ، تح : محمد فؤاد عبد الباقي ، مكتبة دار العروبة – القاهرة ، د.ت .
- الشواهد والاستشهاد في النحو ، عبد الجبار علوان النايلة ، مطبعة الزهراء – بغداد ، ط١ ، ١٩٧٦م .
- الصحاح : تاج اللغة وصحاح العربية ، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (ت٣٩٨هـ) ، تح : أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين – بيروت ، ط٤ ، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م .
- صحيح البخاري ، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري (ت٢٥٦هـ) ، تح : محمد زهير بن ناصر الناصر ، دار طوق النجاة ، ط١ ، ١٤٢٢هـ .

- صحيح مسلم ، مسلم بن الحجاج أبو الحسن النيسابوري (ت٢٦١هـ) ، تح : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي – بيروت ، د.ت .
- ضرائر الشعر ، علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي المعروف بابن عصفور الإشبيلي ، تح : السيد إبراهيم محمد ، دار الأندلس ، ط١ ، ١٩٨٠م .
- الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين – دراسة على ألفية ابن مالك ، إبراهيم بن صالح الحندود ، الجامعة الإسلامية – المدينة المنورة ، ١٤٢١هـ – ٢٠٠١م .
- ظاهرة ردّ الرواية الشعرية عند المبرد ، د. علي عبد الله العنبكي ، دار الرضوان – مؤسسة دار الصادق الثقافية ، ط١ ، ١٤٣٣هـ – ٢٠١٢م .
- العقد الفريد ، ابن عبد ربه الأندلسي (ت٣٢٨هـ) ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤٠٤هـ .
- علل النحو : محمد بن عبد الله بن العباس أبو الحسن بن الوراق (ت٣٨١هـ) ، تح : محمود جاسم محمد الدرويش ، مكتبة الرشد – الرياض – السعودية ، ط١ ، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م .
- عمدة القاري شرح صحيح البخاري ، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد الحنفي بدر الدين العيني (ت٨٥٥هـ) ، تح : عبد الله محمود محمد عمر ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤٢١هـ – ٢٠٠١م .
- عمدة الكتاب ، أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس النحوي ، تح : بسام عبد الوهاب الجابي ، دار ابن حزم ، ط١ ، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م .
- العين ، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي ، تح : د. مهدي المخزومي ، ود. إبراهيم السامرائي ، دار ومكتبة الهلال ، د.ت .
- فتح الكبير المتعال إعراب المعلقات العشر الطوال ، محمد علي طه الدرة ، مكتبة السوادي – جدة ، ط٢ ، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م .

- في تاريخ الأدب الجاهلي ، علي الجندي ، مكتبة دار التراث الأول ، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م .
- القاموس المحيط ، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت٨١٧هـ) ، تح : مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف : محمد نعيم العرقسوسي ، مؤسسة الرسالة – بيروت – لبنان ، ط٨ ، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م .
- الكامل في اللغة والأدب ، محمد بن يزيد أبو العباس المعروف بالمبرّد (ت٢٨٥هـ) ، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي – القاهرة ، ط٣ ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م .
- الكتاب ، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء أبو بشر الملقب بسيبويه (ت١٨٠هـ) ، تح : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ط٣ ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- كتاب الشعر (شرح أبيات مشكلة الإعراب) ، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي ، تح : محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ط١ ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ) ، دار إحياء التراث العربي – بيروت ، د.ت .
- اللامات ، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي أبو القاسم ، تح : مازن المبارك ، دار الفكر – دمشق ، ط٢ ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- اللباب في علل البناء والإعراب ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ، تح : عبد الإله النبهان ، دار الفكر – دمشق ، ط١ ، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م .
- اللباب في علوم الكتاب ، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الدمشقي (ت٨٨٠هـ) ، تح : عادل أحمد عبد الموجود ، وعلي محمد معوض ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .

- لسان العرب ، محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين بن منظور الإفريقي (ت٧١١هـ) ، دار صادر – بيروت ، ط٣ ، ١٤١٤هـ .
- اللمحة في شرح الملحة ، محمد بن حسن بن سباع المعروف بابن الصائغ (ت٧٢٠هـ) ، تح : إبراهيم بن سالم الصاعدي ، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية – المدينة المنورة ، ط١ ، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٤م .
- اللمع في العربية ، أبو الفتح عثمان بن جني الموصليّ ، تح : فائز فارس ، دار الكتب الثقافية – الكويت ، د.ت .
- ما يجوز للشاعر في الضرورة ، أبو عبد الله محمد بن جعفر التميمي المعروف بالقزاز القيرواني (ت٤١٣هـ) ، تح : د. رمضان عبد التواب ود. صلاح الدين الهادي ، دار العروبة – الكويت ، د.ت .
- مجاز القرآن ، أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت٢١٠هـ) ، تح : محمد فؤاد سزكين ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ١٣٨١هـ .
- مجالس ثعلب ، أحمد بن يحيى بن زيد أبو العباس المعروف بثعلب ، تح : عبد السلام محمد هارون ، دار المعارف – مصر ، د.ت .
- مجالس العلماء ، عبد الرحمن بن إسحاق البغداديّ النهاوندي الزجاجي أبو القاسم ، تح : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ط٢ ، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م .
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، أبو الفتح عثمان بن جني ، وزارة الأوقاف – المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م .
- المحكم والمحيط الأعظم ، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت٤٥٨هـ) ، تح : عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط١ ، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م .
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي ، تحقيق : فؤاد علي منصور ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط١ ، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م .

- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي ، تح : صلاح الدين السنكاوي ، مطبعة العاني – بغداد ، د.ت .
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ، أحمد بن علي الفيومي (ت٧٧٠هـ) ، المكتبة العلمية – بيروت ، د.ت .
- معاني القرآن ، علي بن حمزة بن عبد الله الأزدي الكوفي أبو الحسن الكسائي (ت١٨٩هـ) ، تح : د. عيسى شحاتة عيسى ، دار قباء – القاهرة ، د.ت .
- معاني القرآن ، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت٢٠٧هـ) ، تح : محمد علي النجار وآخرين ، الدار المصرية – مصر ، د.ت .
- معاني القرآن ، أبو الحسن المجاشعي بالولاء المعروف بالأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ) ، تح : هدى محمود قراعة ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ط١ ، ١٤١١هـ – ١٩٩٠م .
- معاني القرآن وإعرابه ، إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق الزجاج (ت٣١١هـ) ، عالم الكتب – بيروت ، ط١ ، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م .
- معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، د. محمد سمير نجيب اللّبدي ، مؤسسة الرسالة ، ودار الفرقان ، ط١ ، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .
- معجم اللغة العربية المعاصرة ، د. أحمد مختار عمر ، عالم الكتب ، ط١ ، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م .
- المعلقات العشر وأخبار شعرائها ، أحمد الأمين الشنقيطي ، دار مصر ، د.ت .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، عبد الله بن يوسف بن أحمد أبو محمد جمال الدين ابن هشام الأنصاري ، تح : بركات يوسف هبود ، شركة دار الأرقم بن الأرقم – بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م .
- المفصل في صنعة الإعراب ، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، تح : د. علي بو ملحم ، مكتبة الهلال – بيروت ، ط١ ، ١٩٩٣م .

- المفضليات ، المفضل بن محمد بن يعلى بن سالم الضبّي (ت١٦٨هـ) ، تح : أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام محمد هارون ، دار المعارف – القاهرة ، د.ت .
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية ، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت٨٥٥هـ) ، تح : محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م .
- المقتضب ، محمد بن يزيد أبو العباس المعروف بالمبرد ، تح : عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب – بيروت ، د.ت .
- المقرب ، علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور ، تح : أحمد عبد الستار الجواري ، وعبد الله الجبوري ، ط١ ، ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م .
- المقصور والممدود ، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء ، تح عبد العزيز الميمني ، دار قتيبة ، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م .
- من تاريخ النحو العربي ، سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني (ت١٤١٧هـ) ، مكتبة الفلاح ، د.ت .
- المنصف ، أبو الفتح عثمان بن جني الموصليّ ، تح : إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين ، ط١ ، ١٣٧٣هـ – ١٩٥٤م .
- الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء ، أبو عبيد الله بن موسى المرزباني (ت٣٨٤هـ) ، تح : محمد حسين شمس الدين ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م .
- نظرية النحو العربي في ضوء تعدد أوجه التحليل النحوي ، د. وليد حسين ، دار فضاءات – عمان – الأردن ، ط١ ، ٢٠٠٩م .
- نقائض جرير والأخطل ، الشاعر أبي تمام ، عُنِي بطبعها : أنطوان اليسوعي ، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين – بيروت ، ١٩٢٢م .
- النوادر في اللغة ، أبو سعيد بن أوس الأنصاري (ت٢١٥هـ) ، دار الكتاب العربي – بيروت – لبنان ، ط٢ ، ١٣٨٧هـ – ١٩٦٧م .

همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي ، تح : عبد الحميد هنداوي ، المكتبة التوقيفية – مصر ، د.ت .

## الرسائل الجامعية


- التوجيه الصرفي للقراءات القرآنية المتواترة في البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) ، رسالة ماجستير ، زينب محمد صالح ، كلية التربية – جامعة ديالى ، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م .
- الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين في خزانة الأدب للبغدادي (ت١٠٩٣هـ) ، رسالة ماجستير ، وليد نهاد عباس ، كلية الآداب – الجامعة المستنصرية ، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م .
- عبد القادر بن عمر البغدادي وجهوده النحوية واللغوية في خزانة الأدب ، رسالة ماجستير ، حسن سليمان حسين ، كلية الآداب – جامعة الموصل ، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .
- نحو المبرد في كتب النحاة – دراسة تحقيق وتقويم ، أطروحة دكتوراه ، رعد كريم حسن ، كلية الآداب – الجامعة المستنصرية ، ١٤٣٣هـ – ٢٠١٢م .

# ABSTRACT

The thesis falls into :

1- Introduction :

It includes the reason behind choosing the subject under study , the plan of the study and the most important sources the researcher relied on .

2- Preliminaries :

It involves that the study is divided into two sections .

The first section :

In tackles the phase concept and the direction linguistically and terminology cally .

The second section :

It tackles the Baghdadi's curriculum in the phenomenon treatment of multi – parsing phases in the poetic witnesses .

3- Thesis chapters :

The thesis falls into three chapters each chapter is divided into three sections :

The title of chapter one is the multi parsing phases in the witnesses of nouns . The title of the second chapter is the multi parsing phases in the verbs . The title of chapter three was the multi parsing phases in prepositions .

4- The conclusion :

Finally the study arrired at some conclusions . The most important of them are Khizanat AL – Adab book is encyclopedic scientife poefiy . This encyelopedia is concerned with different directions , the important of which is grammar .

**Ministry Of Higher Education**
**And Scientific Research**
**University of Diyala / College**
**Of Education for Human Sciences**

# Multi – phase parsing of nouns in Baghdadi's Khizanat AL – Adab ( Died 1093 H )

**This study is prepared by**
**Muthanna Adnan Muhammed**

**To The college of Education for Human sciences university of Diyala as A partial fulfillment of the requirements for the Degree of Master of Arts in Arabic Language and Literature .**

**supervised by**
**Ali abdullah Al – anbaki**

2013 A - D 1434 A – H